

مرآة المعاصرة

مجلة ربع سنوية
تصدرها

الجمعية المصرية للإقصاد السائى والإحصاء والتسريح



اكتوبر سنة ١٩٥٨
السنة التاسعة والاربعون
العدد ٢٩٤
القاهرة

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع. لتحقيق هذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » اربع مرات فى العام مليئة بشتى المقالات فى تلك الشئون ، كما تنظم اجتماعات عامة تعالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الاهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتيسر سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات المصرية والعالمية فى مكتبتها الحافلة بأهم تلك المؤلفات .

مجلس الادارة

الاساندة :

الرئيس : الدكتور عبد الحميد بدوى (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)
نائب الرئيس : عبد الجليل العمرى (محافظ البنك الاهلى المصرى)
السكرتير العام : الدكتور ابراهيم بيومى مذكور (وزير سابق)
امين الصندوق : الدكتور عبد المنعم الطنامل (مدير البنك العقارى المصرى)

الأعضاء :

الاساندة :

احمد عبود
الدكتور حافظ عفيفى
حسن مختار رسمى
الدكتور حسين فهمى
الدكتور زكى عبد المتعال
الدكتور عبد الحكيم الرفاعى
الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى
الدكتور سيزوستريس سيداروس
صادق حنين
الدكتور عبد المنعم القيسونى
على الشمسى
الدكتور على الجريتلى
محمد ابراهيم فهمى السيد
محمد امين فكرى
محمد رشدى
الدكتور محمد زهير جرائه
محمود محمد الدرويش
الدكتور السعيد مصطفى السعيد
محمد على الفتيت

(رئيس مجلس ادارة شركة بواخر البوستة الخديوية)
(وزير سابق)
(رئيس مجلس ادارة شركة مصر للنسيج والغزل)
(رئيس المؤسسة الاقتصادية)
(وزير المالية سابقا)
(نائب محافظ البنك الاهلى المصرى)
(وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية)
(وزير مفوض سابق)
(وزير سابق)
(وزير الاقتصاد والتجارة المركزى)
(وزير سابق ومحافظ البنك الاهلى سابقا)
(وزير سابق)
(مستشار قانونى بوزارة الجمهورية)
(محافظ البنك الاهلى المصرى سابقا)
(رئيس مجلس ادارة بنك مصر)
(محام ووزير سابق)
(رئيس مجلس ادارة بنك الجمهورية سابقا)
(مدير عام جامعة القاهرة)
(وكيل عام بنك الائتمان العقارى)

السكرتير :

المراجع : اسكندر ا. دوس

مرآة المعاصرة

(السنة التاسعة والاربعون - العدد ٢٩٤ - أكتوبر ١٩٥٨)



التمن ♦ ع قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٥٨

أعضاء الجمعية

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا صاغا سنويا ، وأعضاء مؤيدون يؤدون اشتراكا قدره عشرة جنيهات على الأقل .

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الأقل من أحد أعضاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الادارة ، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل .

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر يناهز ستمائة عضو .

الاشتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائه وخمسون قرشا صاغا فى مصر والسودان وخمسة وثلاثون شلنا للبلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به ، قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء والمشاركين أربعون قرشا صاغا فى مصر والسودان، وثمانية شلنات فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .
ولا يباح نقل أو ترجمة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير إذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية - ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة - ت ٥٢٧٩٧

الفهرس

باللغة العربية

رقم الصفحة

- دكتور سمير أمين : القوى التضخمية والقوى الانكماشية فى
اقتصاد الاقليم المصرى ٥ - ٣٥
- دكتور زكى محمود شبانة : الآثار الاقتصادية للسياسات القطنية
لأهم الدول المنتجة فى العالم فى البيان القطنى المصرى ٣٧ - ٧٦
- دكتور عمر وهبى : اعتبارات اقتصادية لتحديد أفضلية البدء
باستصلاح نوع معين من الاراضى ٧٧ - ٨٣
- الاستاذ فاروق البقرى : تمويل صناعة التعدين فى الاقليم المصرى
من الجمهورية العربية المتحدة ٨٥ - ٩٤
- نقد الكتب : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية : للدكتور
محمد ليبب شقير ٩٥ - ٩٨

باللغات الأجنبية

- دكتور سمير أمين : القوى التضخمية والقوى الانكماشية فى
اقتصاد الاقليم المصرى ٥ - ٣٦
- دكتور أ. الشربيني : وضع « التسويق » فى البلاد المتخلفة ٣٧ - ٤٣
- الكتب الحديثة ٤٥ - ٤٦
- المقالات الرئيسية فى المجلات المصرية والاجنبية ٤٧ - ٧١

القوى التضخمية والقوى الانكماشية فى اقتصاد الاقليم المصرى

للدكتور سمير أمين

أخذت الحكومة على عاتقها بعد قيام ثورة ١٩٥٢ أن تنمى اقتصاديات البلاد وأن تسير بخطوات سريعة نحو التصنيع ولكن ذلك اصطحب بارتفاع كبير فى نفس الفترة فى أسعار الجملة وفى نفقات المعيشة ، ومن ثم ذهب الكثيرون الى الربط بين التنمية الاقتصادية وبين إرتفاع الائتمان واعتبروا التنمية مسئولة عن هذا الارتفاع . والواقع ان عجز ميزان مدفوعاتنا - الذى أدى الى انخفاض قيمة الجنيه فى بعض الاسواق الخارجية - قد أصبح من الظواهر شبه المزمنة فى الفترة الاخيرة . وربما كان هذا العجز - بالاضافة الى ارتفاع الاسعار فى الخارج وعجز ميزانية الدولة العادية - هو السبب الاساسى فى ارتفاع الاسعار فى الداخل . لذلك أصبح من المتعين تحليل الكيفية التى تتفاعل بها مختلف القوى التضخمية والانكماشية فى داخل اقتصاد الاقليم المصرى والقيام بتقدير ولو تقريبي لهذه القوى عسى أن يساعد ذلك على فهم عملية ارتفاع الاسعار فهما يمكن من التوفيق بين مقتضيات التنمية الاقتصادية وبين المحافظة على مستوى ثابت للأسعار .

وموضوع هذا المقال هو فى المقام الاول قياس مختلف القوى لانكماشية والتضخمية التى تعمل حالياً فى الاقتصاد المصرى . على أن التحليل الاحصائى لا يمكن أن يتم وأن يكون له معنى إلا اذا استند الى أساس نظرى صريح أو ضمنى . وأساس الدراسة الحالية هو نظرية التوازن العام وشروط هذا التوازن . على أنه لما كانت الدراسة الاحصائية لا النظرية هى هدف هذا المقال فسنكتفى بأن نعرض فى ايجاز ودون مناقشة للحجج والبراهين وجهة نظرنا فى كيفية تحقق هذا التوازن وتلك الشروط :

ونقسم بحثنا تبعاً لذلك على النحو الآتى :

- ١ - شروط التوازن العام للأسعار
- ٢ - القوى التقليدية فى الاقتصاد المصرى : الاكتناز والانفاق من الاموال المكتنزة .
- ٣ - التوازن التقليدى المصرى بين القوى التضخمية والقوى الانكماشية .
- ٤ - اختلال التوازن الحالى فى الاقتصاد المصرى .

١ - شروط التوازن العام للأسعار

كيف يتحقق ارتفاع الاسعار ؟ لن نحزر تقدما كبيرا إذا قلنا ان ارتفاع الاسعار ناتج عن زيادة الطلب عن العرض . فما هى أسباب ظهور مثل هذا الاختلال فى التوازن ؟ وهل يمكن أن يكون اصدار النقد بكافة أنواعه سببا لظهور مثل هذا الاحتلال ؟ إذا كان الرد بالإيجاب أمكن حدوث ارتفاع الاثمان من زيادة حجم وسائل الدفع . أما إذا كان الرد بالنفى وجب اعتبار زيادة وسائل الدفع نتيجة لا سببا لارتفاع الاثمان ووجب بالتالى إلبث عن أسباب للاختلال فى التوازن العام غير زيادة وسائل لدفع . ان زيادة وسائل الدفع فى رأينا ليست سببا لارتفاع الاثمان بل هى نتيجة له .

ويبدو أن المسئول الاول عن وجهة النظر المخالفة هو النظرية الكمية للنقد التى لا تزال مسيطرة على أذهان الكثيرين - رغم الانتقادات الحاسمة التى وجهها اليها علماء الاقتصاد . ولا سيما نوجارو وإفتالبون . وإذا كانت الصياغة الحديثة لهذه النظرية قد تركت جانبا «لارتباط الآلى بين كمية النقود ومستوى الاسعار الا أنها لا تزال تجعل من الزيادة فى وسائل إلدفع السبب - لا النتيجة - فى ارتفاع الاسعار مما أدى الى الخلط بين ظاهرة ارتفاع الاسعار وبين التضخم خصوصا لدى الاقتصاديين الآخذين بمذهب كينز . ومنهم عدد وافر من خبراء الامم المتحدة . لذلك نرى التمهيد لهذا البحث بعرض سريع لظروف وشروط ومعنى توازن الاثمان .

فالنظرية الكمية للنقد تذهب الى أن كمية النقود تحدد المستوى العام للأسعار وبالتالى أن التغيير فى كمية النقود يؤدى الى تغيير مماثل فى مستوى الاسعار (١) .

ونحن من جانبنا ننكر وجود مثل هذه العلاقة ونرى أن علاقة السببية الحقيقية هى العلاقة العكسية . فالمستوى العام للاثمان هو الذى يحدد كمية النقود التى تتحدد بدورها تلقائيا تبعا لمقدار « الحاجة الى النقد » وتتحدد هذه الحاجة بحاصل ضرب مستوى الاثمان فى مستوى النشاط الاقتصادى . وقد يرمى البعض مثل هذا التأكيد بالتطرف ولكن المنطق يجهل للأسف « الحلول

(١) الواقع ان نظرية الكمية هى ركن اساسى فى التحليل الاقتصادى المدرسى اذ يمكن مثلا اثبات ان النظرية الذاتية للقيمة تلخص فى آخر الامر فى نظرية التوازن العام وان مجموعة المعادلات التى تترجم هذا التوازن فى لغة الرياضيات ليس لها حل الا اذا حددنا سلفا احدى المتغيرات . ولا يمكن منطقيا ان تكون هذه المتغيرة المحددة سلفا الا كمية النقود . كذاك يمكن اثبات ان كينز لم يخرج عن هذا الاطار الكمي وانه اقتصر على اضافة معادلة لمجموعة المعادلات هى «معادلة السيولة» التى يرتبط بواسطتها طلب النقد مع سعر الفائدة .

راجع : Modigliani: Liquidity preference and the theory of money and interest (Econometrica 1944).

الوسطى » ومن الخير تجنب الحلول الاكلكنيكية التى تحاول التوفيق بين وجهات النظر غير المتناسقة فتكون النتيجة هى ترك المشكلة دون حل منطقي مقبول .

ولعل نقطة البداية لفهم المشكلة على وجهها الصحيح ، هى أن نلاحظ أن مستوى النشاط الاقتصادى يتوقف جوهرىا على عوامل مستقلة عن سعر الفائدة الذى يذهب أنصار النظرية الحديثة الى أن كمية إلنقود تؤثر بواسطته فى مستوى الانتاج . فما يحدد مستوى النشاط فى اقتصاد رأسمالى بحت هو مدى التوازن بين القدرة الانتاجية وقدرة المجتمع على الاستهلاك وتتوقف الاولى على مستوى التطور الانتاجى العام بينما تتوقف الثانية على مستوى عائد عنصر العمل (الاجر) بالنسبة الى مستوى عائد عنصرى رأس المال والتنظيم معا (الربح الاجمالى) . صحيح أن سعر الفائدة يؤثر فى ربحية مختلف أساليب الانتاج ومن ثم فى تحديد المنظم الرأسمالى لمستوى نشاطه الا أن هذا التأثير محدود النطاق ولا يصح أن يدفعنا العامل الثانوى إلى تجاهل العامل الجوهرى وهو أن مستوى النشاط يتوقف على عوامل مستقلة عن سعر الفائدة وبالتالي مستقلة عن كمية النقد . (٢)

أما المستوى العام للائمان فكان يتوقف فى ظل قابلية العملة للتحويل الى الذهب على نسبة تكلفة انتاج السلع الى تكلفة انتاج الذهب . ولم يبلغ امتناع هذا التحويل الى الذهب العلاقة السببية الجوهرية التى تجعل كمية النقود تتحدد تبعا لمستوى الاثمان . هذا ولكنه أزال المانع الذى كان يحول دون امكان اصدار النقود بكميات تفوق الحاجة اليها التى تتحدد على الذى سبق أن بيناه ومن ثم يصبح التضخم ممكنا فى بعض الظروف البنائية الخاصة .

والتضخم اذن هو إرتفاع الاثمان الناتج عن انسداد وسائل التداول النقدى الناتج بدوره عن اصدار نقدى زائد عن الحاجة (٣) . ويفترض التضخم عدم امكان التحويل الى الذهب كما أن تحقق الظروف البنائية الخاصة التى نحن

(٢) ان هذه الصورة مبسطة للغاية . انظر فى هذا الصدد المناقشات التى تمت حول الدورة الاقتصادية والتى اعتبرتها ظاهرة اختلال عيى غير نقدى فى التوازن العام وبصورة خاصة مؤلفات Harrod, Kalecki, Kaldor, Sweezy, Hicks فى هذا الموضوع وكذلك فيما يتعلق بتحديد المستوى العام للائمان راجع :

H. Denis: La Monnaie.

R. Marjolin: Prix, monnaie et production.

O. Lange: Price flexibility and employment.

(٣) ولذلك يؤسفنا اضطرارنا الى استخدام لغة الاقتصاديين المحدثين الذين يخلطون بين ظاهرة التضخم وظاهرة ارتفاع عام للاسعار . وقد كان الافضل ان يقصر استخدام كلمة التضخم على ظاهرة الارتفاع العام للائمان ذى المصدر النقدى حتى يتبين من ذلك ان الاختلال فى التوازن العام بين الطلب والعرض - الذى يؤدي بالضرورة الى ارتفاع المستوى العام للائمان - يمكن ان يكون من مصدر خارج عن اصدار النقد .

بصددها هو الذى أدى تاريخيا الى الغاء التحويل . والتضخم وفقا لهذا التعريف لا يتحقق الا فى حالتين : أولاها هى العجز فى ميزانية الدولة والثانية هى التوسع « التضخمى » فى وسائل الائتمان المصرفى (بموافقة البنك المركزى وفى ظل ظروف خاصة تفترض سيطرة الاحتكارات على الانتاج) .

وخلاصة القول أن مستوى النشاط ومستوى الائتمان يتحددان بصورة مستقلة وهما اللذان يحددان بدورهما مقدار الحاجة الى النقد .

أما كمية النقود فتتلائم تلقائيا مع مقدار هذه الحاجة وان عرض النقد يلاءم تلقائيا مع الطلب ولا يكون العكس صحيحا الا فى ظروف استثنائية - وفى كافة الاحوال فان التغيير فى المستوى العام للائتمان ينتج دائما عن اختلال فى التوازن بين العرض والطلب الكليين . وقد يتخذ الاختلال فى التوازن شكلا تقديا فنواجه عندئذ بحالة تضخم . فالعجز فى ميزانية الدولة أو التوسع التضخمى فى الائتمان ظاهرتان تمشلان أحد وجهى المشكلة . أما الوجه الآخر فهو الاختلال فى التوازن بين العرض والطلب الكليين . ويؤدى هذا الاختلال الى ارتفاع الائتمان . ويلعب النقد هنا دورا ايجابيا فى حركة ارتفاع الائتمان . فالزيادة فى وسائل الدفع تسبق ارتفاع الائتمان بحيث تتفق الظواهر مع النظرية الكمية ولو سطحيا .

وقد يتخذ الاختلال فى التوازن شكلا غير نقدي ولا يلعب النقد عندئذ دورا ايجابيا فى حركة ارتفاع الاسعار ومن ثم تتلاءم كمية النقد مع الحاجة اليها تلقائيا . وتسبق تغيرات الائتمان تقلبات كمية النقد . وانظواهر هنا لا تتفق مع النظرية الكمية . ولا تكون الحالة هى حالة تضخم . ويقع الاختلال غير النقدي فى التوازن العام فى حالتين : الاكتناز وعدم توازن ميزان المدفوعات .

وثمة حالات أربع إذن لعدم التوازن العام وهى : الاكتناز والعجز فى ميزان المدفوعات والعجز فى الميزانية والاصدار التضخمى للائتمان المصرفى وننتقل الآن إلى دراستها بشئ من التفصيل .

١ - الاكتناز :

الاكتناز هو الامتناع عن انفاق جزء من الدخل وعن استثماره . ويستطيع الافراد استخدام فائض دخلهم بعد الانفاق على الاستهلاك استثمارات مختلفة هى :

أولا - الاستثمار المباشر أو التوظيف فى أوراق مالية .

ثانيا - شراء نوع من مختلف أنواع الثروة العينية مثل الذهب والارض والعمارات .

وشراء الافراد للذهب هو بمثابة الاستهلاك بالنسبة الى المجتمع ككل اذ لا بد من استيراده أو انتاجه محليا بينما يكون تراكم الذهب بين يدي فرد معين يعتبر بمثابة اكتناز قدرة شرائية بالنسبة الى هذا الفرد (٤) أما شراء الاطيان الزراعية فهو في الحقيقة إعادة توزيع الدخل الاجمالى اذ أنه يؤدي الى تحويل الربح من المالك القديم الى المالك الجديد . واذا كان الطلب الاجمالى للاراضى يزيد عن عرضها الاجمالى نتيجة لهذا الشراء فان ثمنها يرتفع بالنسبة الى ثمن عناصر الانتاج الاخرى . ويؤدي ذلك إلى زيادة ربحية الاستثمار فى استصلاح الاراضى . هكذا ينجح المجتمع الى حد ما فى « انتاج » الارض الجديدة لتتلاءم مع حاجته المتزايدة . ويجب اعتبار بناء العمارات أيضا بمثابة انفاق استهلاكى بالنسبة الى المجتمع اذ أن العمارات لاتضيف شيئا الى القدرة الانباجية الاجمالية (بخلاف الاستثمار فى استصلاح الارض) . والربيع الجديد الذى تدره العمارة لصاحبها انما يفرض على الدخل الاجمالى انذى لم يتزايد (٥)

ثالثا - الايداع فى صندوق التوفير أو فى البنوك أو الاكتتاب فى وثيقة تأمين . ويستثمر « القطاع المنظم » معظم هذه المدخرات الفردية . أما الباقي فيظل تحت تصرف هذا القطاع فى صورة سائلة . وفى حدود احتفاظ القطاع المنظم بهذه المبالغ السائلة فى صورة بنكنوت يجب اعتبار سلوكه بمثابة سلوك المكتنز . أما فى حدود إعادة ايداع هذه المبالغ السائلة لدى البنك المركزى بطريق مباشر أو غير مباشر فيجب النظر الى طريقة استثمار البنك المركزى لهذه الودائع للحكم على الطبيعة الاقتصادية للعملية . فالبنك المركزى قد يستثمر هذه الودائع فى الدين العام المحلى أو فى صكوك أجنبية . وفى هذه الحالة الاخيرة تكون العملية بمثابة اكتناز ماثلة فى نتائجها لتصدير رؤوس الاموال أو لعجز الميزان الخارجى (٦)

رابعا - الاحتفاظ بالقوة الشرائية فى صورة بنكنوت وذلك هو الاكتناز بالمعنى الضيق . ويمكن أن يكون هذا الاكتناز لمدة قصيرة جدا (مثل احتفاظ العامل بأجره وانفاقه بانتظام طوال الشهر) . أو لمدة طويلة (اكتناز الفلاحين فى سنوات إلرخاء لتغطية عجز سنوات الكساد) .

(٤) تظهر حقيقة انتاج الذهب على نطاق عالمى كما هى فى الواقع : تبذيرا للقوى الانتاجية يدخل فى النفقات الثرية للنظام الاقتصادى .

(٥) يدعى انصار المذهب الدائى ان العمارة التى تدر على مالكيها ربحا انما هى سلعة تنتج خدمة هى الإسكان . اما نحن فلا نرى فيها أكثر من سلعة استهلاكية دائمة .

(٦) هل يؤثر «تصدير السيولة» الذى نحن بصدده فى ميزان الدفعات ؟ وهل يعمل هذا النوع من التصدير فى اتجاه إعادة توازنه ؟ وهل ينجح فى ذلك ؟ ناقشنا هذه الاسئلة فى رسالتنا للدكتوراه صفحة ٤٠٥ وما يليها

“Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes”.

ويعادل اجمالى الاموال المكتنزة مجموع أوراق البنكنوت التى فى قبضة الافراد والقطاع المنظم مضافا اليه مجموع الاصول الاجنبية المملوكة من النظام الاقتصادى ويقابل هذه الاموال النقدية المكتنزة المخزون من السلع المختلفة (٧)

وهناك ثلاثة أنواع من الاكتناز .

أولا - الاكتناز البنائى فى الاقتصاديات المتخلفة (Thésaurisation Structurelle)

تجهل الاقتصاديات السابقة للرأسمالية الربح المرتبط منطقيا وتاريخيا بوجود نظام اقتصادى معين هو النظام الرأسمالى . فاستثمار الربح هو الذى يعطى للنظام الرأسمالى طابعه الديناميكى الغريب عن النظم السابقة للرأسمالية . واستثمار الربح هو ضرورة يفرضها على المنظم الرأسمالى سير النظام الرأسمالى نفسه المبني على المنافسة بالمعنى الواسع . لذلك يجهل النظام المسبق للرأسمالية أيضا مفهوم الادخار للاستثمار من أجل تحقيق الربح المرتبط بمفاهيم الربح ورأس المال والمنظم الرأسمالى . ويكون مصير ما يفيض من الدخل عن الاتفاق الاستهلاكى هو الاكتناز .

ويتخذ الاكتناز فى الاقتصاديات السابقة للرأسمالية شكل تراكم المعادن النفيسة . الخ . أما فى الاقتصاديات المتخلفة وهى اقتصاديات سابقة للرأسمالية أدمجت فى السوق الرأسمالية العالمية وتطورت نتيجة لهذا الاندماج فيتخذ الاكتناز شكلا حديثا هو تراكم أوراق البنكنوت أو الصكوك الاجنبية (٨)

ثانيا - الاكتناز الدورى للاقتصاديات الرأسمالية

• يستحيل فى بعض الاحيان تصريف جزء من الانتاج الكلى نتيجة لعدم التوازن فى تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار . وتحقق هذه الظاهرة الخاصة بالاقتصاديات الرأسمالية فى أوقات الكساد الدورى والمزمن . ويتوقف هنا تقسيم الدخل الكلى بين الاستهلاك والادخار على الطريقة التى يتم فيها توزيعه بين الاجور (التى يفترض فيها أنها مخصصة بأجمعها للاستهلاك) والارباح الاجمالية للمنظمين الرأسماليين (وهى مخصصة أساسا للادخار بغرض الاستثمار) أما حجم الانتاج الكلى فيتوقف على حجم الاستثمار . وعند تحقق هذه وفى هذه الظروف يظهر عدم التوازن بين العرض والطلب الكليين . وهو اختلال حقيقى بمعنى أنه غير نقدى المصدر ، يترتب عليه استحالة القيام

(٧) راجع : C. Gruson: Esquisse d'une théorie générale de l'équilibre économique.

(٨) ترجع هذه الظاهرة فى رأينا الى طبيعة الاقتصاد المتخلف الذى عرفناه على انه حالة الاقتصاد السابق للرأسمالية الذى يسيطر عليه الاستعمار سيطرة ادت الى تغييرات فى بنيانه . وقد كانت دراسة خواص وحدود نمو الرأسمالية «المستوردة من الخارج» فى هذه الظروف (أى الرأسمالية التى لم تظهر نتيجة لثورة بنيانية داخلية) موضع رسالتنا . واكدنا فيها ان كثيرا من الظواهر (مثل الاكتناز) احتفظت فى هذه الظروف بمضمونها السابق للرأسمالية ولو اخذت اشكالا مستحدثة .

باستثمار مربح للادخار كله وبالتالي الاضطراب الى إكتناز جزء منه • هذا الاكتناز « اجبارى » بمعنى أنه غير مرغوب فيه من المنظمين الرأسماليين المكتنزين بل هو مفروض عليهم نتيجة تفاعل القوى الاقتصادية •

ثالثا - الاكتناز « الكينزى »

يذهب كينز أن الفرد يوزع دخله بين الانفاق الاستهلاكي والاستثمار والاكنتناز (الاحتفاظ بالثروة فى شكل سائل) وفقا لقواعد الاختيار الحدى • ونتيجة لتفضيل الفرد للسيولة يكون هناك ثمن للثروة المكتنزة - أى المحتفظ بها فى شكل سائل • وهذا الثمن الذى يعادل إلمزايا الخاصة التى تمتاز بها حيازة النقد بالنسبة الى حيازة الاشكال الاخرى للثروة هو سعر الفائدة • وهناك اذن قوة موضوعية تمنع هبوط سعر الفائدة تحت مستوى معين مهما كان عرض النقد وإن كان سعر الفائدة يتناسب مع كمية النقد تناسباً عكسياً • ويتوقف حجم الاستثمار على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال (أى العائد المنتظر من استثماره) وبين سعر الفائدة • ويحدد هذا الحجم بدوره حجم الدخل الكلى وبالتالي حجم الادخار (خلال الميل المتوسط الى الاستهلاك) • وتبعاً لذلك يكون إلاكنتناز هو فائض الادخار الكلى (المحدد على هذا النحو) عن الاستثمار الكلى ويكون هذا الاكتناز راجعاً الى أحد السببين الآتيين :

أولاً - ارتفاع سعر الفائدة وفى هذه الحالة يكون لادخال كمية من النقد فى التداول تأثير فى قرارات المنظمين الرأسماليين الخاصة بالاستثمار اذ يترتب على زيادة كمية النقد انخفاض سعر الفائدة أى زيادة الفرق بينه وبين الكفاية الحدية لرأس المال •

ثانياً - انخفاض الكفاية الحدية الى ما دون المستوى الذى يمكن أن ينخفض اليه سعر الفائدة وعندئذ لا تكون ثمة وسيلة الى جعل الاستثمار مربحاً ويصبح الكساد تبعاً لذلك هزمنا •

والآن ما هى النتائج التى تترتب على الاكتناز فى الثلاث حالات ؟ كان الرأى السائد لدى المدرسة الحدية ان الاختلال فى التوازن العام الذى يمثله الاكتناز يؤثر فى الائتمان فى جميع الحالات تأثيراً يؤدي دائماً الى اعادة ربحية الاستثمار • على أن كينز قد أثبت أن اعادة التوازن بين الاستثمار والادخار تتحقق بواسطة انكماش الانتاج الى الحد الذى تكون عنده جميع الارباح المدخرة قابلة للاستثمار المربح وذلك دون أى تغيير فى إلائتمان • ونحن نميل الى قبول وجهة النظر هذه فيما يتعلق بالاقتصاديات الرأسمالية حيث يؤدي الاكتناز الى انكماش الانتاج دون تأثير فى الائتمان • أما فى البلدان المتخلفة فلا توجد هذه القوى الرأسمالية وينبغى أن نعتبر الاكتناز هنا من القوى الانكماشية التى تؤثر فى المستوى العام للائتمان •

٢ - الاختلال فى توازن ميزان المدفوعات

يلعب العجز فى ميزان المدفوعات دور الاكتناز من حيث التأثير فى التوازن العام بين العرض والطلب الكليين . ويتضح ذلك من المعادلتين الآتيتين :

$$\text{العرض الكلى} = \text{الانتاج المحلى} + \text{الواردات} - \text{الصادرات} \cdot$$

$$\text{الطلب الكلى} = \text{الدخل الموزع} = \text{الانتاج المحلى} \cdot$$

ويظهر من ذلك أن العرض الكلى يزيد عن الطلب الكلى (ويحدث الانكماش) إذا زادت الواردات على الصادرات (أى كان هناك عجز فى الميزان التجارى) .

أما إذا أدخلنا الاكتناز فى الحساب فتصبح المعادلة الثانية على النحو الآتى :

$$\text{الطلب الكلى} = \text{الدخل الموزع} - \text{الاكتناز} = \text{الانتاج المحلى} - (\text{الاكتناز بالعملة المحلية} + \text{المبالغ السائلة المصدرة}) \cdot$$

ويتضح من ذلك أن تحقق التوازن العام يتطلب أن تعادل حركة الاكتناز حركة الميزان الخارجى بحيث لو نقصت الواردات عن الصادرات مثلاً عادل الانكماش الناتج عن الاكتناز التضخم الناتج عن فائض الميزان التجارى .

وتأثير العجز الخارجى اذن مماثل لتأثير إلاكنتاز - فيترتب على انعجز الخارجى فى الاقتصاديات الرأسمالية انكماش الدخل الكلى دون تأثير فى مستوى الائتمان على خلاف الحال فى الاقتصاديات المتخلفة حيث يدفع العجز الائتمان فى اتجاه الهبوط . كل ذلك على فرض ثبات سعر الصرف .

أما إذا كان الصرف حراً فيجب أن ندخل فى اعتبارنا إلتأثير الثانوى للعجز الخارجى فى سعر الصرف وبالتالي فى الائتمان . ويلاحظ هنا أن تأثير العجز الخارجى فى الائتمان عن طريق سعر الصرف يتعارض مع تأثيره المباشر عن طريق التوازن العام فيترتب على العجز الذى يؤدى الى انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع ثمن الواردات . ولا يؤثر ذلك فى المستوى العام للائتمان فى الاقتصاديات الرأسمالية الا فى حدود مساهمة الواردات فى الانتاج المحلى على خلاف الحال فى الاقتصاديات المتخلفة حيث يصبح ارتفاع الائتمان عاملاً لتضخم ائتمان الواردات والمنتجات المحلية على السواء . والائتمان الخارجى هنا تلعب الدور المسيطر . ولذلك نجد أنه يترتب على عجز المدفوعات الخارجية لبلدان المتخلفة المستقلة نقداً حركة تضخمجية لا انكماشية .

ونحن اذن نطرح النظرية النقدية التقليدية الحديثة ونهتدى بنظرية تحويل القدرة الشرائية مع أخذ الدور الذى يلعبه سعر الصرف فى الاعتبار . فالنظرية التقليدية الحديثة ترى أن العجز الذى يتمثل فى حركة خروج النقد يعمل فى اتجاه انخفاض الائتمان مما يساعد على نمو الصادرات ويعمل على غير

صالح الواردات بحيث يؤدي تطور نسب المبادلة الى اعادة التوازن الخارجي بشكل تلقائي . أما نحن فنرفض هذا التحليل المبني على النظرية الكمية ونرى أولا أن حركة خروج النقد لا تؤثر في كمية التداول ولا في الاثمان ، وثانيا أن تطور نسب المبادلة يمكن أن تكون له نتائج « عادية » أو نتائج « غير عادية » (عكسية) بالنسبة إلى ميزان المدفوعات . وذلك حسب درجة مرونة الواردات والصادرات بالنسبة الى تقلبات الاثمان . ومن الممكن أن يترتب على تغيير سعر الصرف وعلى مرونة الواردات والصادرات بالنسبة الى تقلبات الاثمان وكذلك مرونة الواردات والصادرات بالنسبة الى تقلبات الدخل نتائج تقابل وتتغلب على النتائج الناشئة عن تحويل القدرة الشرائية الذي يصحب الاختلال في التوازن الخارجي والذي يعمل في اتجاه اعادة التوازن .

والخلاصة أنه في ظروف الاقتصاد الرأسمالي وثبات سعر الصرف يترتب على عجز الميزان الخارجي انكماش الدخل دون تغيير في الاثمان ، ويتوقف نجاح هذا الانكماش في اعادة توازن الميزان التجاري على مرونة الواردات والصادرات بالنسبة الى الدخل أي على الطريقة التي تتكامل بها التجارة الخارجية مع تقلبات الدخل القومي . أما في الاقتصاديات المتخلفة فإن الطريقة التي تتفاعل بها الاثمان مع عجز الميزان التجاري تؤدي بدورها إلى زيادة العجز نظرا لانخفاض مرونة التجارة الخارجية بالنسبة الى تقلبات الاثمان . وتتحقق النتيجة ذاتها في الاقتصاديات المتخلفة المستقلة نقدا عن طريق التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف خصوصا وان انتقال حركة ارتفاع الاثمان من اثمان الواردات الى اثمان المنتجات المحلية تذهب بالنتائج المباشرة لانخفاض قيمة العملة الوطنية ولا يمكن في هذه الظروف أن تؤدي القوى الاقتصادية تلقائيا الى اعادة التوازن في حالة العجز اللبناني في الميزان الخارجي (٩) والحل اوحيد في مثل هذه الظروف هو تخطيط التجارة الخارجية .

٣ - عجز الميزانية العامة

عندما تغطي الحكومة ميزانيتها بالالتجاء الى البنك المركزي فهي في الحقيقة توزع دخولا اسمية دون مقابل حقيقي . وهذا لاختلال في التوازن العام هو الذي يؤدي الى ارتفاع الاثمان وليس السبب هو علاقة السببية المزعومة بين زيادة الاصدار وبين ارتفاع الاثمان . والمقصود بالميزانية العامة هنا حسابات الهيئات العامة بالمعنى الواسع سواء أكانت داخلة في الميزانية بالمعنى الضيق أو كانت حسابات هيئات رخص لها بالالتجاء الى البنك المركزي لتمويل عملياتها الجارية أو استثماراتها .

ويمكن اذا استخدمت طريقة العجز لتمويل التنمية الاقتصادية أن تؤدي الإستثمارات الجديدة التى تتم على هذا النحو إلى ظهور عجز فى الميزان الخارجى بسبب الزيادة التى تطرأ على الواردات من السلع الإنتاجية • وبصفة عامة تتعادل فى هذه الحالة الفجوة التضخمية مع الإستثمارات التى تمولها الدولة بطريق العجز •

ويتحقق ذلك بصفة خاصة اذا حافظت الدولة على توازن ميزانها الخارجى بالحد من الواردات من السلع الاستهلاكية لمقابلة الزيادة فى الواردات من السلع الإنتاجية اذ يزيد الطلب عندئذ بمقدار الاستثمار المحلى الممول عن طريق العجز بينما يكون العرض قد نقص بمقدار النقص فى الواردات من السلع الاستهلاكية • ويعادل الاختلال فى التوازن العام مقدار استثمار بالعملة المحلية والأجنبية • واذا كان ميزان المدفوعات قد نقص بمقدار الواردات الجديدة فان الطلب يكون قد زاد بمقدار الجزء من الاستثمار الجديد الذى مول بالعملة المحلية فقط أما العرض فلم يتغير ، ومن ثم يكون الاختلال فى التوازن العام هنا أقل مما هو عليه فى حالة الاحتفاظ بتوازن ميزان المدفوعات •

والخلاصة ان مصدر ارتفاع الائتمان الذى يصحب تمويل التنمية الاقتصادية من العجز فى الميزانية العامة دون المحافظة على توازن ميزان المدفوعات هو انخفاض قيمة العملة الوطنية (وما يترتب على ذلك من ارتفاع ثمن الواردات) أكثر مما هو لاختلال فى التوازن بين الطلب والعرض الكليين • اذ أن هذا الاختلال ضئيل نسبيا نظرا لصغر حجم الاستثمارات الجديدة المدفوعة بالعملة الوطنية بالنسبة الى الاستثمارات المدفوعة بالعملة الأجنبية •

٤ - خلق الائتمان المصرفى بطريقة تضخمية

لا يتحقق التوسع التضخمى فى الائتمان المصرفى الا فى ظروف هيكلية خاصة وبشروط معينة • ذلك أن عرض النقود (الاصدار المصرفى) يتكيف تلقائيا تبعا للطلب أى للحاجة الى النقود التى يحددها كل من مستوى الائتمان ومستوى النشاط بينما العكس غير صحيح • ويتوقف طلب الائتمان المصرفى أساسا على الحاجة الى النقود وبشكل ثانوى فقط على سعر الفائدة • أما مستوى الائتمان فتحدده فى النظام النقدى القابل للتحويل الى الذهب نسبة تكلفة انتاج السلع فاذا ما أُنغيت التحويلية الى الذهب فإن مانع التقلبات العامة للائتمان الذى كان يتمثل فى ثبات قيمة الذهب يكون قد زال • ولذلك يمكن تصور اصدار مصرفى يزيد عن الحاجة اذا امتنع النظام المصرفى عن شراء الذهب بسعر ثابت •

فالاصدار المصرفى يمكن ان يستمر فى التزايد دون حد (ويتمثل ذلك فى زيادة مستمرة فى القدرة الشرائية الاسمية) اذ أن هذا الاصدار يجر وراءه

سعر الذهب فى حركة ارتفاع الاثمان ويبدو عندئذ أن علاقة السببية بين الحاجة الى النقود (الطلب) والاصدار النقدى (العرض) قد عكست . فهل معنى ذلك ان النظرية الكمية تصبح صحيحة فى هذه الظروف ؟ كلا . فان علاقة السببية على النحو الذى سبق أن بسطناه لا تزال تلعب دورها وان كان الظاهر انها ألغيت . ولا تزال القاعدة السليمة هى أن العرض النقدى يتكيف تبعا للطلب بحيث أن حركة ارتفاع الاثمان تبعا لزيادة الاصدار المصرفى لا تتحقق الا فى ظروف خاصة تطرأ على البنين الاقتصادى وكذلك للحالة الاقتصادية العامة .

هذه الظروف الخاصة التى جعلت لتضخم فى وسائل الائتمان المصرفى ممكنا ، هى التغيرات التى أصابت ظروف المنافسة العامة . فقد كانت المنافسة العامة فى البنين للاقتصادى الرأسمالى للقرن التاسع عشر هى التى تمنع الميظم من رفع سعر انتاجه . وفى هذه الظروف لم يحدث أن قدمت البنوك ائتمانا بمقدار يفوق الحاجة اليه . لانه لم يكن يتصور أن يلتجئ المنظّمون الى البنوك لمجرد تمويل عملية رفع ائمانهم . أما فى القرن العشرين فقد تغيرت ظروف الانتاج نتيجة لسيطرة الاحتكارات وبذلك زال المانع الذى كان يحول دون رفع الاثمان وهو المنافسة . وأصبح على المنظّمين الذين يرغبون فى هذا الرفع أن يلتجئوا الى البنوك لتزويد من حجم الائتمان المصرفى . ومع الغاء قابلية العملة للتحويل الى الذهب أمكن للبنك المركزى أن يقبل أو يرفض هذه السياسة . وبهذا المعنى يمكن القول بأن التحكم فى الائتمان قد أصبح حقيقة واقعة بعد أن كان شبه مستحيل فى القرن الماضى .

وخلاصة القول أن هناك اصدارا تضخما للائتمان المصرفى حينما تتفق البنوك على تمويل حركة فى ارتفاع الاثمان مرغوب فيها من الاحتكارات وحينما يقبل البنك المركزى تمويل هذه السياسة (١٠) .

٢ - القوى التقليدية : الاكتناز وانفاق الاموال المكتنزة

كانت القوى الانكماشية والتضخمية التقليدية فى الاقتصاديات المتخلفة هى الاكتناز والسحب من الاموال المكتنزة سواء أكان ذلك بوساطة العملة المحلية أو بوساطة الاصول الاجنبية المملوكة للنظام الاقتصادى .

وقد حاولنا أن نقدر التغيرات الطارئة على حجم الاكتناز - زيادة ونقصا - فى مصر بين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٥٣ تقديرا جزافيا على النحو التالى :

١ - منهج التقدير الاحصائي (١١)

يقابل مجموع أوراق البنكنوت المتداولة زائدا المبالغ المستثمرة فى أصول أجنبية المخزون من السلع فى الاقتصاد بما فى ذلك الموارد التى لا تزال محبوسة فى عمليات الانتاج . ومن الطبيعى أن يتراوح هذا المجموع تبعاً لتقلبات مستوى النشاط ومستوى الاثمان . فإذا زاد المجموع بسرعة تفوق زيادة حاصل ضرب مستوى النشاط فى مستوى الاثمان فإننا نواجه بحالة زيادة فى الاكتناز . أما اذا زاد المجموع بسرعة أقل من زيادة حاصل ضرب مستوى النشاط فى مستوى الاثمان فان ذلك يكون دليلاً على السحب من الاكتناز .

على أنه لما كانت البيانات الاحصائية عن تقلبات الاصول الاجنبية المملوكة للنظام الاقتصادى المصرى قبل سنة ١٩٤٧ غير متوافرة اذ توجد لدينا البيانات الخاصة بالبنك الاهلى فقط ديون غيره من البنوك الاخرى فيتعين البحث عن كمية أخرى تتناسب تلقباتها مع حركة الاكتناز . وهذه الكمية فيما نرى - التى تتناسب بدورها مع حاصل ضرب مستوى النشاط فى مستوى الاثمان - هى مجموع وسائل الدفع من أوراق البنكنوت المتداولة والودائع المصرفية . وسبب هذا التناسب الضرورى هو ان الودائع المصرفية - بقدر ما يعاد استثمارها فى الاقتصاد المحلى لا فى أصول أجنبية - يترتب عليها زيادة الانتاج المحلى وبالتالي زيادة فى حجم النقد « اللازمة » أى غير المكتنز . أما فائض مجموع وسائل الدفع على حجم وسائل الدفع « اللازمة » (الذى يتناسب مع حاصل ضرب معيار انشباط فى معيار الاثمان بشروط معينة) فانه يمثل الزيادة فى الاكتناز . ويكون هذا الاكتناز الجديد قد تم بواسطة الافراد الذين تراكمت لديهم أوراق البنكنوت وكذلك عن طريق المؤسسات التى تراكمت لديها الاصول الاجنبية .

وتفريعا على ما تقدم يتعين عليها اتباع الخطوات التالية :

- ١ - عمل رقم قياسى لحاصل ضرب مستوى النشاط فى مستوى الاثمان .
- ٢ - مقارنة تقلبات هذا الرقم القياسى مع تقلبات حجم وسائل الدفع بعد أن تؤخذ فى الاعتبار الشروط الخاصة لتناسب حجم وسائل الدفع « اللازمة » مع الرقم القياسى المتقدم الذكر .

٣ - التحقق من صحة تقدير الاكتناز والسحب من الاكتناز عن طريق مقارنتها مع الكميات الكلية الاخرى للاتفاق والاستثمار .

٢ - الرقم القياسى للنشاط مقدرا بالاثمان الجارية

يقوم الرقم القياسى للنشاط الاقتصادى مقدرا بالاثمان الجارية على أساس مجموع الكميات الكلية الآتية :

١ - صافى ناتج الزراعة والصناعة والتجارة والنقل قبل دفع الضرائب المباشرة ويعادل هذا الناتج الصافى مجموع الكميات الكلية الآتية :

- الدخول الفردية الموزعة فى مصر من الربح والاجور والارباح قبل دفع الضرائب المباشرة .

- الارباح المصدرة .

- أرباح الشركات غير الموزعة .

٢ - صافى ناتج نشاط الدولة الاقتصادى .

٣ - صافى ناتج الخدمات العامة المقدرة على أساس مهاييا الموظفين .

٤ - ريع الملكيات المبنية .

٥ - فوائد واستهلاك الدين العام .

٦ - أجور عمال الجيش البريطانى .

٧ - دخول الخدمات الخاصة التى يقدمها ذوو المهن الحرة والخدم . . الخ .

ويلاحظ أن هذا المجموع يحتوى على بعض التحويلات (ضرائب مباشرة وفوائد الدين العام) كما أنه يضم كمية قليلة ذات طبيعة رأسمالية ولا تعتبر من الدخل (وهى استهلاك الدين العام) ولكن من السهل ادراك أن الزيادة فى هذه التحويلات أو فى تلك الكمية ذات الطبيعة الرأسمالية تتطلب زيادة فى وسائل الدفع حتى ولو لم تصحبها زيادة الناتج القومى الصافى .

١ - صافى ناتج الزراعة :

استخدمنا تقديرات الدكتور محمود أمين أنيس (بالنسبة الى السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٠) وكذلك تقديرات البنك الاهلى عن صافى الدخل (بالنسبة الى السنوات ١٩٥١ و ٥٢ و ٥٣) واجمالى الدخل (عن السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩) .

وقد استخلصنا من كل ذلك صافى الدخل الزراعى للسنوات ١٩٤٦ الى ١٩٤٩ على أساس افتراض ثبات نسبة الدخل الاجمالى الى الدخل الصافى

وهو افتراض تؤيده البيانات الخاصة بالسنوات ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ وذلك أيا كانت المساحات المزروعة قطناً .

٢ - صافى ناتج الصناعة :

تقدم لنا الاحصاءات الصناعية الدورية بيانات عن عدد العمال والارباح الصافية والاجور . الخ . وقد استنتجنا منها صافى الناتج للسنوات الواقعة بين إحصاءات الدورية الكاملة أو الجزئية .

٣ - صافى ناتج التجارة والنشاط المالى :

يقدم لنا احصاء سنة ١٩٣٧ وإحصاء سنة ١٩٤٧ بيانات عن الاجور ورؤوس الاموال - وقد قدرنا الارباح وصافى ناتج هذا القطاع بناء على هذه البيانات مع افتراض بعض الفروض الخاصة بمعدل الربح فى مصر . أما صافى ناتج ومجموع اجور السنوات الاخرى فقد قدر على أساس بعض الافتراضات الخاصة بسلوك نسبة الناتج التجارى الى الناتج الصناعى ونسبة الارباح التجارية الى الارباح الصناعية وأثر تقلبات الحانة الاقتصادية العامة عليهما .

٤ - صافى ناتج النقل الخاص :

تتوفر لدينا احصاءات الايدى العاملة والاجور الاجمالية بين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٥ وكذلك تتوفر احصاءات الايدى العاملة ومتوسط الاجور فى الصناعة بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٣ مما سمح لنا بتقدير الاجور الاجمالية لهذه الفترة . ثم قدرت الارباح بافتراض تعادل متوسط ربح النقل والصناعة بعد أخذ الارباح الاستثنائية لشركة قناة السويس بعد سنة ١٩٤٦ فى الاعتبار .

٥ - النشاط الاقتصادى والادارى للدولة وفوائد استهلاك الدين العام :

قدرت على أساس تحليل ميزانية الدولة .

٦ - ريع الملكية العقارية الخاصة بالمبانى :

قدر على أساس الضريبة العقارية .

٧ - أجور عمال الجيش البريطانى :

قدرت بنسبة ١٠ ٪ من اجمالى نفقات هذا الجيش .

٨ - دخل الخدمات الخاصة :

يبدو أن القيمة الحقيقية لهذا الدخل الذى قدره الدكتور محمود أنيس لسنوات الحرب ثابتة . وعلى هذا الافتراض قدر الدخل بعد الحرب .

ويبدو أن نتائج هذه التقديرات معقولة للأسباب الآتية :

١ - ظل الرقم القياسى للدخل الحقيقى ثابتا من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٧ . ويقدر على هذا الاساس دخل هذه السنوات بما يتراوح بين ١٧٠ و ١٨٠ مليون جنيه (على أساس أسعار سنة ١٩٣٩) . وقد يكون هذا الثبات نتيجة تفاعل قوتين متناقضتين وهما هبوط الدخل الزراعى بمقدار حوالى ٢٥ ٪ نتيجة لصعوبة تسويق القطن (الذى هبط سعره بمقدار ٤١ ٪ و انتاجه بمقدار ٦٠ ٪ وصادراته بالقيمة الثابتة بنسبة ٧٠ ٪ بين ١٩٣٨ و ١٩٤٣) من جهة والظروف الاستثنائية التى تمتعت الصناعة بها فى نفس الفترة من جهة أخرى (بلغ متوسط زيادة الانتاج الصناعى ١٢ ٪ سنويا وهى نسبة معقولة نظرا لعدم وجود منافسة أجنبية الى جانب طلب الجيوش الاجنبية) . أما فى السنوات التى تلت الحرب مباشرة فإن التحسن فى الزراعة عوض الصعوبات التى واجهتها الصناعة .

٢ - زاد الرقم القياسى للدخل الحقيقى زيادة غير منتظمة بمعدل ٦ ٪ سنويا . أما الرقم القياسى للدخل المقدر بالاسعار الجارية فزاد فى نفس الاتجاه ولكن بمعدل أكبر . وترجع هذه الظاهرة الى زيادة المصروفات العامة والى تقلبات القطن تبعا للحالة الاقتصادية العامة فى العالم .

٣ - تقدير حركة الاكتناز والسحب من الاكتناز :

يخلص لنا من المقارنة بين الارقام الاجمالية الناتجة من حاصل ضرب مستوى النشاط فى مستوى الائتمان وبين حجم مجموع وسائل الدفع تقدير أولى لحركة الاكتناز والسحب من الاكتناز يمكن التعبير عنه بمنحنى تصاعدى من سنة ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ (اكتنازا ٢١٧ مليونا) ثم يتناقص من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٣ (سحب الاكتناز بمقدار ١٣٨ مليونا) ويتفق شكل هذا المنحنى مع تطور معيار آخر وهو حجم ودائع الادخار فى صندوق البريد وصناديق البنوك الذى زادفى الفترة ذاتها من ١٣ الى ٤٢ مليونا ثم انخفض الى ٣٧ مليونا .

وينبغى تعديل هذا التقدير الاولى لكى نأخذ فى اعتبارنا ما يلى :

١ - وجود أرصدة مكتنزة فى سنة ١٩٣٩ وهى سنة الاساس :

٢ - تقلبات سرعة تداول النقود .

٣ - التغيير الذى حدث فى مدى استخدام كل من البنكنوت والودائع المصرفية (ذوى سرعتى التداول المختلفتين) .

والارصدة المكتنزة فى سنة ١٩٣٩ لن تؤثر تأثيرا ملموسا على نتائج البحث ومن ثم نغفلها جانبا خصوصا وانها مستحيلة التقدير . أما تقلبات سرعة تداول النقود فمعيارها هو ناتج قسم حجم الاوراق المقاصة بغرفة المقاصة

على حجم الودائع المصرفية «التجارية» (أى التقدير الاول للودائع المصرفية «اللازمة» وهو ناتج ضرب حجم مجموع الودائع فى سنة ١٩٣٩ فى الرقم القياسى للنشاط المقدّر بالاسعار الجارية) • ويتمثل نمو العادة المصرفية فى ارتفاع هذه السرعة • ونظرا لعدم توافر بيانات خاصة بسرعة تداول أوراق البنكنوت فإنه يمكن افتراض ان تقلبات هذه السرعة مماثلة لتقلبات سرعة تداول الودائع • وعلى هذا الاساس وصلنا الى تقدير ثان لحركة الاكتناز وانفاق الاموال المكتنزة •

ويبقى التغيير فى نسبة استخدام كل من نوعى النقود اللذين تختلف سرعة تداوليهما (مع افتراض ان هاتين سرعتين تقلبتا فى نفس الاتجاه بنفس النسبة) وهذا التغيير يؤثر فى تحديد وسائل الدفع اللازمة المتناسبة مع مقدار النشاط المقوم بالاثمان الجارية ومن ثم يؤثر فى تحديد الاكتناز والسحب من الاكتناز • وقد لاحظنا أن نسبة البنكنوت « فى التداول » (وحجمها متناسب مع مقدار النشاط الجارى بعد أن نأخذ تقلبات سرعة التداول فى الاعتبار) الى الودائع «التجارية» (المتناسبة أيضا مع هذا المعيار بعد أخذ نفس العامل فى الاعتبار) - وهى نسبة تمثل مدى أهمية كل من نوعى النقود بالمقارنة مع الآخر - لم تتغير تغيرا ملموسا فى أثناء الفترة التى ندرسها ومن ثم فإن اختيار سنة الاساس لا يؤثر فى النتائج النهائية تأثيرا ملموسا •

وخلاصة التقدير أنه اكتنز بين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٥ حوالى مبلغ ٣٧٠ مليون جنيه (أى بمتوسط ٥٠ مليون جنيه سنويا) بينما أنفق من هذه الاموال المكتنزة حوالى ١٣٠ مليون بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٣ (أى ١٦ مليونا سنويا) •

٤ - استخدام الدخول القابلة للدخار فى مصر :

إذا أخذنا مجموع الدخول الفردية القابلة للدخار فى مصر من جهة وطرحنا منها مجموع الاستثمار الخاص والإكتناز (الإيجابى أو السلبى) من جهة أخرى مع مراعاة تطور ميزان رؤوس الاموال والارياح المستوردة والمصدرة وكذلك الضرائب المباشرة المدفوعة من الدخول العليا وصافى تجارة استيراد وتصدير الذهب غير النقدي فاننا نصل الى تقدير للانفاق « الكمالى » الجارى •

أ (الدخول القابلة للدخار

وقد قدرنا أن الدخول القابلة للدخار هى الآتية :

- دخل الملاك العقاريين الذين يملكون أكثر من ٢٠ فدانا بالإضافة الى دخل مرابىي الريف •

- أرباح التجارة والصناعة والنقل الخاص فى القطاع الرأسمالى .
- نصف ريع الملكيات المبينة .

١ - الدخل القابل لادخار فى الزراعة

وقد افترضنا فى تقدير أولى ما يلى :

- ان الربيع يتناسب مع الملكية المملوكة .
- ان دخل رأس المال ودخل العمل يكونان معا كلا واحدا لان الزارع سواء كان مالكا صغيرا أو مستأجرا صغيرا يقدم فى نفس الوقت العمل ورأس المال .

- ان دخل تربية الحيوانات يوزع بالتعادل بين مالك الحيوان ومستخدمه .
كذلك افترضنا أن ملكية الحيوانات موزعة على نمط توزيع ملكية الارض .
ويؤدى ذلك الى المبالغة فى تقدير دخل من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا اذ أنهم لا يملكون فى العادة حيوانات بمقدار يتناسب مع ملكيتهم للارض وكذلك الى المبالغة فى تقدير دخل من يملكون أقل من ٢٠ فدانا الى جانب التقليل من دخل الملاك الذين يملكون بين ٢٠ و ٥٠ فدانا .

وعلىنا بعد ذلك أن نأخذ فى الاعتبار وجود الاستغلال المباشر لبعض الاراضى وكذلك استئانة المزارعين . فجزء من عائد رأس المال فى الاراضى التى تستغل استغلالا مباشرا لا يذهب الى صغار المزارعين بل الى المنظمين الرأسماليين الريفيين . وبما ان ٤٠ ٪ من القوى العاملة فى الريف تتمثل فى عمال زراعيين فانه يمكن تقدير أرباح منظمى الريف بطرح أجور هؤلاء العمال من دخل عنصرى رأس المال والعمل معا المخصص لـ ٤٠ ٪ من القوى العاملة . وهذا الدخل يختص به رأسماليو الريف والملاك لاكثر من ٥ أفدنة الذين يستخدمون عمالا زراعيين . أما التحويل الذى ينم نتيجة لاستئانة المزارعين فقدرناه على أساس دراسات مختلفة . وخلاصة التحليل ان ملاك أكثر من ٢٠ فدانا فقط هم القادرون على الادخار اذ يبلغ دخل المالك من ٢٠ الى ٥٠ فدانا ١٤٦٠ جنيها فى المتوسط (سنة ١٩٥٠) . ويبلغ دخل المالك لاكثر من ٥٠ فدانا ٨٤٨٠ جنيها - ويضاف الى هؤلاء أصحاب رؤوس الاموال الذين يبلغ دخلهم الكلى سنة ١٩٥٠ مقدرا ٣٦ مليونا فى مقابل ١٣٤ مليونا تمثل دخل الملاك لاكثر من ٢٠ فدانا . أما دخول العمال والملاك لاقلى من فدان (٢٥ جنيها فى المتوسط) وكذلك دخول الملاك من فدان الى ٥ أفدنة (٥٠ جنيها) ودخول الملاك من ٥ الى ٢٠ فدانا (٥٠٠ جنيه) فانها لا تكاد تكفى للانفاق على الاستهلاك ولا يفيض شئ منها لادخار .

٢ - أرباح القطاع الرأسمالى فى المدن :

تؤدى تقديراتنا لسنة ١٩٥٠ (المبنية على الاحصاء الصناعى) الى أن متوسط دخل الحرفيين كان ١٢٠ جنيها ومتوسط أجر العامل ٨٠ جنيها . أما الارباح فيتراوح متوسطها بين ٩٠٠ الى ٢٣٠٠ جنية للمؤسسات العائلية وتتراوح حول ١٦٠٠٠ جنية للشركات الصغيرة (أقل من ٥٠٠ عامل) وحول ٢٧٠٠٠٠ جنية للشركات الكبيرة .

وإذا كان دخل صغار التجار (١٣٠ جنيها فى المتوسط لسنة ١٩٤٧) وكذلك أجور الموظفين (١١٠ جنيهات) لا يسمحان بالإدخار فإن الارباح موزعة أيضا بشكل مشتت اذ تتراوح من ٢٣٠ جنيها (مؤسسات ذات رأسمال لا يقل عن ١٠٠ جنية ولا يزيد عن ١٠٠٠ جنية) الى ٢٣٩٠ جنيها (مؤسسات ذات رأس مال يزيد عن ١٠٠٠ جنية) وتصل فى بعض الحالات الى مئات الألوف من الجنيهات (بنوك وشركات التأمين وتجارة القطن بالجملة) .

أما أرباح نشاط النقل فقد ذهب أكملها لبضع شركات كبرى منها شركة قناة السويس .

وفيما يلى جدول توزيع الدخل القابلة للإدخار :

المبلغ الكلى
للفترة (١٥ سنة)
السنوى
(بملايين الجنيهات بأثمان الجارية)

٥٤٥	٨١٧٠	(حسب التعريف الموضح سابقا)
١٧٧	٢٦٧٠	الدخل القابل للإدخار
		منه :
١٠٠	١٥٠٠	دخل زراعية
١٩	٢٩٠	أرباح صناعية
٣٣	٥٠٠	أرباح تجارية
١٣	١٩٥	أرباح من النقل
١٢	١٨٥	٥٠ ٪ من ريع الملكيات المبنية

وتبلغ نسبة الدخل التى يمكن أن يرد عليها الادخار حوالى ٣٠ ٪ من الدخل القومى وهى مركزة بين يدى حوالى ٧٥ ألف عائلة على أكثر تقدير اذ أن عدد الملاك لأكثر من ٢٠ فدانا لم يزد عن ٣٤٠٠٠ وعدد المؤسسات العائلية فى القطاع الرأسمالى لم يزد عن ٨٠٠٠ فى الصناعة و ١٢٠٠٠ فى التجارة ، كما أن معظم أرباح الشركات موزع بين ما لا يزيد عن ١٠٠٠٠ من حملة الاسهم وأن ١٨٠٠٠ مالك يملكون ٥٨ ٪ من المباني . حقيقة أن المجموع الكلى للدخول القابلة للإدخار - أى ٢٦٧٠ مليون - يشمل أرباح الرأسماليين فى الريف

الذين تعذر حصرهم . ولكننا أغفلنا من جهة أخرى دخول الفئات العليا من الموظفين وذوى المهن الحرة كما أغفلنا دخول الدين العام (٨٠ مليوناً للفترة كلها أى ٣٥ مليون سنوياً الموزع بين البنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات من جهة والجمهور القادر على الادخار من جهة أخرى) .

ويرجع تشتت توزيع الدخل الى ارتفاع معدل الربح (الذى يتراوح بين ٣٥ و ٥٠ ٪ من صافى ناتج الزراعة) وارتفاع معدل إرباح (٥٠ ٪ من صافى الناتج و ٢٠ ٪ من رأس المال المستثمر) ثم تشتت التوزيع فى ملكية الارض (قبل اصلاح الزراعى) والمبانى والمؤسسات الصناعية والتجارية .

ب (استخدام الدخل القابل للادخار :

ويمكن احتساب المبالغ الموجودة فى مصر للاستثمار والاستهلاك الكمالى والاكتناز من واقع بيان الدخل القابل للادخار وذلك باتباع الخطوات الآتية :

أولاً - نضيف إلى الدخل القابل للادخار مقدار رؤوس الاموال المستوردة وأرباح رؤوس الاموال المصرية المستثمرة فى الخارج .

ثانياً - يطرح من هذا الدخل مقدار رؤوس الاموال المصدرة وكذلك أرباح رؤوس الاموال الاجنبية .

والارباح المصدرة من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٥٣ تبلغ ١٢٠٠ مليون . ويمثل هذا المبلغ ١٥ ٪ من الارباح المحققة فى مصر . ويمكن تقدير الارباح المصدرة الى بلدان المنطقة الاسترلينية فى خلال الحرب بحوالى ١٠ مليون (قيمة ١٩٤٥) سنوياً . يضاف الى ذلك ١٢٢٢ مليون صدرت سنة ١٩٤٧ بصفة استثنائية (أرباح خاصة بسنوات الحرب صدرت الى غير المنطقة الاسترلينية) أما أرباح رؤوس الاموال المصرية فى الخارج فتبلغ ٤٥ مليون . وفيما يتعلق بميزان رؤوس الاموال فيبدو اذن أنه كان متوازناً .

وعلى ذلك يمكن تقدير المبالغ الموجودة فى مصر للاستثمار والاكتناز والاستهلاك الكمالى من واقع بيان الدخل القابل للادخار بطرح مبلغ ١٠٢ مليون منه . ثم يجب بعد ذلك أن نطرح الضرائب المباشرة التى دفعتها الدخول العليا (٢ ٪ مجموع الضرائب المباشرة) وتبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه عن الفترة كلها .

الاستثمار الخاص :

يمكن تقدير الاستثمار الخاص من واقع تقلبات الانتاج اذا عرفنا قيمة « معامل رأس المال » فى مختلف قطاعات الانتاج . ويدل هذا المعامل على النسبة

الموجودة بين رأس المال المستثمر والدخل الموزع (من الارباح والاجور) نتيجة الاستثمار .

ونحن نهمل الاستثمارات الخاصة فى الزراعة لضآلتها بالمقارنة مع الاستثمارات التى تقوم الدولة بها والمثلة فى أعمال الرى والصرف . الخ .

ويمكن تقدير معامل رأس المال فى الصناعة بمقدار ٢٥ على أساس احصاء سنة ١٩٥٠ . أما فى التجارة فان نسبة ربح قدرها ٢٠ ٪ (كما هو فى الصناعة) فتفترض معامل رأس مال قدره ٢ . ويجب أن يكون هذا المعامل ٣ فى النقل لكى تكون نسبة الارباح هنا - بعد طرح الارباح الاستثنائية لشركة القنال - حوالى ٢٠ ٪ .

والاستثمار الخاص الذى نصل اليه بهذا الطريق هو ٣٥٠ مليوناً موزعة بين الصناعة (١٨٠ مليوناً) والتجارة (١٣٥ مليوناً) والنقل (٣٥ مليوناً) بينما بلغ الاستثمار العام مقدراً حوالى ٦٠٠ مليون فى الفترة كلها .

وينبغى أن يضاف إلى التقدير الخاص بالاستثمار الخارجى اصدار بعض القروض العامة . فقد اكتتبت شركات التأمين وصندوق توفير البريد وبعض البنوك (ولا سيما البنك الاهلى) وكذلك الجمهور فى إنقروض الطويلة الاجل (القرض الوطنى وقرض القطن وقروض فلسطين) بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٥٣ . وفى حدود اكتتاب الجمهور فى هذه القروض يؤدى اصدار القرض الى نوع خاص من توظيف الاموال المدخرة .

كذلك يقوم القطاع المنظم (شركات التأمين والهيئات العامة للتوفير والبنوك التجارية) الذى يكتتب فى هذه القروض بتوظيف الاموال التى يدخرها الغير ، أى أنه يحل محل الجمهور فى استثمار جزء من هذه الاموال وتبقى المبالغ التى اكتتبت فيها البنك الاهلى فهذه يجب اعتبارها من قبيل التمويل التضخمى لان اكتتاب البنك بها لا ينقص من الدخل الخاصة . وقد اكتتب الجمهور مباشرة أو عن طريق القطاع المنظم بحوالى ١٢٣ مليون جنيه من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥٣ .

اكتناز الذهب

قدر اكتناز الذهب من واقع بيانات صافى استيراد الذهب غير النقدى بحوالى ٥٠ مليوناً للفترة كلها .

بناء العمارات

امتص بناء العمارات مبلغ حوالى ٩٠٠ مليون بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٣ وقد بنى ذلك التقدير على أساس الضريبة وبفرض أن صافى ريع العمارات

(القيمة الايجارية) يساوى ٥٪ من قيمتها الرأسمالية : واذا كانت هذه النسبة تبدو ضئيلة لاول وهلة الا أنها معقولة فى الامد الطويل نظراً للتضخم وقوانين ايجار المساكن .

الاستهلاك الكمالى :

وفيما يلى جدول استخدام الدخل القابل للدخار :

المبلغ الكلى للفترة	المتوسط السنى	
٢٦٧٠	١٧٧	الدخل القابل للدخار
١٠٠	٧	- التحويلات الى الخارج
٢٠٠	١٢	- الضرائب المباشرة
٢٣٧٠	١٥٨	
٣٥٠	٢٣	الاستثمارات
١٢٠	٨	القروض العامة
٥٠	٣	الذهب
٩٠٠	٦٠	البناء
٢٤٠	١٦	الاكتناز
٦٩٠	٤٨	الفرق : الاستهلاك الكمالى

وتبدو تقديرات الاستهلاك الكمالى السنوية التى حصلنا عليها عن هذا الطريق (حوالى ٥٠ مليون جنيه قيمة ١٩٥٠) معقولة .

ويلاحظ فى هذا الشأن أن الاستهلاك الكمالى يتكيف تبعاً للحالة الاقتصادية العامة . فهو قد نقص مثلاً فى خلال فترة الحرب العالمية الثانية وزاد فى سنوات الرخاء الناتجة عن حرب كوزيا . على أن الاتجاه العام للاستهلاك الكمالى مع ذلك فى هذه الفترة هو نحو التصاعد .

٣ - التوازن التقليدى للاقتصاد المصرى

كان التوازن التقليدى للاقتصاد المصرى نتيجة تفاعل ثلاث قوى تقليدية تؤثر فى مستوى الائتمان هى : حركة الاكتناز وانفاق الاموال المكتنزة وتقلبات ميزان المدفوعات . وتغيرات ميزانية الدولة .

وقد كانت البلاد تكتنز فى سنوات الرخاء . وفى نفس الوقت كان فائض ميزانية الدولة يتراكم فى « الاحتياطى » . وكان فائض ميزان المدفوعات يعتبر القوة التضخمية الاساسية التى كانت تعادل القوتين الانكماشيتين السابق ذكرهما . وعكس ذلك كان يحدث فى سنوات الكساد . وبعبارة

أدق كان اكتناز أوقات الرخاء يتكون من أوراق البنكنوت المتراكمة لدى الافراد من جهة والصكوك الاجنبية المتزايدة المملوكة للنظام المصرى من جهة أخرى . وكانت الزيادة فى هذه الصكوك تمثل فائض ميزان المدفوعات . وقد كانت هاتان القوتان المتناقضتان تتعادلان ومن ثم يبقى الاكتناز المحلى وفائض الميزانية وهما قوتان انكماشيتان كانتا تحدان من ارتفاع الائتمان فى مرحلة الرخاء والعكس صحيح فى مرحلة الكساد .

وقد بلغ فائض الميزان التجارى ٣٩٥ مليون سنويا بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٩ . أما ميزان المدفوعات فكانت تقلبه فى هذه الايام مماثلة لتقلبات الميزان التجارى ولو أنها كانت أكثر اتساعا نظرا لان رؤوس الاموال الاجنبية المستوردة كانت تزيد عن الارباح المصدرة فى أوقات الرخاء بينما كان انخفاض الارباح المصدرة يقل عن انخفاض رؤوس الاموال الجديدة المستوردة فى أوقات الكساد . أما احتياطات الدولة من فائض ميزانيتها فقد زادت فى هذه الفترة بمقدار ٧٥ مليون .

وفى خلال أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ أصبح الميزان التجارى عاجزا بمقدار ٤٨٧ مليون سنويا مما يستنتج منه أن عجز الميزان الخارجى كان أكثر من ذلك - وكان عجز ميزانية ٣٠/١٩٣١ قد بلغ ٢٦ مليون وقد تكررت هذه التطورات فى خلال أزمة ١٩٣٨ .

ويتضح من ذلك أن التوازن التقليدى للاقتصاد المصرى كان جزءا من النظام الاستعمارى . فلا يمكن أن يفهم هذا التفاعل فى حركة الاكتناز وميزان المدفوعات وميزانية الدولة إلا اذا أخذنا فى الاعتبار .

أولا - تبعية الجنيه المصرى للاسترلينى .

ثانيا - عدم وجود حواجز لمبادلاتنا مع العالم الرأسمالى المسيطر .

ثالثا - تركيز السلطة المصرفية فى أيدي بنوك أجنبية اعتادت على استيراد مواردها من الخارج عند الحاجة واعادة تصدير فائض السيولة ان وجد بحيث كانت كمية النقد تتحدد تبعا للحاجة دون أن يؤثر فيها تقلبات ميزان المدفوعات .

رابعا - عدم قيام الدولة بأى نشاط اقتصادى مما أدى الى زيادة إيرادات الحكومة عن مصروفاتها فى أوقات الرخاء وعجز الميزانية فى فترات الكساد .

وقد دخل هذا النظام التقليدى فى أزمة منذ الحرب العالمية الثانية . فأقيمت لأول مرة حواجز لتجارتنا الخارجية . ثم ألغيت التبعية للاسترلينى بالتدريج ابتداء من عام ١٩٤٧ .

اختلال التوازن في سنوات الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

وقد قدر الاكتناز الكلي لسنوات الحرب بحوالى ٣٧٠ مليوناً ، أى ٥٠ مليوناً سنوياً . أما فائض ميزان المدفوعات فكان حوالى ٤٠٠ مليون اذ أن الارصدة المتراكمة فى لندن بلغت فى سنة ١٩٤٧ مقدار ٣٤٧ مليوناً وبلغ عجز سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ حوالى ٥٠ مليون . وكان الفائض السنوى فى ميزان المدفوعات يبلغ حوالى ٥٧ مليوناً . وهذا المبلغ قد يدهش البعض خصوصاً وأن العجز فى الميزان التجارى بلغ ٩٨٧ مليون (أى ١٤٠ مليون سنوياً) . ويرجع تطور الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى اتجاهات عكسية خلال الحرب الى جسامه نفقات إلبوش الاجنبية التى بلغت ٣٥٣ مليوناً أى ٥٠ مليوناً سنوياً . وقد حققت ميزانية لدولة فائضا بلغ ٤٢ مليوناً أى ٦ ملايين سنوياً وتبعاً لذلك تعادلت القوى التضخمية والقوى الانكماشية . ويفسر ارتفاع الائتمان فى هذه الظروف بأن البنك الاهلى حل محل دائنى الجيش البريطانى فى دينهم على لندن . وكان المقيمون يتمتعون بدخل ينفق جزئياً فى أداء ثمن الواردات ويكتنز الجزء الآخر فى لندن وذلك فى الظروف العادية .

أما فى ظروف الحرب فقد أنفق هذا الدخل فى مصر دون ان يقابل ذلك زيادة فى إلبودات .

وقد أدى اختلال التوازن بين الطلب والعرض الكليين الى ارتفاع الائتمان دون أن تلعب علاقة السببية النقدية المزعومة دوراً ما .

اختلال التوازن فى اعقاب الحرب (١٩٤٦ - ١٩٥٣)

يقدر الانفاق من الاموال المكتنزة بمقدار ١٢٠ مليوناً أى ما يعادل ١٥ مليوناً سنوياً . وقد كان الميزان التجارى فى نفس الفترة عاجزاً بمقدار ٣٣٨ر٤ مليون أى ٤٢ مليوناً سنوياً وذلك لان العجز التجارى وعجز ميزان الارباح المصدرة (٧٤ مليوناً أى ٩ ملايين سنوياً) ومصروفات الجيش البريطانى (١٠٦ ملايين أى ١٤ مليوناً سنوياً) . أما عجز ميزانية الدولة فبلغ ١٠٠ مليوناً للفترة كلها اذ أنها حققت فائضاً قدره ٤١ر٢ مليوناً بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ . أى ٨ر٢ مليوناً سنوياً) ثم عجزاً بمقدار ٣٨٧ مليوناً للسنة المالية ١٩٥٢/٥١ و ١٠ر٢ للسنة التالية ثم فائضاً قدره ٦ر٦ ملايين فيما يليها .

ويتضح من ذلك أن القوى الانكماشية (العجز فى الميزان الخارجى البالغ ٤٢ مليون سنوياً) تغلبت على القوى التضخمية (السحب من إلبكتناز ألبالغ ١٥ مليون سنوياً) . يضاف الى ذلك ان مصر استطاعت ان تسحب من أرصدها الاسترلينية بعد انسحابها من المنطقة الاسترلينية سنة ١٩٤٧ لمواجهة عجز ميزان مدفوعاتها مما حال دون انخفاض قيمة الجنيه المصري . هذا ولم يؤد الاختلال الانكماشى فى التوازن الى انخفاض إلبائمان الا بنسبة

١٠ ٪ بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ . وقد ساعد على عدم حدة انخفاض الائتمان ارتفاع الائتمان فى الخارج بعد الحرب العالمية مباشرة ثم فى خلال حرب كوريا مما انعكس على الائتمان فى الداخل .

التوازن التقليدى توازن مع السيطرة

ليس التوازن المصرى التقليدى توازنا مثاليا . فقد كانت سيطرة الاسترلينى (قاعدة التحويلية الى الاسترلينى) - التى هى مظهر نسيطرة بريطانيا الاقتصادية والسياسية - هى تضمن ثبات سعر الصرف . دون أن تحقق ثبات الائتمان منذ سنة ١٩١٤ - وقد أدت اذن هذه السيطرة الى انتقال تقلبات الائتمان من بريطانيا الى مصر بشكل تلقائى . فارتفعت الائتمان بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف (وقد ارتفعت الائتمان فى بريطانيا فى نفس الفترة بنسبة ٣٠٧ ٪) ثم انخفضت بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٣ بنسبة ٧٦ ٪ فى مقابل ٦٦ ٪ فى بريطانيا . وكذلك ساعد ذلك النظام بريطانيا على تصدير تضخمه الحربى - فارتفعت الائتمان ثلاثة أضعاف بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ فى مصر فى مقابل ارتفاع بنسبة الثلث فقط فى بريطانيا .

وكان التوازن المصرى التقليدى توازنا مع السيطرة لصالح لاقتصاد البريطانى وكان تحرك مستوى الائتمان التلقائى يفسر بالدور المسيطر الذى كان يلعبه فى اقتصاديات البلاد (وكذلك فى سياستها) كبار الاقطاعيين المنتجين للقطن وكبار المصدرين . فكانت قيمة النقد بالنسبة لهذه الطبقات هى قيمة العملة الاجنبية . وهذا السلوك النفسى هو الذى يفسر كيف كان تأثير ثمن الواردات أكبر من نسبة مساهمة هذه الواردات فى تكلفة انتاج المنتجات المحلية .

وبعد أن انسحبت مصر من المنطقة الاسترلينية استمرت الاسعار فى الخارج بتحكم فى تحديد مستوى الائتمان فى الداخل لان الاجراءات اللازمة الخاصة بتخطيط تجارتنا الخارجية لم تتخذ . فاستمرت مصر تؤمن بمزايا التفاعل الحر للقوى الاقتصادية فيما يتعلق بإمكان إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . ونتيجة لذلك كانت العملات الاجنبية تتراكم لدى البلدان المتخلفة (واذا كان ذلك لم يحدث بالنسبة الى مصر فى خلال حرب كوريا فهو يرجع الى ظروفنا السياسية الشاذة فى هذه الفترة) فى الوقت الذى أخذت القيمة الحقيقية لهذه العملات فى النقصان المستمر . أما فى فترات الكساد - حينما بدأت الازمة تظهر فى أفق الاقتصاديات الرأسمالية فان العجز اندى يفاجئ ميزان مدفوعاتنا يؤدى الى انخفاض قيمة عملتنا وبالتالي الى ارتفاع الائتمان فى الداخل (١٢) .

(١٢) انظر فى رسالتنا ظاهرة «انتقال التضخم من البلدان المسيطرة الى البلدان المسيطر عليها»

ونعالج فيما يلى هذا الارتفاع الاخير بشئ من التفصيل .

٤ - الاختلال فى التوازن الحال

الوقائع

تضخم حجم وسائل الدفع (مع مراعاة أثر سحب الجنيه المصرى من السودان) بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٧ بنسبة ٢٤ ٪ . أما أسعار الجملة ونفقات المعيشة فارتفعت بنسبة ٢٢ ٪ و ١٦ ٪ على التوالى .

ورأى البعض فى هذه الوقائع دليلا على صحة النظرية الكمية للنقود . وذهبوا الى أن تضخم وسائل الدفع أدى الى ارتفاع الائتمان . ولكن هذا المنطق غير سليم وان اتفق مع الظواهر على نحو ما يتضح من التحليل التالى .

السحب من الاكتناز

زاد الدخل النقدى الكلى بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٤ بمقدار ١٦ ٪ أى أربعة أضعاف نسبة الزيادة فى وسائل الدفع التى تضخمت فى هذه الفترة بمقدار ٤٢ ٪ . ويستنتج من ذلك وجود تيار قوى أدى الى الانفاق من الاموال المكتنزة . وكان حجم الاموال المكتنزة التى أعيدت الى الانفاق حوالى ١٢ ٪ من حجم وسائل الدفع أى حوالى ٥٠ مليون وهو ما يعادل حوالى ٢٥ مليون سنويا . ويتعذر الحصول على تقدير أدق من ذلك نظرا لعدم توافر بيانات عن سرعة تداول البنكوت .

واذا افترضنا أن تقلبات سرعة تداول البنكوت مماثلة لتقلبات سرعة تداول الودائع ، وإذا أخذنا فى الاعتبار تقلبات نسبة البنكوت المتداول الى الودائع وجدنا أن مقدار السحب من الاموال المكتنزة لم يزد خلال السنوات الاخيرة عن مبلغ ١٠ مليون جنيه سنويا .

عجز ميزان المدفوعات :

كان متوسط عجز الميزان التجارى ٣١ مليون سنويا بين ١٩٥٤ و ١٩٥٧ . أما ميزان المدفوعات فقد حقق فائضا قدره ٣ ملايين سنة ١٩٥٤ ثم عجزا قدره ٣٢ مليون سنة ١٩٥٥ و ٣١ مليون سنة ١٩٥٦ ، و ٣١ مليون سنة ١٩٥٧ .

عجز الميزانية العامة

يمكن تقدير عجز اجمالى حسابات الدولة بجمع زيادة الدين العام (باستثناء سندات الاصلاح الزراعى والاذونات التى كانت مجمدة لغاية سنة ١٩٥٥) ونقص حسابات الحكومة (وهو بمثابة انفاق الحكومة من أموالها المكتنزة) .

وفيما يلي جدول يضم هذه المبالغ :

١٩٥٧	١٩٥٤	
٧٨	٧٨	القروض الوطنية
٣٠	٣٠	قروض فلسطين
—	١٥	قروض القطن
٥٠	—	قروض الانتاج
١٥٨	١٢٣	
١٥٠	٣٨	أذونات الخزانة غير المجمدة
٢١٢	٢٤٢	ودائع الحكومة لدى البنوك

ويبلغ اذا اجمالى العجز ١٥٠ مليون أى ٥٠ مليون سنويا .
ويرجع هذا العجز الى ثلاثة أسباب أساسية :

١ - عجز الميزانية العادية - وكان هذا العجز فى السنين المالية ١٩٥١/٥٢ الى ١٩٥٤/٥٥ : ١٢٧ مليون سنويا .

٢ - تمويل التنمية الاقتصادية : قدرت المصروفات العامة التى خصصت للاستثمار فى السنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ بمقدار ٥٤ و ٤٥ و ٣٣ و ٢٨ مليون على التوالى . وقد أنفق معظم هذه الاموال فى الاشغال العمومية العادية . ولكنه يوجد فى ميزانيتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ استثمارات اقتصادية فى غير الاشغال العمومية بمقدار ٢٣ و ١٧ مليون على التوالى .

ويتضح من ذلك أن معظم الاستثمارات التى خصصت للتنمية الاقتصادية بالمعنى الضيق وهى لا تزيد عن ٤٠ مليون للسنتين ١٩٥٥ و ١٩٥٦ قد غطى بقرض الانتاج البالغ ٥٠ مليون .

٣ - تمويل بعض المشروعات فى الميزانيات المرفقة : وأهم هذه الميزانيات بعد ميزانية التنمية الاقتصادية التى درسناها فيما سبق هو ميزانية اصلاح الزراعى وميزانية مؤسسة ابنية التعليم . وحقت اولاهما فائضا يرحل الى الميزانية العامة بينما تم تمويل اجمالى الاستثمارات فى بناء المدارس (٢٠ مليون من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٧) من القروض (بمقدار ١٤ مليون) التى اکتبت فيها مصلحة صناديق التأمين والمعاشات الحكومية . ولم يكن اذن ثمة عجز هنا غطى بقروض من الدولة .

ويجب أن يضاف الى عجز الميزانية القروض التى قدمها البنك المركزى لمؤسسات عامة أو شبه عامة اذ أن ذلك ينطوى على تمويل تضخمى بلغ حوالى ٨٢ مليون عام ١٩٥٧ . وقد استفادت من هذه القروض البنوك المتخصصة

(بنك التسليف الزراعى وبنك الائتمان العقارى والبنك الصناعى) والمؤسسة الاقتصادية وشركة المساكن الشعبية ، هذا علما بأن البنك الاهلى قدم قروضا للخزانة عن طريق بنك التسليف الزراعى بمقدار ٢٨ مليون خلال عام ١٩٥٧ .
وخلاصة هذه الدراسة أن العجز فى التمويل يبلغ حوالى ٥٥ مليون سنويا ولكن جزءا فقط من هذا العجز غطى بالوسائل التضخمية - أما الباقي فقد غطى بالادخار الحقيقى .

وقد كانت الزيادة فى إصدار اذونات الخزانة (غير الاذونات المجمدة مقابل إصدار النقد) ١١٢ مليوناً . وكانت زيادة اكتتاب قسم الإصدار فى هذه الاذونات ٧٦ مليوناً . ويتضح من ذلك أن التمويل التضخمى بلغ حوالى ٢٥ مليون سنويا . أما الباقي - أى ١٢ مليون سنويا - فقد اكتتبت السوق النقدية فيه بمواردها الحقيقية .

أما سندات الحكومة فقد غطيت عن طريق الادخار الحقيقى الذى قامت به شركات التأمين ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات ووزارة الاوقاف والبنوك (ومنها البنك الاهلى بصفته بنكا تجاريا) - وقد اُكتتبت الادخار بواسطة هذه المؤسسات فى ٣٥ مليون أى ١٢ مليون سنويا .

النتائج النهائية

تغلبت القوى التضخمية على القوى الانكماشية وأصبح ميزان هذه القوى فى صالح الاولى ، وبلغت القوى التضخمية ٧٠ مليون عام ١٩٥٧ من الانفاق من الاموال الخاصة المكتنزة (١٠ مليون) ومن عجز الميزانية المغطى بالاقتراض التضخمى (٥٢ مليون) ومن التمويل التضخمى لمؤسسات السوق المالية (٨١ مليون) أما فى جانب القوى الانكماشية فلا يوجد الا عجز ميزان المدفوعات بمقدار حوالى ٣٠ مليون . وبذلك يكون الاختلال فى التوازن العام بين الانكماش والتضخم فى صالح التضخم بمقدار ٤٠ مليون عام ١٩٥٧ .

وخلاصة التحليل أن ارتفاع الاسعار يرجع الى الاسباب الثلاثة الآتية :

١ - عجز ميزان المدفوعات :

ورغم أن هذا العجز مثل غيره من القوى الانكماشية يؤثر فى التوازن العام فمن الواجب عدم إغفال جانب آخر للمشكلة وهو أن العجز يؤثر فى سعر الصرف وبالتالي فى الائتمان . وقد بلغ انخفاض قيمة الجنيه فى بعض الاسواق الاجنبية ما يقرب من ٣٠ ٪ . ولا شك أن انخفاضاً بهذا المقدار يؤثر فى ثمن الواردات وبالتالي فى المستوى العام للائتمان، تأثيرا فعالا يمكن به وحده تفسير ارتفاع الائتمان الذى حدث فى السنوات الأخيرة .

٢ - عجز الميزانية العامة :

يرجع عجز الميزانية العامة إلى عدم مرونة إيرادات الدولة التي غير قادرة - في الظروف الراهنة للنظام الضريبي - على ملاحقة الزيادة اللازمة في المصروفات الجارية . هذا هو السبب الوحيد والحقيقي لعجز . أما للاستثمارات الاقتصادية العامة فهي متواضعة وقد مولت في آخر الامر بالقروض العامة التي أكتتب فيها من الادخار الحقيقي للبلاد . وتلك هي الطريقة التقليدية التي لا يمكن رميها بأنها طريقة تضخمية للتمويل . أضف إلى ذلك أنه وإن كان العجز التضخمي الداخلى البالغ ٤٠ مليوناً يزيد بشكل مطلق عن لعجز الخارجى البالغ ٣٠ مليوناً الا أن نسبة العجز الداخلى الى الدخل القومى (حوالى ٥ ٪) أقل من نسبة العجز الخارجى الى حجم مبادلاتنا مع الخارج (حوالى ١٨ ٪) . ولذلك يرجع ارتفاع الاثمان الى العجز الخارجى أكثر منه الى العجز الداخلى .

٣ - التضخم فى الائتمان المصرفى :

ثمة مجال للتساؤل عما اذا كانت الزيادة فى حجم الائتمان المصرفى التي فاقت زيادة موارد البنوك (وهى تمثل ظاهرة انفاق أموال مكتنزة) قد قامت فعلاً بالدور الهام الذى يبدو أنها لعبته فى ارتفاع الاثمان . والواقع أنه يبدو أن هذه الظاهرة نتيجة لارتفاع الاثمان لا سبب له ، فقد حاولت المؤسسات التي كانت تتوقع ارتفاع الاثمان أن تسبق الارتفاع للاحتفاظ بمركزها فى السوق فلجأت الى زيادة مخزونها وكذلك الى رفع أسعارها كلما سمحت الحالة العامة بذلك واحتاجت الى قروض مصرفية لتنفيذ هذه السياسة . فقبلت البنوك التجارية فيما يبدو تمويل مثل هذه العمليات وساعد ذلك على تحقق ارتفاع الاثمان المنتظر .

الاحوال

ويتضح مما تقدم أن الاختلال الذى أدى الى ارتفاع الاثمان يرجع الى حد كبير الى أن النظام القديم المبني على سيطرة بريطانيا قد ألغى دون أن يحل محله نظام جديد متكامل الاطراف . فالغيت التبعية للاسترلىنى وأنشئت الرقابة على النقد وأخذت الحكومة فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية ومصر النظام المصرفى : ولكن كثيراً من الاجراءات التي كان لا بد من أن تتخذ لاقامة نظام جديد يحل محل النظام القديم لم تتخذ بعد . فاستمرت (القوى الطبيعية) تحكم تجارتنا الخارجية دون أن ترسم لها خطة تنفق مع مقتضيات السياسة الجديدة ليتناسب مع حاجات الدولة الجديدة مما أدى الى عجز مستمر فى الميزانية العادية والنظام المصرفى - ولو أنه مصر أخيراً - الا أنه لم يغير بعد من التقاليد الموروثة الامر الذى يترتب عليه استمرار تبذير جزء هام من ادخار البلاد على نحو يتعارض مع حاجياتنا المتزايدة للاستثمار .

لذلك نرى أن المساعدة في حل المشكلة تقتضى اتخاذ الاجراءات التنفيذية التى تترجم سياستنا لاقتصادية الجديدة • فكلنا متفقون على هذه السياسة • ولا يدافع أحد عن حرية الاستيراد ولا عن نظامنا انضريبي ولا عن تبذير الادخارات التى يجمعها القطاع المنظم فى عمليات استهلاكية • وكل ما يجب أن يتحقق هو تكملة الاجراءات التى بدأنا اتخاذها لوضع سياستنا الاقتصادية فى حيز التنفيذ • ونحن نرى أن أهم هذه الاجراءات يمكن أن يجمع حول النقط الثلاث الآتية :

١ - توازن ميزان المدفوعات

٢ - اصلاح المالية العامة •

٣ - تحسين استخدام الادخار •

ولننظر باختصار لوسائل التى يمكن استخدامها لتحقيق هذه اغراض •

١ - توازن ميزان المدفوعات

أكدنا فى هذه الدراسة اعتقادنا باستحالة القوى الاقتصادية التلقائية فى اعادة توازن ميزان المدفوعات فى بلد يعانى اختلالا فى التوازن ذا سبب بنيانى وذلك فى اطار حرية المبادلات الخارجية وكل ما اتخذ من اجراءات لتدعيم هذا الاتجاه نحو زيادة حرية المبادلات الخارجية لا يمكن فى آخر الامر الا أن يزيد من حرج الموقف ومن العجز فى ميزان المدفوعات • فهناك بين البلدان المتخلفة التى تسير فى سياسة التصنيع وبين السوق الرأسمالية العالمية عدم تناسق بنيانى جوهري ، اذ أن هذه السوق لم تقم على أساس افتراض تصنيع البلدان المتخلفة بل على أساس بقائها متأخرة • والحل الوحيد فى رأينا هو تخطيط التجارة الخارجية كما أن الحل الوحيد فى الداخل هو تخطيط الاستثمارات وعدم ترك القوى الاقتصادية تتفاعل تلقائيا الى أن تحقق تصنيع البلاد • ولا شك أن تعاقدنا مع الخارج فى اتفاقيات طويلة الاجل من شأنه أن يساعد على تحقق توازن الميزان المختل ويتطلب ذلك أن تكون هيئات التخطيط قادرة على توقع احتياجاتها من الواردات لمدة أقلها السنوات الثلاث القادمة •

٢ - اصلاح المالية العامة

ان نظام ماليتنا العامة نظام عتيق لم ينشأ لمواجهة حاجات الدولة المتزايدة وهو بعد نظام غير عادل وغير فعال ، والتنمية الاقتصادية تتطلب زيادة المصروفات العامة الجارية (خدمات اجتماعية وتعليم ومواصلات • الخ •) التى لا بد من تغطيتها بالضرائب • ولكن نظامنا إلمالى قائم على أسس تساعد على ارتفاع الاثمان • ويتضح ذلك اذا لاحظنا أن ٧٤ ٪ من حصيللة الضرائب هى من الضرائب غير المباشرة منها ٧٨ ٪ ممثلة فى الرسوم الجمركية • فضلا عن ذلك فان

جميع هذه الضرائب التى تساعد على ارتفاع الائمان غير فعالة • وغير منتجة • فالضرائب المباشرة لا تزيد عن ٤٥ ٪ من الدخل إلقومى وعبء مجموع الضرائب لا يزيد عن ١٧ ٪ (ولا تزيد هذه النسبة عما كانت عليه سنة ١٩٣٨) • ورغم المجهود المشكور لمحصلى الضريبة العسامة على الايراد إلا أن كثيرا من الممولين نجحوا فى التهرب منها حتى أنها لا تمثل حاليا أكثر من ٨٦ ٪ من مجموع الضرائب المباشرة • وربما كان من المستحسن إلغاء هذه الضريبة وإنشاء ضرائب نوعية متصاعدة (كما هى موجودة حاليا فى الاقليم الشمالى) وضريبة على الارباح انزراعية لكبار ومتوسطى المزارعين وهى ضرائب يسهل حسابها فتتمشى مع إمكانيات مصلحة الضرائب فى بلد متخلف •

وليس من شأن زيادة عبء الضرائب أن يحد من الادخار الخاص اذا وقع هذا العبء على الدخول الغليا التى لا تتجه تقليديا الى الاستثمار الصناعى بل تتجه الى بناء العمارات الفاخرة وشبه الفاخرة •

٣ - تحسين استخدام الادخار

والاجراءات التى يجب اتخاذها لتعبئة الادخار انحالى واستخدامه فى تمويل التنمية كثيرة • فالنظام الذى ورثناه من الماضى لا يتمشى مع مقتضيات سياسة التصنيع اذ أن جزءا كبيرا من الادخار يذهب هباء • وظاهرة اعادة انفاق الاموال المدخرة ظاهرة منتشرة كما يتضح من جدول توزيع استثمارات القطاع « المنظم » (البنوك التجارية بما فيها البنك الاهلى والبنوك المتخصصة وشركات التأمين وصندوق توفير انبريد ومؤسسة التأمين والادخار للعمال ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات) :

١٢٨ر٧	أموال أودعت تحت تصرف الحكومة لاجل قصير أو طويل
٢٨٧ر٧	أموال أودعت تحت تصرف النشاط الاقتصادى :
٢١٧ر٨	١ - لاجل قصير
٦٩ر٨	٢ - لاجل طويل
١٠ر٤	بغرض إستهلاك
٢٧ر٢	بغرض البناء والتشييد
٣٢ر٢	بغرض تمويل النشاط الصناعى والتجارى
٤١٦ر٣	المجموع

(البيانات بملايين الجنيهاات وعن سنة ١٩٥٧ ما عدا شركات التأمين فبياناتها عن سنتى ١٩٥٥ و١٩٥٦) •

والاموال المودعة تحت تصرف الدولة تشمل اذونات الخزانة وسندات الحكومة والقروض التى قدمت للهيئات العامة من البلديات ومؤسسة ابنية

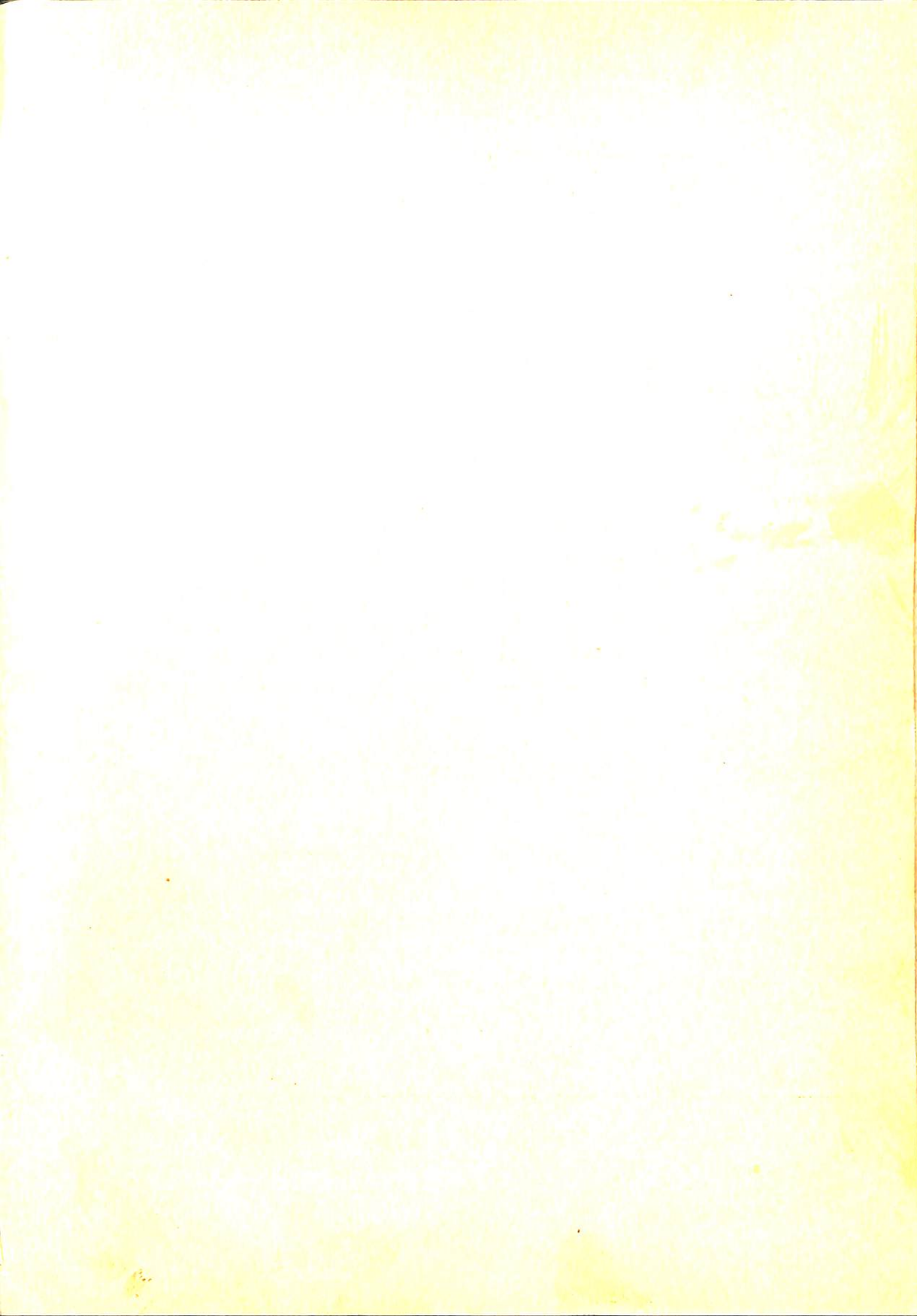
التعليم ٠٠ الخ ٠٠ وقد استخدمت هذه الاموال لتمويل المصروفات العامة غير المنتجة وذلك سواء اكانت قد قدمت لاجل قصير متجدد أم لاجل طويل ٠ أما الاموال التى تحت تصرف النشاط الاقتصادى لاجل قصير فتتضمن الائتمان المصرفى التجارى والصناعى والزراعى ٠ وتشمل الاموال المستخدمة لانغراض استهلاكية قروض شركات التأمين بضمان الوثائق والقروض العقارية لغير البناء ٠

وقد خصصت للبناء والتشييد بطريق مباشر أو غير مباشر الاموال المستثمرة فى شراء عمارات أو فى الاكتتاب فى أوراق مالية وعقارية وكذلك القروض العقارية بغرض البناء ٠ وتتكون الاموال التى استخدمت لانغراض انتاجية من الاستثمارات فى الاوراق المالية غير العقارية والقروض الصناعية للبنك الصناعى وبعض مؤسسات الادخار ٠

ولا شك أن هذا التوزيع لمختلف أغراض استخدام ادخار البلاد والفائض من أموالها إلسائلة موزوت من النظام الماضى وغير متمشى اطلاقا مع مقتضيات التصنيع على نطاق ملحوظ ٠ يضاف الى ذلك أن جزءا هاما من ادخار البلاد الطويل الاجل يصب فى السوق النقدية بدلا من أن يمول السوق المالية ٠ فبينما ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من الودائع المصرفية تحت الطلب (أى ٧٠ مليونا) هى فى الواقع مدخرات طويلة الاجل ٠ هذا بينما تمتنع البنوك التجارية (ما عدا بنك مصر الى حد ما) عن الاستثمار الطويل الاجل ٠ ومن ثم تتراكم هذه الوسائل للتمويل وتصب فى السوق النقدية ٠ والمآخذ على هذه الاوضاع كثيرة أهمها أن زيادة هذه الودائع بمعدل يفوق معدل زيادة الاستثمارات الطويل الاجل هى فى ذاتها قوة انكماشية كما أن تمويل السوق النقدية من هذه الاموال المدخرة لاجل طويل قد حرر البنوك من الخضوع للبنك المركزى وجعل رقابته غير فعالة ٠

ومن الواضح أنه من المتعين اعادة النظر فى هذه الاوضاع اذ يمكن تعبئة موارد هامة من هذا المصدر لتمويل التصنيع ٠ فالضغط التضخمى نحو اتجاه ارتفاع الائتمان الناتج عن استخدام المدخرات لانغراض استهلاكية لا يتماشى مع سياستنا الاقتصادية الحالية ٠ وإعادة النظر فى توزيع استخدام الادخار من شأنه أن يحد هذا الضغط ٠

وقد أصبحت اعادة توزيع استخدام الادخار ممكنة بعد أن أصبحت المؤسسة الاقتصادية تشرف على ٣٩ ٪ من الاموال المجمعة فى القطاع المنظم و٤٥ ٪ من أموال هذا القطاع المستخدمة فى عمليات قصيرة الاجل و٥٥ ٪ من تلك المستخدمة فى عمليات طويلة الاجل ٠ وبعد أن أصبح القطاع العام يشرف على ٦٧ ٪ و٥٣ ٪ و٧٢ ٪ من هذه الاموال على التوالي ٠



الآثار الاقتصادية للسياسات القطنية لاهم الدول المنتجة في العالم في البنيان القطنى المصرى

للدكتور زكى محمود شبانة

استاذ الاقتصاد الزراعى المساعد بكلية الزراعة
بجامعة الاسكندرية

مقدمة

يقصد بالسياسة القطنية لاية دولة مجموعة التشريعات والقوانين والتنظيمات التى ترتبط بالاتجاهات الاقتصادية التى تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر فى الانتاج أو الاستهلاك القطنى القومى أو الفردى ، وذلك مثل قوانين التحديد الانتاجى القطنى والتعزيز السعري القطنى والتعديل الزراعى والاصلاح الزراعى والتعاريف الجمركية الزراعية وغير ذلك من التشريعات التى تؤثر فى البنيان القطنى الزراعى أو الصناعى من ناحية تنميته أو تقدمه أو مساواته بالبنيات الاقتصادية الأخرى . والواقع أنه لا يمكن تسمية أية مجموعة من التشريعات باسم السياسة القطنية الا إذا كانت متكاملة تكاملا تاما فى نواحيها الانتاجية والتسويقية والاستهلاكية والسعرية وموضحة لأهداف وبرامج محددة ومعينة .

وقد بذلت كثير من الدول المنتجة للقطن فى العالم مجهودات متواصلة فى وضع سياسات قطنية تتفق مع مصالح كل منها الاقتصادية والسياسية ، ولكن هذه السياسات لم تتكامل بعد الا فى بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى والهند . وفى دراستنا هذه سوف نستعرض التشريعات القطنية التى أصدرتها معظم الدول المنتجة للقطن فى العالم سواء كانت فى صورة سياسة قطنية متكاملة أو فى صورة مجموعة من التشريعات التى تتجه نحو توجيه البنيان القطنى بهذه الدول . ولما كان عدد الدول المنتجة للقطن كبيرا لذلك فسيكون تحليلنا لمعظم هذه السياسات القطنية تحليليا اجماليا يتضمن هذه السياسات فى صورة قومية أو فى صورة مجموعة من الدول ، ثم نثنى بعد ذلك بدراسة أثر هذه السياسات فى البنيان الاقتصادى المصرى .

السياسات القطنية لاهم الدول المنتجة فى العالم

السياسة القطنية الامريكية

سارت السياسة القطنية الامريكية فى سلسلة طويلة من التطورات الاقتصادية الزراعية فى خلال الاربعين سنة الاخيرة . فقد بدأ الكونجرس

الامريكى فى اتخاذ أساليبه التشريعية الايجابية فى السياسة الزراعية الأمريكية بتنظيم بنوك الاراضى الاتحادية فى ١٩١٦ كخطوة أولى لخلق جو اقتصادى مناسب لتنمية البنيان الاقتصادى الزراعى الأمريكى . وما كادت تنتهى الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٨ حتى بدأ جو من التفاؤل الاقتصادى نتيجة لزيادة الطلب على السلع والمنتجات الزراعية الأمريكية زياد كبيرة كأثر من آثار المنع الاستهلاكى الذى كان مفروضا على العالم خلال الحرب العالمية الاولى . وقد كان من الصعوبة بمكان فى ذلك الوقت تقدير الطاقة السوقية الفعالة الحالية والمرتبقة لمعظم الاسواق الخارجية لوجود رغبة شرائية كبيرة بين الدول الاخرى تدعمها مقدرة على دفع قيم هذه المنتجات فى صورة سلع أو خدمات اقتصادية أو ذهب أو قروض . ولهذا فقد اتجه المزارعون الامريكيون الى انتاج كثير من المنتجات الزراعية تحت تأثير ارتفاع الاسعار واستمروا فى خطوطهم الانتاجية الواسعة ولهذا بدأت الاسعار الزراعية فى التدهور فى ١٩٢٠ وفى نفس الوقت بقيت الاسعار غير الزراعية والأجور ثابتة نسبيا مما أوجد تفاوتاً كبيراً بين الدخل الزراعى والتكاليف الزراعية . وحمل احتجاج كثير من المزارعين الكونجرس على اصدار قرار بتكوين لجنة لدراسة المشاكل الاقتصادية الزراعية (١) فى ١٩٢١ . وقد قامت هذه اللجنة بدراسة الظروف الاقتصادية الزراعية وأسباب التفاوت بين الاسعار التى يحصل عليها المزارع والاسعار التى يدفعها المستهلك والعلاقة بين الاسعار الزراعية وغير الزراعية ، كما قامت بدراسة الاساليب والوسائل التسويقية والتسليفية وانتهت من هذه الدراسة بتوصيات خاصة تلخص فى اعطاء الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية مركزاً ممتازاً ويجاد نظام تسليفى زراعى متكامل كفيل بمساعدة المزارع وتحسين وسائل التخزين والنقل والتدريج وغير ذلك من الاساليب المتبعة فى جمع البيانات والمعلومات والاحصائيات التسويقية وتوصيلها للمزارع وقتها المناسب . وفى ختام هذه التوصيات قررت اللجنة ان الرخاء الزراعى يعتمد كثيراً على تعديل الاسعار التى يحصل عليها المزارع تعديلاً يرتبط بمعادلات تشريعية تتضمن مساعدة البنيان الزراعى . وبذلك بدأت السياسة القطنية الأمريكية القديمة التى استمرت من ١٩٢٢ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ . وبعد هذه الحرب العالمية بدأت الحكومة الأمريكية تتجه نحو سياسة قطنية أخرى تتناسب مع تطور الظروف الاقتصادية والسياسية التى تلت الحرب العالمية الثانية على التفصيل الآتى :

السياسة القطنية الأمريكية القديمة : بدأت السياسة القطنية الأمريكية

بعقد المؤتمر الزراعى القومى فى ١٩٢٢ وهو المؤتمر الذى أوصى بمساواة البنيان الزراعى بالبيانات الاقتصادية الأخرى عن طريق التدخل الحكومى . وقد بقيت

هذه التوصيات فى صورة مقترحات تشريعية حتى صدر قانون التسويق الزراعى فى يونيه ١٩٢٩ (١) وعلى أساسه أنشئت اللجنة الاتحادية الزراعية (٢) للقيام بشراء الفائض من الزروع • ومساعدة تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية وتعزيز أسعار هذه الزروع • ولكن لم يوضع هذا التعزيز على أساس القوة الشرائية للزروع بالنسبة للأسعار غير الزراعية •

وقد قامت اللجنة الاتحادية الزراعية بعملياتها لأسعار القطن بعد طريق الاحتفاظ بفائض العرض بعيدا عن السوق وذلك باقراض الجمعيات التعاونية • ولكن معظم هذه الجهود قد باءت بالفشل أمام القوى الاقتصادية القاسية التى أدت الى تدهور الاسعار وتضخم الفائض القطنى مما جعل هذه اللجنة تواجه بمخزون كبير من القطن لا يمكن ايقاف تزايدہ •

وقد قامت اللجنة الاتحادية الزراعية بعملياتها التعزيزية لأسعار القطن بعد أن اعتمدت الحكومة الأمريكية لذلك اعتمادا قدره ٥٠٠ مليون دولار فى خريف ١٩٢٩ • وفى ٢١ أكتوبر ١٩٢٩ أخذت هذه اللجنة تقدم قروضا على القطن على أساس أن سعر القطن ١٦ سنتا للرطل ولقد استمر سعر القطن فى هذا المستوى حتى أوائل ١٩٣٠ ثم بدأ يتدهور عن ذلك المستوى ولكن اللجنة استمرت تقدم قروضها بنفس الأساس مما أدى الى تجميع المخزون لدى اللجنة حتى وصل الى ٣٥ مليون باله ١٩٣١ • وقد كان انتاج القطن فى موسم ١٩٣١ - ١٩٣٢ كبيرا اذ وصل الى ١٧ مليون باله ولذلك انخفضت أسعار القطن حتى وصلت الى ٥ سنتات للرطل ولذلك لم تشتتر اللجنة أى رطل من القطن منذ ١٩٣١ ولكنها بقيت محتفظة بما حصلت عليه من انتاج ١٩٢٩ و ١٩٣٠ لمدة عام ونصف • واتخذت اللجنة سياسة الابقاء على ما عندها من القطن لعدة سنوات تتصرف فيه بكميات صغيرة • ثم ألغيت اللجنة فى مايو ١٩٣٣ وحول ما كانت تملكه الى مصلحة التسليف الزراعى (٣) بوزارة الزراعة الأمريكية ثم بعد ذلك بخمسة أشهر أى فى ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ حولت اختصاصات هذه اللجنة وما كانت تملكه الى هيئة التسليف على السلع الزراعية (٤) وهى مؤسسة مستقلة رغم أنها تدار تحت اشراف شركة التمويل الحكومية (٥) • وقد أخذت هذه الهيئة منذ تأسيسها تقدم لزراع القطن قروضا برهن قطنهم وذلك تعزيزا للأسعار القطنية ضد تقلبات الطلب والعرض التى كانت شديدة فى ذلك الوقت •

(١) Agricultural Marketing. Act. 1929.

(٢) Federal Farm Board.

(٣) Farm Credit Administration.

(٤) Commodity Credit Corporation.

(٥) Reconstruction Finance Corporation.

وكان عدم تمكن اللجنة الاتحادية الزراعية من القيام بمهمتها في المحافظة على مستوى الاسعار القطنية بشراء الفائض تدعيما للرأى القائل بضرورة تحديد انتاج القطن لمنع ظهور الفائض ، وهذه هي الظاهرة الرئيسية التى ظهرت فى قانون التعديل الزراعى (١) الذى صدر فى مايو ١٩٣٣ والذى يعتبر أحد الاسس الرئيسية التى بنيت عليها السياسة الاقتصادية الزراعية الامريكية . وفى ١٩٣٦ أعلنت المحكمة العليا الاتحادية الامريكية أن قانون التعديل الزراعى لعام ١٩٣٣ قانون غير دستورى ، وذلك على أساس ما فرضه من ضريبة على مجموعة من المنتجين لمساعدة مجموعة أخرى . ولهذا صدر قانون التعديل الزراعى سنة ١٩٣٨ مقررًا أن أساس ضرائب التجهيز وتحديد الانتاج هو المحافظة على الموارد الطبيعية . وقد تضمن هذا البرنامج الايجابى الممثل فى قانون التعديل الزراعى لسنة ١٩٣٨ من الناحية القطنية ست خطوات رئيسية يمكن تمييزها فيما يلى :

١ - أن أساس هذا البرنامج هو المجهودات التى بذلت لتحديد الانتاج الزراعى بتحديد المساحة القطنية ثم أضيف بعد ذلك نظام الحصص القطنية التسويقية (٢) ..

٢ - اتباع بعض برامج نظم اللجنة الاتحادية الزراعية القديمة كبرنامج تقديم القروض القطنية والتخزين وذلك للاحتفاظ بفائض الانتاج القطنى خارج الأسواق .

٣ - محاولة الحكومة الامريكية الاحتفاظ بالاسواق الخارجية للقطن الامريكى عن طريق برنامج الاتفاقات التجارية (٣) والاعانات التصديرية التى تقدمها الحكومة لمصدرى القطن .

٤ - اتخاذ بعض الاساليب المساعدة على تصريف القطن داخليا كنظام بطاقات القطن الذى قامت به شركة تصريف الفائض الزراعى (٤) . والعمل على ادخال القطن فى استعمالات جديدة مستحدثة كاستعمالاته فى رصف الطرق أو فى العبوات .

٥ - مساعدة الأسر الزراعية ذوات الدخول المنخفضة عن طريق مصلحة الضمان الزراعى (٥) .

(١) Agricultural Adjustment Act, 1933.

(٢) Marketing Quotas.

(٣) Trade Agreement Program.

(٤) Fedral Surplus Commodites Corporation.

(٥) Farm Security Administration.

٦ - القيام بالبحوث القطنية الاقتصادية والتكنولوجية وذلك بإنشاء
معامل البحوث الزراعية الاتحادية للتوسع فى استعمال القطن والمنتجات
القطنية .

وقد أسس برنامج تعزيز أسعار القطن فى تلك الفترة على أساس سعر
التعادل (١) القديم وهو السعر الذى يحتفظ للقطن بنفس السعر الذى كان
عليه بالنسبة لأسعار السلع غير الزراعية للفترة من ١٩٠٩ - ١٩١٤ . وكان
هذا السعر التعزيزى يحسب بضرب متوسط سعر القطن الذى كان يحصل
عليه المزارعون فى الفترة من أغسطس ١٩٠٩ - يوليو ١٩١٤ وهو ١٢ر٤ سنت
لرطل $\times$ الارقام القياسية للأسعار غير المرجحة التى يدفعها المزارعون
للسلع التى يستعملونها والفوائد والضرائب وذلك للشهر الذى تحسب له
أسعار التعادل .

ونتيجة لهذه الجهود أعطت هذه التشريعات الزراعية وزير الزراعة
الامريكية سلطة تحديد الانتاج القطنى وتسويقه وتعزيز أسعاره ، وأدى ذلك
الى حصول منتجى القطن حتى الحرب العالمية الثانية على أسعار مجزية مع بقاء
فائض قطنى يقدر بحوالى ١٠٥٦٤٠٠٠ بالة لم تستعمل حتى قامت الحرب
العالمية الثانية .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية بقيت الحصص الانتاجية والتسويقية
القطنية منفذة ورغم ذلك فقد تبقى من فترة الحرب (١٩٤٠ - ١٩٤٥) فائض
قطنى بلغ حوالى ١١٠٠٠٠٠٠ بالة . ولما كان الانتاج الأمريكى قد جهز فى
ذلك الوقت بما يقابل جميع الاحتياجات الاستهلاكية فان ذلك الفائض الذى
قارب الفائض الذى أقلق الحكومة الأمريكية فيما قبل الحرب لم يقلقها فى
هذه الفترة وذلك لكبر الميزانيات الحكومية الاتحادية وللمركز الاقتصادى الذى
احتلته أمريكا أثر الحرب العالمية الثانية .

ومن الناحية التسعيرية فقد أعطت هذه التشريعات جميعا وزير الزراعة
الامريكية سلطة وضع حد أدنى لأسعار القطن الأمريكى منذ ١٩٣٣ وذلك
باستثناء ١٩٣٦ مع اقراض المنتجين بضمان القطن بفائدة منخفضة قدرها ٣٪
على أن يكون تسديد هذه القروض فى نهاية الموسم أى فى ٣١ يوليو من نفس
الموسم وذلك ليستفيد الزارع القطنى الأمريكى فى حالة ارتفاع الاسعار القطنية
عن معدل القرض . وكانت هيئة التسليف على السلع الزراعية تمثل وزير
الزراعة فى جمع المخزون القطنى على أن تحاول بيع قطنها فى وقت مستقبلى
يختاره الوزير حتى لا تنخفض أسعار السوق الجارية . وقد كان معدل التسليف
على القطن حسب قانون التعديل الزراعى ١٩٣٨ هو ٥٢ر٣ ٪ من سعر التعادل .

وفى ١٩٣٩ أصبح معدل التسليف ٥٣١٪ من سعر التعادل أما فى ١٩٤٠ فقد أصبح هذا المعدل ٥٤٪ من سعر التعادل وفى موسم ١٩٤١ - ١٩٤٢ أصبح معدل التسليف ٨٥٪ من سعر التعادل . أما فى خلال سنوات الحرب فقد صدر قانون تحديد حد أدنى للأسعار (١) على أساس أن سعر القطن يكون ٩٠٪ من أسعار التعادل واستمر كذلك حتى ١٩٤٣ وفى موسم ١٩٤٤ - ١٩٤٥ كان سعر التعزيز فى أول الموسم ٩٢٫٥٪ من أسعار التعادل ثم أصبح ٩٥٪ و ١٠٠٪ فى نهاية الموسم . أما فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٨ فقد أصبح سعر القطن ٩٢٫٥٪ من أسعار التعادل (جدول ١) .

السياسة القطنية الأمريكية الحديثة : من بدء نهاية الحرب العالمية الثانية

حتى مارس ١٩٤٩ لم يكن يوجد فى البنيان القطنى الأمريكى أى نظام للحصص الانتاجية أو التسويقية وذلك لعدم وجود حاجة الى ذلك فى تلك الفترة اذ أن الانتاج القطنى فى موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ نقص عما يكفى للتصدير والاستهلاك الداخلى مما جعل المتبقى فى ٣٠ يولية ١٤٩٧ حوالى ٢٥٣٠٠٠٠ بالة فقط وفى موسم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قدر المخزون بحوالى ٥ مليون بالة . وفى ١٩٤٩ صدر القانون الزراعى لسنة ١٩٤٩ على أساس أن ينفذ ابتداء من ١٩٥٠ وما بعدها وهو القانون الذى وضع فى يد وزير الزراعة الأمريكى سلطة ادارة عمليات القروض التى تقدم لمزارعى القطن وكذلك عمليات الشراء والعمليات الأخرى التى يمكن بها تعزيز أسعار القطن للمنتجين المشتركين فى البرنامج . فوزير الزراعة هو الذى يضع مستوى تعزيز أسعار القطن على أساس يتراوح بين ٧٥ - ٩٠٪ من أسعار التعادل على أساس المعادلة الجديدة (١) ولكن ذلك يعتمد على موافقة ثلثى المزارعين على الحصص التسويقية فى اقتراح خاص بهم . فاذا وافق المزارع على الحصص التسويقية بشرط أن لا يزيد عرض القطن عن

(١) Price Stabilization Act, 1942.

(٢) تحسب المعادلة الجديدة لأسعار التعادل بقسمة متوسط سعر القطن الذى يحصل عليه المزارعون للعشر سنوات السابقة (١٢ شهرا تبدأ من يناير) على الاسعار القياسية للسلع الزراعية خلال نفس الفترة والناتج هو الأساس السعري المعدل بضرب $\times$ الارقام القياسية الاسعار التى دفعها المزارع بما فيها السلع والخدمات والفائدة والضرائب ومعدلات الاجور للشهر المحسوب له سعر التعادل وذلك للحصول على سعر التعادل الجديد المطلوب وفيما يلى المعادلة :

الاسعار القياسية التى دفعها المزارعون فى الشهر الجارى	متوسط السعر الذى حصل عليه المزارعون من القطن فى ١٠ سنوات الاخيرة تنتهى فى ٣٠ ديسمبر	$\times$	الاسعار القياسية التى حصل عليها المزارعون لكل السلع الزراعية فى ١٠ سنوات السابقة تنتهى فى ٣١ ديسمبر (١٩١٠ - ١٩١٤)	=	سعر التعادل للقطن فى الشهر الجارى
(١٠٠ = ١٤ - ١٩١٠)					

١٠٨ ٪ من العرض الطبيعي (١) انذى يقدره وزير الزراعة فان أسعار التعزيز لا تقل عن ٩٠ ٪ من أسعار التعادل على أساس المعادلة الجديدة . وإذا لم يوافق الزراع على الحصص التسويقية فان سعر التعزيز ينخفض حتى يصل الى ٥٠ ٪ من أسعار التعادل . ولم يحدث حتى الآن أن المزارعين لم يوافقوا على الحصص التسويقية فى أى عام من الاعوام . وقد أصبح من المعتاد أن تعلن النسبة المئوية التسليف قبل الاقتراع فى ديسمبر ويعلن مستوى الاسعار فى فبراير من كل عام . ولتعيين سعر التعزيز تقوم وزارة الزراعة الامريكية بعمل تقديرات كثيرة لحساب العرض الطبيعي . ومن ذلك يمكن أن نؤكد أن مستوى التعزيز يتوقف الى درجة كبيرة على مدى تقدير وزارة الزراعة الامريكية لمقدار الانتاج القطنى فى الموسم القادم .

جدول (١)

أسعار التعادل وأسعار التعزيز وأسعار المزارعين للقطن الامريكى ميدلنج
٧/٨ بوصة فى الولايات المتحدة

المواسم	سعر التعادل	سعر التعزيز	سعر القطن للمزارعين (١)
	سنت للربل	سنت للربل	سنت للربل
١٤-١٩٠٩	-	-	١٢ر٤١
٣٨-١٩٣٤	١٥ر٨٧	٩ر٨٢	١٠ر٧٩
٤٦-١٩٤٥	٢٢ر٠٧	١٩ر٨٤	٢٤ر٣٩
٤٧-١٩٤٦	٢٦ر٧٨	٢٢ر٨٣	٣٣ر٣٣
٤٨-١٩٤٧	٣٠ر٢٦	٢٦ر٤٣	٣٢ر٣٨
٤٩-١٩٤٨	٣٠ر٥٠	٢٨ر٧٩	٣٠ر٠٤
٥٠-١٩٤٩	٣٠ر١٣	٢٧ر٢٣	٣٠ر٣٠
٥١-١٩٥٠	٣٢ر٨٦	٢٧ر٩٠	٤١ر٣٥
٥٢-١٩٥١	٣٤ر٢٢	٣٠ر٤٦	٣٨ر٣٦
٥٣-١٩٥٢	٣٤ر١٩	٣٠ر٩١	٣٢ر٥٣
٥٤-١٩٥٣	٣٤ر٦٩	٣٠ر٨٠	٣١ر٩٧
٥٥-١٩٥٤	٣٥ر١٠	٣١ر٥٨	٣١ر٩٩
٥٦-١٩٥٥	٣٤ر٧٥	٣١ر٧٠	(٢) ٣٢ر٠٩

(١) فى العشرة أسواق الرسمية

(٢) فى الاربعة عشر سوقا الرسمية

المصدر : جمع من International Cotton Advisory Committee, "Cotton" from 1951-1957. I.C.A.C., Washington, U.S.A.

وقد نص القانون الزراعى ١٩٤٩ أيضا على أن تكون أسعار التعزيز على أساس المعادلة الجديدة الا اذا كانت أسعار المعادلة القديمة ناقصا ٥ ٪ بعد أول يناير

(١) العرض الطبيعي هو عبارة عن ١٣٠ ٪ من الاستهلاك المقدر للمصانع الامريكية + الصادرات وهذا يجب ان يتساوى مع الانتاج المنتظر + الاستيراد + مقدار معين مسموح به للفائض

١٩٥٦ وناقصا ١٠ ٪ بعد أول يناير ١٩٥٧ وهى الاعلى ٠ والسعر الاخير يعرف بسعر التعادل المحول، ٠ وبحساب أسعار المعادلة القديمة لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وجد أنها تساوى ٣٤٩٧ سنتا للرطل فبانقاصها ٥ ٪ يكون السعر ٣٣٢٢ سنتا للرطل وذلك فى حين أن سعر المعادلة الجديدة هو ٣٤٧٥ سنتا للرطل وبذلك يكون التحول الى سعر المعادلة الجديدة لم يؤد الا الى تغيير بسيط فى أسعار التعزيز للقطن ٠

ولقد لزم لتنفيذ القانون الزراعى لسنة ١٩٤٩ اجراء بعض التنظيمات الادارية الخاصة بأسعار التعزيز وذلك لاختلاف الرتبة والتيلة والصفات المختلفة لاصناف القطن وأنواعه وغير ذلك من العوامل التى ترتبط باختلاف الاسعار وذلك عن طريق وضع علاوات وخصومات معينة تعلن عادة فى شهر مايو ويونيه من كل عام ٠ وكانت أسعار القطن تعزز عادة بواسطة القروض التى تقدم للمزارعين وهذا المستوى التعزيزى على أية حال يضع الحد الادنى لاسعار القطن وهذا الحد الادنى لا يمكن أن ينزل عنه سعر القطن ماديا الا اذا أراد المزارع أن يبيع قطنه بسعر أقل تجنباً لتكاليف وضع قطنه تحت التسليف أو اذا كان بعض التجار قد اشترى قطناً أكثر من اللازم ويريد التخلص منه ببيعه بأقل من سعر التعزيز ٠

ونتيجة لهذه السياسة انخفض مخزون الولايات المتحدة الى ٢٣ مليون بالة فى ١٩٥١ و ٢٨ مليون بالة فى ١٩٥٢ ثم زاد الى ٦٥ مليون بالة فى ١٩٥٣ ٠ وقد زاد هذا المخزون الى ٩٦ مليون بالة فى أغسطس ١٩٥٤ لذلك أصدرت الحكومة الامريكية فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ القانون الزراعى لسنة ١٩٥٤ متضمنا عدة نصوص ترتبط بالسياسة القطنية الامريكية هى :

١ - الاحتفاظ بجزء من مخزون القطن (أ) بعيدا عن السوق لا يقل عن ٣ مليون بالة ولا يزيد عن ٤ مليون بالة وهذا القطن يتصرف فيه عن طريق (أ) تقديمه للدول الأخرى كمساعدات فى حالة النكبات (ب) بيعه أو مقايضته لفتح أسواق جديدة للقطن الامريكى أو لتوسيع أسواقه القديمة (ج) بيعه للتصدير بالنقد الاجنبى بأسعار تقبلها هيئة التسليف للسلع الزراعية (د) البيع لاستعمالات محدودة لمقابلة الطلب المتزايد بسعر لا يقل عن ١٠٥ ٪ من أسعار التعادل مضافا اليه تكاليف النقل ٠

٢ - جعل أسعار التعزيز للقطن الابلند مرنة وذلك على حسب تعديلات القانون الزراعى لسنة ١٩٤٩ ٠ وعلى ذلك الاساس فان سعر التعزيز للقطن الابلند لموسم ١٩٥٥ - ٥٦ يجب ألا يقل عن ٨٢ ٪ ولا يزيد عن ٩٠ ٪ من

أسعار التعادل بشرط الموافقة على الحصص التسويقية ويعتمد ذلك على العلاقة بين العرض الحقيقى والعرض الطبيعى وذلك بعد حجز جزء معين من الانتاج .

أما انتاج موسم ١٩٥٦-٥٧ والسنوات التالية فلا تقل أسعار التعزيز عن ٧٥ ٪ من أسعار التعادل . ومنذ أوائل محصول ١٩٥٦-٥٧ طبق سعر التعزيز على أساس سعر المعادلة المحول أو سعر المعادلة الحديث أيهما أعلى .

٣ - جعل أسعار التعزيز للقطن الطويل الثيلة مرنة - وجعل هذا القانون مستوى تعزيز أسعار القطن الطويل الثيلة لموسم ١٩٥٥-٥٦ والمواسم التالية يتعين على أساس العلاقة بين العرض الحقيقى والعرض الطبيعى لهذا النوع وبذلك فان مستوى أسعار التعزيز للقطن الطويل الثيلة يتراوح بين ٧٥ ٪ الى ٩٠ ٪ من سعر التعادل .

ومنح هذا القانون أيضا اعانة للبيع وللمقايضة فى استعمالات القطن . وأدخلت الحكومة الامريكية بعض البرامج الخاصة لتصريف القطن من الانتاج السابق الموجود فى ملكية الحكومة وبذلك أصدرت قانون تنمية التجارة الدولية الزراعية والمساعدات لسنة ١٩٥٤ (١) وقد وضع هذا القانون لمتوسع فى تسويق المنتجات الزراعية خلال الوسائل التجارية الدولية والعمليات الاجنبية المقبولة فى الدفع ويجرى التصدير من المخزون الذى تملكه هيئة التسليف على السلع الزراعية ذلك لتسديد قروض تعزيز الاسعار . وينص هذا القانون أيضا على أن رئيس الجمهورية يتخذ الاحتياطات الكفيلة بصيانة التسويق القطنى فى الولايات المتحدة . وضمانا لاجراء المبيعات القطنية تحت ظروف لا تقلق الاسعار القطنية العالمية فقد قررت الحكومة بيع القطن الامريكى الى المستوردين الاجانب بسعر السوق ونص هذا القانون أيضا على استعمال مخزون القطن فى مساعدة الدول الصديقة وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٠ مليون دولار وذلك لأن كثيرا من الدول المستوردة للقطن الامريكى أصبحت غير قادرة على تمويل مشتريات القطن بالدولارات .

وبذلك يمكن تلخيص الخطوط الرئيسية للسياسة القطنية الامريكية لموسم ١٩٥٥-١٩٥٦ فيما يلى :

١ - تجنب اغراق سوق القطن العالمية بالقطن الامريكى

٢ - محاولة هيئة التسليف على السلع الزراعية بيع ما فى حيازتها من القطن ويقدر بحوالى ٨ مليون دالة اما بحسب أسعار السوق أو بواقع ١٠٥ ٪ من سعر التعزيز الرسمى مضافا اليه مصاريف النقل - أى السعيرين أعلى .

٣ - لإتريخىص بشحن ٦٠٠٠٠٠٠ بآلة مما فى حىآزة هىئة اتسلىف على السلىع الزراعىة آلال المدة من أول أأسطس الى آخر دىسمبر ١٩٥٥ مقبلى الدفع بالعملات الاجنبىة وذلك بالاضافة الى ٥٠٠٠٠٠٠ بآلة التى رخصت اءارة التعاون الدولى بشحنها حتى نهاية العام مقابل الدفع بالعملات الاجنبىة . وقد بلىع المعروض من القطن الأمريكى فى ذلك العام ٢٥ مليون بآلة وهو رقم قىاسى لم تبلىغه الولایات المتحدة من قبل . ولذلك فان الحكومة الامرىكىة قررت تصرىف المخزون الحكومى عن طرىق المزاد مما أساء الى مركز الإلقطان العالمىة الأخرى .

وفى ٢٨ مايو ١٩٥٦ صدر قانون بنك الاراضى على أساس أن يكون نافذ المفعول فى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ وهو يعطى لوزىر الزراعة الحق فى تعوىض الذىن يشتركون فى ترك الاراضى الزراعية التى كانت ستستعمل فى انتاج القطن بورا بدون زراعة قطن وذلك للمحافظة على خصوبة التربة على أن يعطى هؤلاء المزارعون التعوىضات آلال شهادات تدفع لهم بواسطة هىئة التسلىف على السلىع الزراعىة . وقد حدد مقدار المدفوعات التعوىضىة للقطن على ألا تزىد على ٣٠٠ مليون دولار . وتنص المادة ٢٠٣ من هذا القانون أىضا على توجيه هىئة التسلىف على السلىع الزراعية لاستعمال قوتها ومخزونها الحالى لتشجىع تصدىر القطن بتقديمه للأسواق العالمىة بأسعار تماثل أسعار الإلقطان الأخرى المماثلة . وقد أكد وزىر الزراعة الأمريكى أن البىع سىتم بطرىقة مننظمة تجنبا للآلال بالأسعار العالمىة ولكن أمريكا أخذت فى اقامة عدة مزادات هذا الموسم أدت الى التأثير على الأسعار العالمىة تأثىرا عكسىا .

من استعراض التشرىعات الخاصة بالسىاسة القطنىة الامرىكىة ىتبنى عدم وجود أىة سىاسة أمريكىة قطنىة متكاملة منذ ١٩٤٠ فىما عدا تخزىن الفائض الذى كان من أهم العوامل التى أدخلت بأسواق القطن فى العالم ورغم ذلك فلقد حذر مستر بنسون وزىر الزراعة الأمريكى فى أوائل سبتمبر ١٩٥٥ الدول المنتجة للقطن من التوسع فى انتاج القطن توسعا يفوق استهلاكه حتى لا ىتراكم مخزون منه واعتبر جىمع الدول المنتجة للقطن مشتركة فى هذه المسؤولىة . وقد ذكر أىضا أنه بىنما تعمل الولایات المتحدة على حفظ التوازن بىن العرض والطلب عن طرىق تخفىض انتاجها تتجه الدول الأخرى الى زىادة المساحة القطنىة فىها وهكذا تخلت الولایات المتحدة لغيرها عن بعض أسواقها الخارجىة وهو موقف لا ىمكن أن ىستمر الى الأبد ثم ذكر أن الولایات المتحدة الامرىكىة لا تنوى اغراق الأسواق العالمىة بقطنها الا أنها مهتمة بوقف زىادة المخزون بها وایجاد مخرج سلىم لتصرىف الفائض المتراكم (١) .

(١) من خطابه امام الجمعية العمومىة للاتحاد الدولى للانتاج الزراعى - النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى - المجلد الثامن - العدد الثالث - ١٩٥٥

هذا تحليل مختصر للسياسة القطنية لأكبر دولة منتجة للقطن في العالم يوضح مدى تأثير هذه السياسة على البنيان القطنى العالمى ويلى هذه السياسة فى الأهمية سياسة الاتحاد السوفيتى لارتباطها بمجموعة الدول الاشتراكية التى أصبحت تحتل مكانا بارزا فى البنيان القطنى العالمى .

السياسة القطنية للاتحاد السوفيتى

يعتبر القطن من أهم الزروع الليفية فى الاتحاد السوفيتى وقبل الثورة الروسية كان الاتحاد السوفيتى يستورد من الخارج حوالى نصف القطن الذى يستعمله فى منسوجاته وكان ذلك يقدر بأكثر من ٤٤٠٠٠٠٠ بالة سنويا حتى ١٩٢٠ . وقد اتجهت الثورة منذ بدئها نحو سياسة الاكتفاء الذاتى من القطن لذلك اتجهت السياسة القطنية للاتحاد السوفيتى نحو التوسع الزراعى الأفقى . وانخفض الاستيراد من ٥٠٦٠٠٠ بالة من القطن فى ١٩٢٩ الى ٢٥٥٢٠٠ بالة فى ١٩٣٠ الى ٧٢٦٠٠ فى ١٩٣٨ . وفى السنوات الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاتحاد السوفيتى ذا مقدرة كبيرة على إنتاج القطن بحيث أصبح شبه مستكف منه وبذلك أصبح لا يستورد الا الأصناف الطويلة الثيلة ذات المتانة العالمية كالقطن المصرية .

وقبل الحرب العالمية الثانية كان معظم القطن الروسى ينتج فى أواسط آسيا فى المناطق التى تروى ريا صناعيا خاصة فى جمهورية أوزبكستان التى كانت تنتج حوالى ٦٠ ٪ من إنتاج القطن فى الاتحاد السوفيتى كتقدير ١٩٣٧ . ولما كان التوسع فى إنتاج القطن يحتاج الى إقامة مشاريع رى كبيرة تستلزم رأسمالية كبيرة - لهذا اتجهت السياسة الزراعية الروسية قبل الحرب العالمية الثانية نحو التوسع فى إنتاج القطن فى مناطق جديدة لا تروى ريا صناعيا فى جنوب يوكراينا ومنطقة كريميا وشمال القوقاز حيث يمكن إنتاج القطن فى هذه المناطق الشمالية بقليل من الرطوبة ولكن كانت غلة القطن فى هذه المناطق منخفضة ولهذا فإن المساحة الجديدة التى زرعت بالقطن فى هذه المناطق قدرت فى ١٩٣٧ بحوالى ٢٣٩ ٪ من المساحة المزروعة بالقطن فى الاتحاد السوفيتى ولم تنتج أكثر من ٩١ ٪ من الانتاج الكلى للقطن بروسيا (١) .

ولقد كان للحرب العالمية الثانية أثر كبير فى تدمير بعض المناطق الزراعية وخاصة المناطق الغربية التى تروى ريا صناعيا والتى وقعت تحت نير الاحتلال الألمانى خلال الحرب وكان لذلك تأثير كبير فى تحويل كثير من مناطق إنتاج القطن فى أواسط آسيا الى مناطق لإنتاج الحبوب لتمتد الدولة بما تحتاج اليه من حبوب لتغذية السكان الذين منع عنهم إنتاج الحبوب من المناطق الغربية

التي احتلها الالمان فى ذلك الوقت وفضلا عن ذلك فقد انخفضت صفات أصناف القطن وغلته نتيجة لانخفاض مقادير الاسمدة الصناعية التي كانت تستعمل فى انتاج القطن .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذت الحكومة السوفيتية الوسائل الكفيلة بالتوسع فى انتاج القطن فشجعت المزارعين على انتاجه باعطائهم حبوبا بدل القطن أكثر من ذى قبل وكذلك سلعا استهلاكية أكثر . كما فضلوا عن المزارعين الآخرين بالأسمدة وفى استعمال الآلات الزراعية لزيادة انتاجية القطن بل وتنازلت الحكومة عن الديون التي كانت على مزارعى القطن نتيجة للفشل الذى أصاب انتاج القطن فى بعض السنوات ورغم ذلك كانت زيادة الانتاج القطنى بطيئة . لذلك أصدرت الحكومة السوفيتية فى ٤ فبراير ١٩٤٩ أمرا بزيادة التوسع فى انتاج القطن جدول (٣) وذلك رغم ما يحتاجه هذا الانتاج من عدد كبير من العمال ولذلك ضاعفت الحكومة الاسعار التي تدفع لشراء القطن من المزارعين جدول (٢) - وسمح لمزارعى القطن بشراء الخبز بأسعار منخفضة نسبيا وأعطوا ميزات اقتصادية أخرى . وقدر ما دفع لمزارعى القطن بأوزبكستان فى عام ١٩٤٩ بمبلغ ٥٠٠٠ مليون روبل فى حين أنه دفع لهم فى ١٩٤٨ مبلغ ٢٠٠٠ مليون روبل . وبالإضافة الى ذلك أمد هذا القانون زراع القطن بجميع الآلات الزراعية التي يحتاجون إليها فى انتاجه وحلجه كذلك بالآلات الزراعية الخاصة بالتوسع فى أعمال الري .

جـ لول (٢)

أسعار القطن الروسى التي دفعت للمزارعين فى موسم ١٩٥٥ - ٥٦

الافطان الطويلة التيلة	الافطان المتوسطة التيلة	الرتبة
بالروبل للطن	بالروبل للطن	
٧٠٠٠	٣٥٠٠	الرتبة ١
٦٠٠٠	٣٠٠٠	الرتبة ٢
٥٢٠٠	٢٦٠٠	الرتبة ٣
٣٦٠٠	١٨٠٠	الرتبة ٤

المصدر : من وزارة الزراعة لجمهورية اوزبكستان بطشقند بالاتحاد السوفيتى - ١٩٥٧

وقد ظهرت كفاية الأساليب التي اتخذتها الحكومة السوفيتية فى انتاج القطن فى موسم ١٩٥٤-٥٥ اذ وصل انتاج القطن الى ٨٥ مليون بالة أى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه الانتاج فى ١٩٤٥-٤٦ وذلك نتيجة لزيادة الغلة وزيادة المساحة القطنية .

وقد وضعت سياسة التخطيط الاقتصادى الزراعى الروسى على أساس التوسع فى انتاج القطن فى الاتحاد السوفيتى وذلك باتخاذ الخطوات الآتية :

- ١ - استصلاح الاراضى الصحراوية وزراعتها بالقطن .
- ٢ - تحسين نظام الري فى مناطق الري الصناعى التى تنتج القطن .
- ٣ - احلال انتاج القطن محل انتاج الجيوب فى بعض المناطق .
- ٤ - التوسع فى استعمال الآلات الزراعية العصرية فى انتاج القطن كالآلات الجنى وآلات جمع اللوز غير الناضج .
- ٥ - التوسع فى استعمال الاسمدة . اذ تضاعفت كميات الاسمدة الأروتية التى تستعمل فى القطن الآن الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وتضاعفت كميات الأسمدة الفوسفاتية الى مرتين ونصف .

جدول (٣)

التخطيط الاقتصادى للانتاج القطنى بالاتحاد السوفيتى على أساس
الارقام القياسية للانتاج (١٩١٣ = ١٠٠) والمدى التنفيذى للخطة
مبينة فى المساحة القطنية والانتاج القطنى

الارقام القياسية المخططة لانتاج القطنى	الانتاج القطنى	المساحة القطنية	السنوات
	بآلاف البالات	بالمليون اكر	
١٠٠	١١٠٥	١٧٠	١٩١٣
٣٠٠	٣٩٨٦	٥١٩	١٩٤٠
٤٨٠	٤٠٠٠	٤٦٠	١٩٥٠
٥٣٠	٥٣٠٠	٥١٠	١٩٥٥
٨٣٠	٨٣٠٠	١٤١٠	١٩٦٠

المصدر : العرض الزراعى الصناعى بموسكو - تم القطن - ١٩٥٧

٦ - التوسع فى استعمال الأساليب الحديثة فى العمليات الزراعية القطنية المختلفة .

واتجهت هذه السياسة التخطيطية نحو التوسع فى انتاج القطن فى جمهوريات تركمنستان ويوكرانيا بعد اتمام قناة تركمين الرئيسية وكذلك منطقتى شمال كريمين وجنوب يوكرانيا .

وأُنشأت الحكومة السوفيتية عدة معاهد للقيام بالابحاث القطنية التكنولوجية والاقتصادية أهمها يوجد بطشقند (١) بأوزبكستان وينقسم هذا المعهد الى الأقسام الآتية :

- ١ - قسم تكنولوجيا انتاج القطن .
- ٢ - قسم اقتصاد القطن .
- ٣ - قسم الاقتصاد المائى .
- ٤ - قسم التسميد القطنى .
- ٥ - قسم المبيدات الحشرية .
- ٦ - قسم تربية القطن .

ويشرف على هذا المعهد وزارة الزراعة بأوزبكستان ويقوم بدراسة جميع المشاكل الانتاجية والاقتصادية التى تصل اليه من المزارع الجماعية والحكومية . وقد حقق هذا المعهد نجاحا كبيرا فى ايجاد أصناف جديدة ممتازة وفى توزيعها على المزارع القطنية بالاتحاد السوفيتى .

ومن ذلك يتبين ان السياسة القطنية السوفيتية تتجه بكلتا يديها نحو استكفائها ذاتيا بالقطن السوفيتى بل ومد الدول الاشتراكية الاوروبية الاخرى بما تحتاج اليه صناعتها القطنية من الانتاج القطنى .

السياسة القطنية الهندية والباكستانية

اتجهت السياسة القطنية الهندية مواجهة الطلب المتزايد على القطن لصناعة المنسوجات القطنية الداخلية أثر الحرب العالمية الثانية نحو التوسع الانتاجى القطنى لذلك وضعت الحكومة مشروعى الخمس سنوات للتوسع الانتاجى القطنى . فالمشروع الاول للخمس سنوات كان أساسه الانتاج القطنى لموسم ١٩٥٠-٥١ الذى بلغ حوالى ٢٨ مليون بالة . وتحت هذا المشروع زاد الانتاج القطنى السنوى الى حوالى ٣٩ مليون بالة وكان ذلك نتيجة للتوسع المساحى القطنى اذ زادت المساحة القطنية بحوالى ٤٠ ٪ عن السنة الأساسية . أما عن زيادة غلة الاكر فقد كانت طفيفة . وتعتبر الهند مثالا تقليديا للبنينان الاقتصادى القطنى المخطط فلقد تدخلت الحكومة الهندية فى كل نواحى البنين القطنى الهندى وتم على يديها كثير من الاصلاحات والتعديلات الاقتصادية الانتاجية والتسويقية . وذلك بالإضافة الى مشروعات الخمس سنوات -

جدول (٤) - التي رسمت الهدف الانتاجي لكل موسم . ولقد وضع مشروع الخمس سنوات الثاني على أساس ان الهدف الانتاجي لموسم ١٩٥٦-٥٧ هو ٤ مليون بالة وذلك رغم انخفاض المساحة القطنية نسبيا عن ١٩٥٥-٥٦ . وذلك لانه

جدول (٤)

التخطيط الانتاجي للقطن في الهند

البيانات	مشروع الخمس سنوات الاول		مشروع الخمس سنوات الثاني	
	الفترة الاساسية	السنة الاخيرة	السنة الاولى (١)	الهدف
	١٩٥٠-٥١	١٩٥٥-٥٦	١٩٥٦-٥٧	١٩٦٠-٦١
المساحة القطنية (مليون أكر)	١٤٢٦	٢٠٢٠	١٩٠٨	-
غلة الاكر (بالرطل)	٩١٢٠	٩٢٢٠	٩٨٢٠	-
الانتاج (بالمليون بالة)	٢٨٨	٣٢٩	٤٢٠	٥٣

(١) تقديري

المصدر : International Cotton Advisory Committee, Cotton August, 1957.

كان ينتظر زيادة غلة الاكر ولكن كثرة الأمطار غير المنتظرة والفيضانات أضعت قيمة التنبؤات الاولى وجعلت الانتاج القطنى لا يزيد عن انتاج العام السابق . وقد وضع مشروع السنوات الخمس الثاني على أساس أن يصل الانتاج القطنى الهندى فى نهاية هذه السنوات الخمس الى ٥٣ مليون بالة ولكن لجنة القطن المركزية الهندية زادت هذا الانتاج المنشود فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ الى ٥٦ مليون بالة فى موسم ١٩٦٠-٦١ ولكن أعلن فى ٢-٥-١٩٥٦ ان لجنة القطن المركزية تدرس مشروعا ضخما لانتاج الاقطان المصرية الطويلة الثيلة بالهند وقد تبين من التجارب التى أجريت أخيرا أنه يمكن زراعة بعض أنواع هذه الاقطان فى الهند .

ولقد كان لاستمرار زيادة الطلب الداخلى على المنسوجات أثره فى تشجيع الحكومة على زيادة الانتاج القطنى برفع أسعار القطن الهندى عن طريق تقديم برامج المساعدات المالية للمنتجين التى تضمنت تعريزا للأسعار ووضع تعريفة جمركية على الاقطان المستوردة وتقرير حصة تصديرية سنوية من الاقطان بلغت ٨٢٠٠٠ بالة من القطن البنجالى القصير الثيلة فى موسم ١٩٥٤-٥٥ . وقد خفضت الحكومة ضريبة التصدير على القطن من ٣٣ر١٠ سنتا للرطل فى ١٩٥٤-٥٥ الى ٢٨٦ر٢ سنتا للرطل فى ١٩٥٥-٥٦ ثم الى ٢٦٦ر٢ سنتا للرطل فى ١٩٥٦-٥٧ . ومن ٨ فبراير ١٩٥٥ أصبحت المصانع الهندية حرة فى شراء القطن من الخارج بدون حواجز كمية ورغم ذلك فلم تتمكن من كفاية الدولة

بالمنسوجات • لذلك أزالته الحكومة الهندية الموانع عن استيراد المنسوجات البريطانية ورفعت عن استيراد كل أنواع الأقطان التي طول تيلتها ١١/٦١ بوصة فأكثر الحواجز الجمركية الكمية وخاصة من غير المناطق الدولارية في ١٩٥٥ وذلك بالتصريح بالاستيراد من أفريقيا الشرقية البريطانية والسودان ومصر وبيرو ولكن أخيراً شجعت الهند مشترياتها من هذه الأقطان من المنطقة الاسترلينية •

ولما كان مستقبل الانتاج القطنى فى الهند يعتمد فقط على التكثيف الزراعى أكثر منه على التوسع فى المساحة القطنية فإنه ينتظر أن يكون توسعاً محدوداً إذ أن متوسط غلة الأكر من القطن فى الهند لم يزد زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة فهو لا زال أقل من ١٠٠ رطل للأكر رغم المحسودات التى بذلتها الحكومة فى مشروع الخمس سنوات الأولى بتوزيع تقاوى القطن المنتقا والمجسنة وإرشاد المزارعين لاستعمال أحدث الأساليب الزراعية واستعمال المقادير المناسبة من الأسمدة والمبيدات الحشرية ولهذا فينتظر من السياسة القطنية الهندية توسعاً إنتاجياً قطنياً محدوداً •

أما عن السياسة القطنية الباكستانية فرغم أن الانتاج القطنى الباكستانى يشبه كثيراً من ناحية الوسائل والأساليب الانتاج القطنى الهندى فإن القطن الباكستانى يعتبر أكثر حساسية للعوامل الاقتصادية الخارجية عن القطن الهندى وذلك لاعتماده على التصدير الى الأسواق الخارجية أكثر منه على الاستهلاك الداخلى • ولقد بذلت حكومة الباكستان مجهودات لا بأس بها نحو تحسين الانتاج القطنى ورغم ذلك فإن برنامج التخطيط الانتاجى القطنى لمشروع الخمس سنوات للباكستان لم يهدف إلا الى توسع انتاجى قطنى محدود عن الهند • فالهدف الانتاجى القطنى فى الباكستان لموسم ١٩٥٩-١٩٦٠ وضع على أساس زراعة ٣٥ مليون أكر بالقطن فى حين كانت المساحة القطنية للفترة الأساسية (متوسط ١٩٥٠-٥١/١٩٥٤-٥٥) هى ٣٢ مليون أكر والتقدير النهائى لموسم ١٩٥٧-٥٨ يبين أن هذه الزيادة قد تمت إذ أعلنت التقديرات الحكومية أن المساحة القطنية هذا العام هى ٣٥٦٠٠٠٠ أكر وفى الثلاث سنوات الباقية من البرنامج ينتظر أن يحدث توسع انتاجى قطنى يبلغ حوالى ١٠٠٠٠٠ أكر وذلك بعد اتمام مشاريع قناطر غلام محمد • وقد أعيدت أخيراً دراسة السياسة القطنية فى وزارة الزراعة الباكستانية ووضع الهدف الانتاجى لموسم ١٩٥٩-٦٠ على أساس إنتاج ١٧٥٠٠٠٠ بالة وذلك يؤكد من أهم الأهداف زيادة متوسط غلة الأكر من القطن فى الباكستان •

أما عن السياسة القطنية الباكستانية التسويقية فقد وضعت الحكومة فى ١٥ مارس ١٩٥٢ برنامجاً لتعزيز أسعار القطن الباكستانى على أساس أن الحد الأدنى للصنف (S.G. Fine) 289 F. Punjab هو ٣٥٢٠ سننلرلرل للصنف

4 F. Punjab 289 F. Sind (S.G. Fine) هو ٢٣٧٣ سنتا للرطل والمصنف
(S.G. Fine) هو ٢٢٢٧ سنتا للرطل .

وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ وقعت الباكستان اتفاقا تجاريا مع اليابان ينص على
تصدير ٣٥٠٠٠٠٠ بالة من القطن الباكستانى أمام استيراد غزل ومنسوجات
وآلات من اليابان . ولا زالت اليابان تحتل مركز العميل الاول من القطن
الباكستانى اذ استوردت اليابان منها اكثر من ٥٠ ٪ من صادراتها القطنية فى
موسم ١٩٥٦-٥٧ .

وفى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ أعادت الباكستان فتح سوق عقود القطن بكراتشى
بعد أن أغلق هذا السوق مدة ٤ سنوات . وفى سبتمبر ١٩٥٧ أعلنت الباكستان
أن ضريبة التصدير على القطن لموسم ١٩٥٧-٥٨ أصبحت ٤٢٩ سنتا للرطل
من القطن الديزى و ٦١٦ سنتا لكل رطل من الاصناف الاخرى . وذلك بعد
أن كانت ٧٠٨ سنتا للرطل فى موسم ١٩٥٥-٥٦ و ٦٤٨ سنتا للرطل
فى موسم ١٩٥٦-٥٧ .

ومن ذلك يتبين أن السياسة القطنية الباكستانية تتجه نحو تصريف انتاجها
فى الاسواق العالمية اذ أنها كانت تصدر سنويا حوالى ٦٠ ٪ من انتاجها ولكن
فى السنوات الاخيرة انخفضت هذه النسبة نتيجة للتوسع الاستهلاكى
القطنى الداخلى .

السياسة القطنية للشرق الاوسط

زادت أهمية الشرق الاوسط كمنج للقطن فى السنوات الاخيرة . فقد
قفز من مستوى انتاجى ضعيف غير هام قبل الحرب العالمية الثانية الى انتاج
يقدر الآن بحوالى ١٥ مليون بالة سنويا - جدول (٥) ولا زالت الزيادة
مستمرة طالما استزرعت اراضى جديدة او زادت غلة الاكر فى هذه المنطقة .

ففى تركيا أصبح معدل المساحة القطنية السنوية حوالى ١٥ مليون اكر
وذلك فى موسم ١٩٥٢-٥٣ . وأصبح معدل الانتاج القطنى السنوى أكثر من
٦٠٠٠٠٠ بالة وينتظر زيادة غلة الاكر فى تركيا فى المستقبل القريب .

أما عن السياسة القطنية السعيرية فى تركيا فحتى فبراير ١٩٥٢ لم يكن
يوجد أى برنامج تسعيرى ولكن فى ١٧ فبراير ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء
التركى على اعطاء الاتحاد التعاونى للقطن الحق فى عمل مشتروات قطنية لمنع
انخفاض أسعار القطن التركى عن الأسعار العالمية . وفى ١٩٥٥ وضع برنامج
لتعزيز القطن لموسم ١٩٥٥-٥٦ على أساس أن سعر التعزيز للاكالا رتبة ١/

قطن غير محلوج من ١٧ - ١٩٤٣ سنتا لكل رطل وسعر التعزيز للأكالا رتبة ١/ قطن محلوج فى بورصة أزمير هو ٤٨٥٨ سنتا لكل رطل (١) .

وفى موسم ١٩٥٧-٥٨ وصلت أسعار القطن التركى الى مستوى يضمن عائدا أعلا عن جميع الزروع الأخرى المنافسة فوصل سعر القطن الأكالا رتبة ١/ بأزمير الى ٥٣٩١ سنتا للرطل فى شهر أبريل ١٩٥٧ . وسعر القطن الأكالا رتبة ١/ بأدنة ٥٠٧٦ سنتا للرطل فى شهر أبريل ١٩٥٧ . والواقع أن التوسع الانتاجى القطنى محدود بنقص الاراضى المناسبة لهذا الانتاج .

أما عن انتاج القطن فى الاقليم السورى من الجمهورية العربية المتحدة فيعتبر انتاجا حديثا ولكن المساحة القطنية قد تضاعفت فى ١٩٥١ الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة للارتقاع الكبير فى أسعار القطن . أما عن السياسة القطنية السورية الماضية فيمكن تلخيصها فى أنها كانت سياسة انتاجية توسعية تتجه نحو التوسع الانتاجى القطنى والمحافظة على الصنف والعناية بالعمليات الزراعية والمزرعية ومقاومة الآفات والأمراض القطنية وكذلك تقديم القروض الانتاجية والتسويقية لمزارعى القطن فى مختلف المناطق .

جدول (٥)

انتاج القطن فى دول الشرق الأوسط من ١٩٣٤ - ١٩٥٧

المواسم	تركيا	سوريا	ايران	افغانستان	العراق	عدن	المجموع
	بآلاف البالات			بآلاف البالات			
متوسط ١٩٣٤-١٩٣٨/٣٥	٢٤٠	٢٥	١٦١	٤٧	٩	-	٤٨٢
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤/٥١	٦٢١	٢٢٧	١٨٦	٥٩	٢٦	١٢	١١٤١
١٩٥٥-٥٦	٦٠٠	٤٠١	٢٧٥	٥٧	٣٥	٢٢	١٣٩٠
١٩٥٦-٥٧	٦٥٠	٤٢٨	٢٨٥	٩٠	٣٥	١٨	١٥٠٦

المصدر : International Advisory Cotton Committee, "Cotton"; Monthly Review of the World Situation, ICAC, Washington, D.C., U.S.A. August, 1957.

أما عن ايران فقد تضاعفت المساحة القطنية عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ولكن بالنسبة للظروف الانتاجية والاقتصادية وظروف المنافسة

International Advisory Cotton Committee, "Cotton" Jan., 1955 Washington, (١) U.S.A., 1955.

السوقية والسعرية فلا ينتظر توسع محسوس فى المستقبل القريب للانتاج القطنى الايرانى .

أما عن العراق فرغم ان الانتاج القطنى قد تضاعف بمقدار أربعة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية فانه ينتظر زيادة انتاجية كبيرة فى المستقبل سواء من ناحية المساحة المزروعة أو من ناحية غلة الاكر اذ أن التقديرات تشير الى أن الانتاج القطنى لموسم ١٩٥٧-٥٨ سيبلغ حوالى ٧٠٠٠٠ بالة أى ضعف ما كان عليه الانتاج فى ١٩٥٦-٥٧ . وينتظر توسع كبير فى هذه الناحية نتيجة لقيام الحكومة باقامة مشاريع الرى الكبيرة وقيام وزارة الزراعة بالاهتمام بالنواحي الانتاجية القطنية فى العراق .

السياسة القطنية للدول الافريقية

ان أهم الدول المنتجة للقطن فى افريقيا هى السودان وأوغندا وتنجانيقا ونيجيريا وكينيا وافريقيا الفرنسية الاستوائية والكونغو البلجيكي . والواقع أن معظم هذه الدول لا تتوافر لديها امكانيات وضع سياسات قطنية متكاملة ولكن تضعها لها الدول الأوروبية الغربية المستعمرة .

وبلى الاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة فى انتاج القطن فى افريقيا السودان وقد وصلت المساحة القطنية به فى ١٩٥٦-٥٧ الى ٧٦٤٠٠٠ اكر وذلك مقابل ٥٩٨٠٠٠ اكر فى ١٩٥٥-٥٦ أى بزيادة مقدارها ٢٨ ٪ وكل هذه الزيادة المساحية كانت من الاقطان الطويلة التيلة .

أما غلة الاكر من القطن فى السودان فقد وصلت الى ٣٨٨ رطل فى ١٩٥٦-٥٧ وبذلك وصل الانتاج السودانى الى ٦٢٠٠٠٠ بالة من القطن أى أعلى بمقدار ٤١ ٪ عما كان عليه فى ١٩٥٥-٥٦ جدول (٧) - ومن المعروف أن السياسة القطنية السودانية تتجه نحو التوسع الانتاجى القطنى فالمساحة القطنية ينتظر ان تزيد بحوالى ٣٠٠٠٠٠ اكر فى ١٩٦٢ عما هى عليه الآن ولو أن ذلك يتوقف على مدى توافر المياه وخاصة فى مناطق الرى .

ويسوق القطن السودانى جميعه بواسطة اللجنة الحكومية للقطن (لجنة الجزيرة بالسودان) اذ تعرض القطن جميعه فى مزادات عامة تعقد لمدة خمسة أيام من كل اسبوع فى الخرطوم وذلك على أساس سعر احتياطى ثابت تضعه اللجنة ولكن هذا السعر الاحتياطى ليس حدا أدنى وليس سعرا مضمونا أى أنه لا توجد أسعار تعزيز حكومية للقطن السودانى . وهذا السعر الاحتياطى يمثل القيمة الممثلة العادلة Fair value للقطن السودانى وذلك بعد ادخال الاتجاهات السعرية للاقطان المختلفة فى الاسواق العالمية فى الاعتبار ولذلك فيذا السعر معرض للزيادة أو للنقص حسب التغيرات السعرية العالمية .

جدول (٧)
انتاج القطن في الدول الافريقية المنتجة للقطن للفترة من ١٩٥٧ - ١٩٥٠

المجموع	الكنفو البلجيكي	أفريقيا الفرنسية			أفريقيا البريطانية			السودان	السنوات		
		مجموع أفريقيا الفرنسية	أفريقيا الإستوائية	أفريقيا الغربية	مجموع أفريقيا البريطانية	كينيا	نيجيريا			تنزانيا	أوغندا
الآلاف البلات											
١٢٥٨	٣٣١	١٦٣	١٣٣	٣٠	٤٧٦	١١	١١٦	٥٥	٣٩٤	٣٨٨	متوسط ٥٥-١٩٥٠ ...
١٤٥١	٣٤٥	٣١٠	١٦٠	٥٠	٥٥٦	١١	١٤٠	١٠١	٣٠٤	٤٤٠	٥٦-١٩٥٥ ...
١٦٧٥	٣٥٠	٣٢٥	١٦٥	٦٠	٥٨٠	١١	١٤٥	١٠٩	٣١٥	٦٢٠	٥٧-١٩٥٦ ...

المصدر : International Cotton Advisory Committee, "Cotton", August, 1957.

كان يزرع في غرب أوغندا • وأنشأت الحكومة الاوغندية صندوقا لدعم أسعار القطن (١) وخصصت له ٢٠ مليوناً من الجنيهات الانجليزية وذلك لمساعدة منتجي القطن من أى تدهور فى الاسعار • ويعتبر هذا من أهم العوامل التى ينتظر أن تحافظ على المستوى الحاضر لانتاج القطن فى أوغندا •

أما فرنسا فلها مصالح فى افريقيا الفرنسية الاستوائية وافريقيا الغربية ويبلغ متوسط المساحة القطنية فى افريقيا الفرنسية الاستوائية فى الثلاث سنوات الاخيرة حوالى ٩٣٠ ألف اكر أما متوسط الانتاج القطنى السنوى فيها فقد بلغ حوالى ١٦٠٠٠٠ بالة من القطن • ولقد قررت الحكومة الفرنسية فى موسم ١٩٥١-٥٢ أن تدفع للمزارعين فى افريقيا الفرنسية الاستوائية ما يساوى ٩ سنت لكل رطل من القطن الزهر وفى موسم ١٩٥٤-٥٥ دفعت ٤٠-٤٨ فرنكا فرنسيا لكل كيلو جرام من القطن الزهر • أما افريقيا الغربية فيبلغ متوسط انتاجها حوالى ٥٠٠٠٠ بالة فى الثلاث سنوات الاخيرة • ولا زلت هذه الدول تستعمل الطرق والأساليب الزراعية البدائية فى انتاج القطن •

أما الكونغو البلجيكي فقد قررت الحكومة البلجيكية فى ١٩١٦ انتاج القطن فيه واعتباره محصولا أساسيا للوطنيين وفى ١٩١٧ صدر أول تشريع يفرض انتاج القطن على المزارعين فى مناطق محدودة لزارعته وفرضت حدا أدنى للمساحة الواجب على كل منهم زراعتها بالقطن فى هذه المناطق • وعدل هذا القانون فى ١٩٣٣ بتحديد مساحة قدرها $\frac{1}{4}$ - ١ فدان لكل قادر من الوطنيين لزراعتها بالقطن • أما السياسة القطنية السعيرية للكونغو البلجيكي فقد بدأت فى ١٩١٨ بصدر تشريع يضمن دفع أسعار مجزية للمنتجين الوطنيين وقد وضع هذا التشريع اشتراطات لضمان عدم تدهور صفات القطن ومقاومة الآفات • وفى ١٩٢٠ أسست شركة القطن الكونغية ومنحت امتيازاً لشراء القطن لحساب الحكومة ولقد أنشأت هذه الشركة عدة أسواق رسمية لشراء القطن الزهر وفى ١٩٣٩ وصل عدد شركات شراء القطن فى الكونغو البلجيكي الى ١٢ شركة وأصبح لهذه الشركات ٢٢٠٠ سوقاً لشراء القطن • وفى ١٩٤٧ صدر تشريع ينص على أنه يمكن للمزارع أن يستبقى حق ملكية قطنه حتى يصل الى الاسواق العالمية على أن تكون الشركة فى تلك الحالة وسيطا للمزارع بفائدة محدودة • ويوزع ثمن القطن فى هذه الحالة على أساس ان يصل المزارع ٣٠ ٪ وللصندوق الاحتياطى ٥٨ ٪ وللشركات ١٢ ٪/٠ ولقد اتجهت السياسة القطنية فى الكونغو أيضاً نحو تحسين الأساليب الزراعية وأصدرت الحكومة التشريعات التى ألزمت المنتجين باستعمال البذور المنتخبة ومنع تعقير القطن ولذلك ارتفعت غلة الاكر من ٩٣ رطلا كمتوسط للفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٩ الى ١٤٩ رطلا للاكر لموسم ١٩٤٨-١٩٤٩ •

ويعتبر قطن الكونغو البلجيكي بديلا جيدا للاقطان الامريكية المتوسطة الثيلة ويصدر معظم هذا القطن الى بلجيكا والمملكة المتحدة وكميات صغيرة ترسل الى دول أوروبا الاخرى . أما الاستهلاك المحلي لمصانع الغزل والنسيج بالكونغو فقد وصل الى ٤٦.٠٠٠ بالة في ١٩٥٣-٥٤ وهو مقدار ضئيل نسبيا .

السياسة القطنية لأمريكا اللاتينية

الواقع أن السياسة القطنية لمعظم دول أمريكا اللاتينية تقوم معظمها على العمل على استكفائها ذاتيا بالقطن إذ أن الفائض من معظم هذه الدول لا زال قليلا نتيجة للتوسع الكبير في استهلاك المصانع القطنية الداخلية فيها للقطن . فالبرازيل أعلنت في مايو ١٩٥٦ وقف تصدير القطن ولكنها في ٧ يونية ١٩٥٦ أعلنت إعادة الموافقة على التصدير . وفي موسم ١٩٥٦-٥٧ وضعت حكومة البرازيل العوائق في وجه التصدير ثانية نتيجة لنقص الانتاج القطنى فى جنوب البرازيل . أما لارجنتين فيدل الموقف فيها على عدم كفاية انتاجها القطنى لاحتياجات استهلاكها الداخلى مما أدى الى التوسع فى الاستيراد القطنى وجعل تصديرها للقطن ذا أهمية قليلة . ولقد وصلت المساحة القطنية فى الأرجنتين فى السنوات الأخيرة الى ٣-٤ مليون اكر . أما بيرو فوصلت المساحة القطنية فيها الى أقصاها فى موسم ١٩٥٧-٥٨ إذ بلغت حوالى ٥٥.٠٠٠ اكر ووصل انتاجها الى حوالى ٤٥.٠٠٠ بالة وذلك نتيجة للتقدم الكبير فى انشاء مشروعات الري . أما فى كولومبيا فإن المساحة القطنية بلغت أقصاها فى موسم ١٩٥٤-٥٥ إذ وصلت الى ٢٢٩.٠٠٠ اكر ثم انخفضت فى الموسمين الاخيرين الى حوالى ١٦٠.٠٠٠ - ١٧٠.٠٠٠ اكر

ولقد اتجهت معظم دول أمريكا اللاتينية نحو تعزيز أسعار القطن بها منذ ١٩٥٢ ففي ١٨ مارس ١٩٥٢ أعلنت الأرجنتين أن أسعار التعزيز للرتبة C ما يوازي ٦٤ر٤ سنتا لكل رطل بأسعار الصرف الرسمية . وبعد ذلك حددت الحكومة أسعار شراء القطن فى مواسم ١٩٥٤-٥٥ و ١٩٥٥-٥٦ . ولقد وضعت الحكومة الأرجنتينية فى ١٩٥٥-٥٦ حصة تصديرية قدرها ٣٧٠٠٠ بالة من القطن فقط وذلك من الرتب التى لا تزيد عن E.

وأعلنت البرازيل فى ١٩٥٢ أن أسعار التعزيز لانتاج جنوب البرازيل هي ما يوازي ٤١ر١٣ سنتا للرطل وذلك للرتبة ٥ وأعلنت الحكومة أنها سوف تشتري القطن اذا انخفض سعره على أن تدفع للمزارعين ما يوازي ١٤ سنتا للرطل من القطن غير المحلوج . وفى أول ديسمبر ١٩٥٦ أعلنت الحكومة البرازيلية الحد الأدنى لاسعار القطن الذى طول تيلته ٢٨ - ٣٠ مليمتر تسليم مدينة ساو باولو على أن تتراوح الاسعار بين ٢٦ر١٩ سنتا للرطل و ٣٧ر٩٢ سنتا للرطل وذلك لحوالى ١٢ رتبة من القطن البرازيلى .

أما كولومبيا فقد أعلنت في ١٢ فبراير ١٩٥٢ أن الحد الأدنى لأسعار القطن الميدينج الأقل من $1/32 =$ هو ٦٤ سنتا للرطل وللأطول من $1/32 =$ هو ٥٢ سنتا للرطل . وفي براجواي أعلنت الحكومة في ١٥ مارس ١٩٥٢ أن سعر التعزيز للقطن الزهر من محصول ١٩٥١-٥٢ هو حوالي ١٩ سنتا للرطل من القطن الزهر . أما فنزويلا فقد اتفقت الحكومة وتجار القطن في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ على وضع حد أدنى لأسعار المنتجين هو ٥١ سنتا لكل رطل لأعلا رتب القطن .

ومن ذلك يتبين أن السياسة القطنية لمعظم دول أمريكا اللاتينية تتجه نحو تعزيز الأسعار لمنتجات القطن وربط هذا التعزيز بالأسعار الخارجية وكذلك تتجه نحو مساعدة الصناعة القطنية الداخلية على حصولها على حاجتها من القطن وذلك بمنع التصدير عند الحاجة .

وعموما يمكن القول أن السياسة القطنية لدول أمريكا اللاتينية مبنية في معظمها على التوسع الانتاجي القطنى وتحسين الأساليب الزراعية المتبعة في هذا الانتاج وذلك تحقيقا لرفع الكفاية الانتاجية الزراعية والصناعية الفردية والقومية .

أثر السياسات القطنية لأهم الدول المنتجة في العالم

في انتاج القطن المصرى

كان لمعظم السياسات القطنية للدول المنتجة للقطن في العالم في مختلف أطوارها أثر غير مباشر في توجيه السياسة الانتاجية القطنية في مصر توجيها يتفق مع تحقيق الاهداف التى وضعتها الحكومة المصرية والتى تتلخص فى :

١ - زيادة دخل المنتج الزراعى فى مصر بالمحافظة على مستوى أسعار القطن المصرى من التقلبات السعرية الشديدة .

٢ - تشجيع انتاج إلزروع الأخرى المكملة للانتاج القطنى وخاصة إلزروع الغذائية كالقمح .

٣ - العمل على زيادة غلة الوحدة من المساحة القطنية . وقد أصدرت الحكومة المصرية إلعديد من التشريعات الخاصة بالإشراف الحكومى على انتاج التقاوى المنتقاة وتوزيعها وكذلك على مقاومة الآفات والحشرات القطنية . أما السياسة الانتاجية القطنية المصرية من وجهة التدخل الحكومى فى تحديد المساحة القطنية فقد بدأت فى ١٩١٥ أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك لتوفير انتاج الحبوب للإستهلاك وكذلك حددت الحكومة المساحة القطنية فى سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ نتيجة لهبوط أسعار القطن فى هذه

السنوات ولزيادة المعروض من القطن العالمى عما تتطلبه الاسواق وأيضا حددت المساحة القطنية فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وذلك لتنظيم الدورة الزراعية تنظيمًا يتفق مع المحافظة على خصوبة الاراضى المصرية ومقاومة الآفات القطنية وكان تحديد الحكومة للمساحة القطنية فى معظم هذه السنوات على أساس ثلث الزمام .

ولما قامت الحرب العالمية الثانية واجهت مصر مشكلتي تصريف القطن نتيجة لانقطاع المواصلات ونقص الانتاج من الحبوب الغذائية مع صعوبة استيرادها لذلك أصدرت الحكومة المصرية ابتداء من ١٩٤٢ حتى ١٩٥٠ عدة تشريعات تلزم المزارعين بأن لا يزرعوا قطنًا فى أكثر من ١٥ ٪ - ٣٠ ٪ من حياتهم بنسب تختلف باختلاف المناطق والسنين . وفى ١٩٥١ و ١٩٥٢ تركت المساحة القطنية بدون تحديد حكومى وذلك رغبة فى العودة الى الأوضاع العادية وتركت الحرية للزراع فى تنظيم دورتهم الزراعية كل بحسب ظروفه .

وفى ١٩٥٣ عادت الحكومة إلى تحديد المساحة القطنية وذلك باصدار المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ لتحديد المساحة القطنية فى مواسم ١٩٥٢ - ٥٣ و ١٩٥٣ - ٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وذلك بمقدار ٣٠ ٪ من الحيازة المزرعية فى الوجه البحرى مع التجاوز بزيادة قدرها ٣٣ ٪ من المساحة وبذلك كان فى امكان المزارع أن يزرع حوالى ١/٣ « ثلث » ما يزرعه قطنًا . وكان الهدف الاساسى من تلك السياسة تنظيم العرض والطلب بالنسبة للقطن المصرى وذلك لان انتاج الاقطان الطويلة التيلة المصرية فى ١٩٥٢ - ٥٣ كان كبيرا مما أدى الى الخوف من زيادة الفائض منها . ولقد بلغت المساحة القطنية التى زرعت فى ١٩٥٣ حوالى ١٣٢٤٠٠٠ اكر وهى نسبة أقل بحوالى ٣٠٠٠٠٠ اكر عن المساحة المسموح بزراعتها - أما فى ١٩٥٤ فقد وجد أن انتاج القطن فى ١٩٥٣ بالاضافة إلى المتبقى لم يكف لمطالب الاستهلاك الداخلى والتصدير لذلك أصدرت الحكومة قانونًا بزيادة المساحة المسموح بزراعتها فى الوجه القبلى الى ٣٧ ٪ مع إلتجاوز عن زيادة قدرها ٣ ٪ من الزمام مع بقاء النسبة المسموح بزراعتها فى الوجه البحرى كما حددتها التشريعات السابقة . وقد صحب تحديد المساحة القطنية اتجاهان هما :

١ - تشجيع التصدير عن طريق خفض علاوة أسعار بيع القطن الاشمونى المصرى المحددة بالنسبة لاسعار الامريكى من ١٠ ٪ فى موسم ١٩٥٢ - ٥٣ الى ٥ ٪ فى موسم ١٩٥٣ - ٥٤ وجعل أساس البيع أسعار اقفال سوق العقود بنيويورك بدلا من أسعار البضاعة الحاضرة فيها .

٢ - تشجيع المزارعين على التحول من القطن الى القمح بخفض أسعار شراء القطن المحددة فى موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ورفع أسعار شراء القمح المحددة فى

نفس الموسم . ومن ١٩٥٥ - ١٩٥٨ استمرت هذه التشريعات المحددة لنسبة المساحة القطنية ولكن هذه النسبة أصبحت ٣٣ ٪ فى جميع مناطق الاقليم المصرى . ولقد ارتبط بهذا التحديد المساحى القطنى تحديد آخر نوعى لاصناف القطن ، فمنذ ١٩٤٦ صدر قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ مانعاً زراعة الاصناف الطويلة التيلة من القطن فى غير المنطقة الشمالية ، وفى ١٩٤٩ صدر قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٤٩ بتحديد زراعة القطن الكرنك والمنوفى وآمون فى المنطقة الشمالية بنسبة ٣٣ ٪ من الزمام وفى سنوات ١٩٥٠ حتى ١٩٥٦ صدرت عدة تشريعات سنوية تحدد مناطق الاقطن الطويلة التيلة فى المناطق الشمالية . والواقع انه من الصعب تقدير مدى تأثير هذه التشريعات على المساحة القطنية المصرية وعلى الانتاج القطنى المصرى نظرا لتداخل كثير من العوامل المؤثرة على مدى التنفيذ .

ومن ذلك يتبين أن الحكومة المصرية لجأت الى هذا النوع من التشريعات هادفة الى تنظيم العرض والطلب لكل صنف من أصناف القطن المصرى وكذلك الى صيانة هذه الاصناف نتيجة لانتاجها فى المناطق التى تلائم كل منها . ولكن الواقع أن تحديد المساحة القطنية فى مصر كان يرتبط ارتباطا وثيقا بعاملين اقتصاديين هما حاجة مصر الى تصحيح ميزان مدفوعاتها الناتج عن استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية ، والعامل الثانى هو التخلص من الفائض القطنى .

وعموما يمكن القول أن معظم التشريعات المصرية لم ترتبط ارتباطا مباشرا بالاتجاهات والسياسات القطنية لمختلف الدول المنتجة وذلك لارتباط السياسة الانتاجية للقطن المصرى بتنظيم العرض والطلب لصنفى القطن المصرى المتوسط والطويل التيلة فقط وذلك رغم ظهور درجات من المنافسة بين الاقطن المصرية وبين الاقطن العالمية الاخرى وخاصة الطويلة التيلة منها .

أثر السياسات القطنية لاهم الدول المنتجة فى العالم

فى أسعار القطن المصرى

لدراسة الاتجاهات السعرية للقطن المصرى ومدى تأثيرها بالسياسة القطنية لاهم الدول المنتجة فى العالم لا بد من استعراض السياسة السعرية للقطن المصرى ومدى تأثيرها بهذه السياسات أولا ثم تحليل مدى ارتباط أسعار القطن المصرى بأسعار الاقطن العالمية الاخرى وخاصة فى السوق العالمى الذى تجتمع فيه معظم الاقطن العالمية وهو سوق ليفربول بانجلترا .

أما عن السياسة السعرية المصرية فقد بدأت بالتعزيز الحكومى لاسعار القطن المصرى عن طريق دخول الحكومة مشترياً فى سوق القطن فى موسم

١٩٢٢ - ٢٣ الى موسم ١٩٢٥ - ٢٦ وذلك الحماية القطن المصرى من التدهور السعري الشديد الذى ساد أسواق القطن فى العالم فى ذلك الوقت ثم تدخلت فى موسم ١٩٢٩ - ٣٠ و ١٩٣١ - ٣٢ لنفس السبب بتحديد حد أدنى لاسعار القطن . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية سعت الحكومة القطن المصرى بسعر $\frac{1}{10}$ ريالاً للقطن من جيزة ٧ و $\frac{1}{10}$ ريالاً للقطن من الاشمونى . وبعد انتهاء الحرب زادت الحكومة أسعار القطن بمقدار ١٠ ٪ لموسم ١٩٤٥ - ٤٦ و ١٩٤٦ - ٤٧ ثم تركت السوق القطنى بعد ذلك حرة . وفى ١٩٥٠ - ٥١ شعرت الحكومة بالتلاعب السعري فى سوق القطن المصرى الداخلى لذلك وضعت حداً أدنى لاسعار القطن ولكن لم يكن هذا التحديد مصحوباً بأى تعهد بالشراء إلا فى الفترة من أبريل الى سبتمبر ١٩٥١ أى بعد خروج المحصول من أيدي المزارعين وفضلاً عن ذلك فلم يكن هذا السعر الذى حددته الحكومة سعراً متناسباً مع لاسعار القطن العالمية لذلك توقف تصدير القطن المصرى واضطرت الحكومة الى شراء ١٢٥ مليون قنطاراً . وقد نشأت عن ذلك خسارة للحكومة المصرية قدرت بحوالى ١٢ مليون جنيه ، اذ اضطرت الحكومة الى بيع مخزونها بالاسعار الرسمية لموسم ١٩٥٢ - ٥٣ - جدول ٨ .

ويتبين من ذلك أن التدخل الحكومى السعري قبل الثورة كان لحماية التجار وكبار المزارعين حينما تنخفض الاسعار وترك السوق شبه حرة حينما تتجه الاسعار للارتفاع مما أدى الى تحمل الحكومة والمزارعين لاعباء الاحتفاظ بالاسعار عالية وحرمانهم مما قد يترتب على ارتفاع الاسعار . لذلك كان من أهم الخطوات التى اتخذتها الثورة القضاء على نظام الاسعار المصطنعة وربط سعر القطن المصرى بأسعار القطن الأمريكى اذ حددت الحكومة أسعار بيع القطن لموسم ١٩٥٢ - ٥٣ على أساس الاسعار الأمريكية بعلاوة قدرها ٣٠ ٪ للكرنك و ١٠ ٪ للاشمونى وخفضت علاوة لاشمونى الى ٥ ٪ فى موسم ١٩٥٣ - ٥٤ . أما فى موسم ١٩٥٤ - ٥٥ فحددت لجنة القطن الحكومية المصرية البيع على أساس أسعار عقود أكتوبر فى نيويورك وعقود ديسمبر اعتباراً من ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤ بعلاوة قدرها ٤٠ ٪ للكرنك و ١٢ ٪ للاشمونى .

ولقد كان لهذه السياسة السعرية الجديدة أثرها المباشر خلال موسم ١٩٥٢ - ٥٣ و ١٩٥٣ - ٥٤ فى التغلب على الآثار السيئة التى تركتها المضاربات ببورصة العقود للقطن بالاسكندرية واستعادة ثقة الغزاليين بسوق القطن المصرية وساعد ذلك أيضاً على تصريف ما كان لدى لجنة القطن المصرية من أقطان مخزنة نتيجة لاستقرار الاسعار القطنية المصرية . ولكن أهم ما يؤخذ على هذه السياسة ضعف مسايرة سعر القطن المصرى فى ذلك الوقت لمستوى أسعار الاقطان العالمية الأخرى وذلك لان سعر القطن المصرى لم يكن يتكون

تكويناً طبيعياً نتيجة ما يمليه العرض والطلب ولكن كان يوضع بطريقة تحكمية لذلك ففى دراسة للعلاقة السعرية بين القطن المصرى والاقطان الأمريكية (١) وجد أن معامل الارتباط بين متوسط الاسعار الشهرية للقطن الاشمونى فولى جود ببورصة ليفربول ومتوسط الاسعار الشهرية للقطن الأمريكى تكساس ميدلنج ١٥/١٦ (٢) بوصة ببورصة ليفربول فى الفترة من أغسطس ١٩٥٢ الى يوليو ١٩٥٥ هو 0.53 ± 0.12 أما معامل الارتباط بين متوسط الاسعار الشهرية للقطن الكرنك المصرى فولى جود ببورصة ليفربول ومتوسط الاسعار الشهرية للقطن الأمريكى تكساس ميدلنج ١٥/١٦ ببورصة ليفربول فى المدة من أغسطس ١٩٥٢ الى يولية ١٩٥٥ فقد وجد أنه يساوى 0.58 ± 0.11 ومن ذلك يتبين ضعف الارتباط بين أسعار القطن المصرى وأسعار القطن الأمريكى فى سوق ليفربول وذلك رغم حرص الحكومة المصرية فى تلك الفترة على الربط بين سعر القطن المصرى والقطن الأمريكى ويرجع ذلك لضغط طريقة الربط بينهما وعدم ارتباط السياسة القطنية بالإمريكية بالسياسة القطنية المصرية .

جدول (٨)

الاسعار التى حددتها الحكومة المصرية لشراء القطن على أساس رتبة جود من ١٩٥٢ - ١٩٥٧

المواسم	كرنك	منوفى	جيزة/٣٠	اشمونى وزاجوراه
	بالريـال			بالـ
٥٢-١٩٥٢	٦٧	٦٥	٦٣	٦٠
٥٣-١٩٥٣	٥٨	٥٥	٥٣	٥٠
٥٤-١٩٥٤	٦٥	٦١	٥٩	٥٥
٥٥-١٩٥٥	٦٥	٦١	٥٩	٥٥
٥٦-١٩٥٦	٦٩	٦٤	٥٩	٥٥
٥٧-١٩٥٧	٦٩	٦٤	٥٩	٥٥

المصدر : جمعت من القرارات الوزارية

وبالرغم من ذلك فإن الارتباط بين أسعار القطن المصرى والاقطان الطويلة الثيلة الأخرى فى بورصة ليفربول كان عالياً . ففى دراسة لمعامل الارتباط

(١) ملحق ١

(٢) حسب معامل الارتباط لمتوسط الاسعار الشهرية بين الاشمونى فولى جود فير ومتوسط الاسعار الشهرية للقطن الابلد الأمريكى ميدلنج ٧/٨ بوصة ببورصة ليفربول للفترة من ١٩٣٦-٢٨ فوجد انه يساوى 0.48 ± 0.05 - زكى محمود شبانة (دكتور) - العلاقة السعرية بين القطن المصرى والاقطان العالية الأخرى - بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الاول - مكتبة الانجلو - مارس ١٩٥٢ - القاهرة

بين الاسعار الشهرية للقطن الاشمونى فولى جود والقطن بيما البيروى رتبة ١/ ببورصة ليفربول للفترة من أغسطس ١٩٥٢ الى يوليه ١٩٥٥ وجد أنه يساوى 0.81 ± 0.05 ، أما معامل الارتباط بين الاسعار الشهرية للقطن الكرنك فولى جود والاسعار الشهرية للقطن بيما البيروى رتبة ١/ ببورصة ليفربول للفترة من أغسطس ١٩٥٢ الى يوليه ١٩٥٥ فقد وجد أنه 0.84 ± 0.05 (١) .

أما فى حانة القطن السودانى فقد وجد أن معامل الارتباط بين الاسعار الشهرية للقطن الاشمونى فولى جود والقطن الساكلى السودانى رتبة G 4 S ببورصة ليفربول للفترة من أغسطس ١٩٥٢ الى يوليه ١٩٥٥ هو 0.91 ± 0.03 ، أما معامل الارتباط بين الاسعار الشهرية للقطن الكرنك/ فولى جود والاسعار الشهرية للقطن الساكلى السودانى G 4 S ببورصة ليفربول من أغسطس ١٩٥٢ الى يوليه ١٩٥٥ فقد وجد أنه يساوى 0.75 ± 0.08 (٢) .

وعموما فلا يمكن أن ننكر أن للسياسة القطنية الامريكية السعريّة أثرها الكبير على أسعار معظم أنواع القطن فى العالم ، أما السياسة السعريّة القطنية المصرية فلها أهمية محسوسة فى تحديد أسعار الاقطان الطويلة التيلة وذلك نتيجة لحقيقتين أولاهما أن القطن الطويل التيلة يعتبر سلعة منفصلة عن القطن المتوسط التيلة الذى يسود الانتاج العالمى فى طبيعته وصفاته واستعمالاته ، وأن مصر والسودان مسئولتان عن ١٠ ٪ من انتاج الاقطان الطويلة التيلة فى العالم ومركزهما فى التجارة الدولية لهذه الاقطان أكثر أهمية من ذلك .

والواقع أن السياسة القطنية المصرية فى السنوات الاخيرة اشتركت مع السياسات القطنية التعزيزية للأسعار التى انتهجتها معظم دول العالم المنتجة فى اتجاه أسعار القطن المصرى خاصة الطويل التيلة نحو الارتفاع النسبى اذ كانت أسعار القطن الكرنك المصرى جود فى الفترة (١٩٥٠ - ٥٧) أعلى بمقدار يتراوح بين ٢٥ - ١٠٠ ٪ من أسعار كل القطن الأمريكى $1/8$ والقطن الباكستانى المتوسط التيلة البنجابى - جدول (٩) ويرجع ذلك فى معظمه الى اختلاف ظروف العرض والطلب لكل نوع من أنواع القطن .

وإزاء كل ما تقدم فيحسن أن تتجه السياسة القطنية المصرية نحو ربط التعزيز السعري للقطن المصرى بأسعار الاقطان العالمية الأخرى ربطا مرنا تدخل فيه الاعتبارات الاقتصادية الأخرى كحالة الطلب والعرض لكل نوع ولكل صنف مع الاحتفاظ بميزة سعريّة للقطن المصرى تحقق له قوة سوقية فعالة وإمتيازا يبعد عنه آثار منافسة الاقطان العالمية الأخرى اذ أن كثيرا من الاقطان الطويلة التيلة كالقطن البيروى والساكلى السودانى قد أخذت تغزو بعض

أسواقنا التقليدية في أوروبا والهند محتفظة بميزة نسبية سعرية على القطن
لمصرى .

جدول (٩)

العلاقة السعرية بين أسعار القطن الكرنك المصرى
والقطن الأمريكى ١ ١/٨ = والقطن الباكستانى ببورصة ليفربول
١٩٥٧ - ١٩٥٠

المواسم	النسبة السعرية المئوية		النسبة السعرية المئوية	
	أسعار الكرنك جود	أسعار القطن الأمريكى مفيس ميدلنج ١ ١/٨ بورصة	أسعار الكرنك جود	أسعار القطن الباكستانى البنجابى F ٢٨٩ F (S. G. F.)
	%	%	%	%
١٩٥٠ - ٥١	١٩٧	١٠٠	١٣٩	١٠٠
١٩٥١ - ٥٢	٢١١	١٠٠	١٦٥	١٠٠
١٩٥٢ - ٥٣	١١٧	١٠٠	١٢٥	١٠٠
١٩٥٣ - ٥٤	١٢٥	١٠٠	١٣٠	١٠٠
١٩٥٤ - ٥٥	١٣٣	١٠٠	١٤١	١٠٠
١٩٥٥ - ٥٦	١٤٣	١٠٠	١٧٣	١٠٠
١٩٥٦ - ٥٧	٢٠٧ (١)	١٠٠	٢٠٦	١٠٠

(١) سعر التصدير فى

المصدر : Cotton, Monthly Review of the World Situation published by the International Cotton Advisory Committee, Washington, October, 1957.

أثر السياسات القطنية لاهم الدول المنتجة فى العالم فى أسواق القطن المصرى

لقد كان رأى السائد فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى أن حياة القطن المصرى متوقفة على استهلاك لانكشير وكان ذلك لان بريطانيا كانت تستأثر بحوالى ٥٠ ٪ من صادراته ولكن اليوم انخفضت هذه النسبة حتى أصبحت ٣ ٪ فى موسم ١٩٥٥ - ٥٦ وإلى كمية لا تذكر فى موسمى ١٩٥٦ - ٥٧ و ١٩٥٧ - ٥٨ ورغم ذلك فان الانتاج السنوى للقطن المصرى ومقدار ما يصدر منه ما زالا ثابتين نسبيا منذ أوائل القرن الحالى حتى الآن . أما التوزيع الجغرافى للدول المستوردة فيتغير باضطراب سريع ولو أن معظم الدول المستوردة التى لا تظهر فى حساب الصادرات المصرية تتجه الى الحصول على حصتها القطنية أو بعضها عن طريق التبادل التجارى الثلاثى ، أى عن طريق

دولة أخرى • وبدراسة تصدير القطن المصرى فى الفترة من ١٨٩٠ - ١٩٥٧ جدول (١٠) نجد أن دولا تختفى ثم تظهر ثانية كروسيا ودولا تزيد صادراتها ثم تنقصها ودولا أخرى أنقصت صادراتها كانجلترا - جدول (٢٠) ، ويرجع ضعف السوق البريطانى أمام القطن المصرى الى عدة عوامل أهمها ازدياد المنافسة التى واجهت المنتجات القطنية البريطانية فى الاسواق العالمية نتيجة للتوسع الصناعى القطنى فى الدول الاسيوية وفى معظم الدول المنتجة للقطن وكذلك المنافسة الاقطن العالمية الاخرى كالقطن السودانى والاقطن الافريقية والالياف الصناعية المستحدثة للقطن المصرى فى هذا السوق •

ولقد كان للعوامل السياسية أثرها فى الاتجاهات التصديرية للقطن المصرى فبعد أبعثت الحرب العالمية الثانية اليابان وألمانيا عن استيراد القطن المصرى ولكن ما لبثت هاتان الدولتان أن عادتا الى استيراده بعد انتهاء هذه الحرب ولكن عادت ألمانيا مقسمة الى ألمانيا الغربية والشرقية • أما فيما يخص بروسيا فليست العوامل السياسية وحدها هى التى أبعثتها عن سوق القطن المصرى طول المدة السابقة بل أيضا العوامل الاقتصادية إذ أنها لم تكن تحتاج الى المنسوجات الناعمة جدا الا لبعض المصانع الحربية • وأخيرا دخلت السوق المصرية فى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ - ٥٣ وأخيرا فى موسم ١٩٥٦ - ٥٧ وأصبحت ذات مركز بارز نسبيا فى إستيراد القطن المصرى •

والواقع أن تحليل التطورات التصديرية للقطن المصرى للفترة ١٩٥٠ - ٥٧ يمكن أن يعطى صورة واضحة عن الظواهر الاقتصادية الدولية التى أحاطت بالقطن المصرى فى الفترة الاخيرة • ويمكن تحليل ذلك فى ثلاث فترات رئيسية هى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ و ١٩٥٢ - ١٩٥٤ و ١٩٥٥ - ١٩٥٨ •

التطورات التصديرية للقطن المصرى فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ :

زادت قيمة صادرات القطن المصرى فى ١٩٤٩ - ٥٠ الى ١٥٠ مليون جنيه اثر نشوب الحرب الكورية ، أى بزيادة قدرها ٤٠ ٪ عما كانت عليه هذه القيمة فى ١٩٤٨ - ٤٩ ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار القطن المصرى ارتفاعا كبيرا نظرا لنقص الانتاج العالمى واقبال المنتجين والتجار والحكومات على تخزين القطن فى ذلك الوقت وتخفيض صادرات الولايات المتحدة القطنية • أما فى موسم ١٩٥١ - ٥٢ فرغم انخفاض مقدار الصادرات القطنية المصرية فان قيمتها بلغت رقما قياسيا إذ وصلت الى ١٧١ مليون من الجنيهات ، أى حوالى ٨٥ ٪ من مجموع الصادرات المصرية • ولقد حدث أيضا تغيير كبير فى ذلك الموسم فى التوزيع الجغرافى للصادرات القطنية إذ هبط الصادر الى المملكة المتحدة الى ١٦٠٠٠ (١) بالة ، أى بنسبة ٥ ٪ من مقدار المصدر من القطن المصرى فى

تطور صادرات القطن المصري إلى الدول المختلفة بالنسبة المئوية من ١٨٩٠ - ١٩٥٧
جدول (١٠)

٥٧-١٩٥٦	٥٦-١٩٥٥	٥٥-١٩٥٤	٥٤-١٩٥٣	٤٩-١٩٤٨	٣٩-١٩٣٨	٢٤-١٩٢٣	٩٤-١٨٩٠	الدول
%	%	%	%	%	%	%	%	
٤٧	١٠٤	١٢٢	١٣٨	٧٢	١١٢	١٣١	٢	فرنسا
٣٩	٣١	٦٩	٩٧	٣٠	١٢٠	٤١	٢٠	ألمانيا الغربية (...)
٦٥	—	—	—	—	—	—	—	ألمانيا الشرقية (...)
٦٣	١١٤	١٦	١٤٦	٢٣٤	٤٩	—	—	الهند
٥٨	٦٨	٦٣	٨٦	٧٧	٦٣	٦٩	٥٩	إيطاليا
٨٣	٨٠	٦٤	٢٥	٣١	٨٩	٣٨	—	اليابان
٢٠٧	٤١	٢٥	—	—	—	—	١٩٠	روسيا
٢٨	٤٤	٢٣	٣٧	١١	٤٨	٣٨	١١	سويسرا
٠.٢	٣٢	٢٥	٣٧	٣٠٣	١٩٩	٤٦٣	٤٥	المملكة المتحدة
٤٦	٣٦	٢٠	٢٥	٢٠	٢٣	١٤٤	١٨	الولايات المتحدة
٩٣	١٥	١٩	٣٢	—	٦٦	—	—	البحرين
٨٨	٢٠٨	٢٥	٣٥	—	٢٣	—	—	تشيكوسلوفاكيا
٢٦	٥٥	٢٦	١٨	—	١٠	—	—	أستراليا
٠.٧	٢٤	٢٥	١٤	—	١٤	—	—	المجر
٢٧	١٠	١٤	١٧	—	١٠	—	—	بلجيكا
٢٣	١٧	١٩	١٧	—	٥	—	—	هولندا
٢٥	٦٥	٢٥	٧٢	٧٩	٨٥	٧٥	٤٥	مجموع الصادرات من القطن المصري

المصدر : (١) مجلة القطن المصري - الكتاب السنوي - العدد الثاني عام ١٩٥٠ من ٢٤ والعدد الخامس عام ١٩٥٤ من ٤٢
(٢) البنك الأعلى - النشرة الاقتصادية - المجلد العاشر - العدد الثاني - القاهرة ١٩٥٧ من ٢٨٣

ذلك الموسم • وذلك بنقص يبلغ حوالى ٣٠٠٠٠٠٠ بالة عن الموسم الذى قبله • كما هبطت صادرات القطن المصرى الى الهند الى حوالى ١٢٠٠٠٠ بالة بنقص يبلغ حوالى ١٨٠٠٠٠ بالة عن موسم ١٩٥٠-١٩٥١ ، ومن جهة أخرى فقد زادت الصادرات القطنية المصرية الى كل من ايطاليا وفرنسا واسبانيا ودول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الامريكية اذ حلت ايطاليا المكان الاول بين الدول المستوردة للقطن المصرى باستيراد ١٥٧٤٠٠ بالة ، أى بنسبة ١٣٥ ٪ من مجموع الصادرات القطنية المصرية وتلاها مباشرة فرنسا التى زادت وارداتها عن الموسم السابق بحوالى ٥٥٠٠٠ بالة • أما صادرات القطن المصرى الى ألمانيا واسبانيا فى موسم ١٩٥١ - ٥٢ فقد زادت عن ضعف صادرات الموسم السابق اذ بلغ مجموع مشترياتها معا حوالى ٢٠٠٠٠٠ بالة وكذلك بلغت مشتريات الولايات المتحدة الامريكية فى موسم ١٩٥١-٥٢ حوالى ١٠٠٠٠٠ بالة بزيادة قدرها ٣٤٠٠٠ بالة عن الموسم الماضى • أما إلى الدول الشرقية بما فيها ألمانيا الشرقية فقد زادت صادراتها من ١٣٠٠٠٠ بالة فى موسم ١٩٥٠-١٩٥١ الى أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فى موسم ١٩٥١-٥٢ وذلك بفضل عمليات المقايضة التى قامت بها الحكومة المصرية ، ولقد برزت الصين الشعبية فى ميدان استيراد القطن لمصرى لأول مرة فى ذلك الموسم اذ استوردت ٤٠٠٠٠ بالة فى موسم ١٩٥١ - ١٩٥٢ •

التطورات التصديرية للقطن المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ :

اتخذت الحكومة المصرية فى أوائل هذه الفترة التنظيمات التسويقية والاجراءات النقدية مستهدفة تشجيع الصادرات القطنية والتخلص من المخزون القطنى فأغلقت بورصة العقود بالاسكندرية فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ وعهدت الى لجنة القطن المصرية باستلام المتبقى من انتاج ١٩٥٢ - ٥٣ والمواسم التالية بأسعار حددتها الحكومة فى بداية كل عام وجعلت أسعار البيع مرتبطة بأسعار عقود نيويورك مضافا اليها نسبة تختلف باختلاف الصنف • كما عقدت الحكومة بعض صفقات المقايضة • ولقد ظهرت نتائج هذه السياسة فى موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حيث استقرت بعض أسواق القطن المصرى نسبيا ونشطت حركة التصدير فبلغت الصادرات من القطن المصرى حوالى ١٤ مليون بالة فى حين أنها لم تزد عن حوالى ١١ مليون بالة فى الموسم السابق وذلك بالرغم من ضائقة ما استوردته بريطانيا من القطن المصرى ويرجع ذلك الى زيادة مشتريات فرنسا الى أصبحت الاولى فى موسم ١٩٥٢-٥٣ حيث استوردت ٢٤٠٠٠٠ بالة والهند التى استوردت ٢٠٠٠٠٠ بالة وكذلك سويسرا وهولندا ودول أوروبا الشرقية واليابان وذلك بالإضافة الى ظهور أسواق جديدة فى كندا وشيلي وفورموزا وبالرغم من ذلك فان صادرات بعض الاسواق التقليدية

الآخري كإيطاليا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لم تبلغ ما وصلت إليه فى الموسم السابق .

أما فى موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ فقد احتفظت الصادرات القطنية المصرية بنفس المستوى الذى كانت عليه فى الموسم السابق بفضل ازدياد نشاط مغازل غرب أوروبا والتوسع التجارى الذى حدث مع انجلترا فى ذلك الموسم واشتداد الطلب على الاقطن الطويلة الثيلة . وكانت الهند أولى الدول المستوردة للقطن المصرى اذ بلغت مشترياتها منه حوالى ٢٢٠.٠٠٠ بالة معظمها من الكرنك وتلاها كل من فرنسا وانجلترا فبلغت مشتريات كل منهما ٢٠٠.٠٠٠ بالة أى أن مشتريات فرنسا نقصت بمقدار ٤٠.٠٠٠ بالة ومشتريات انجلترا زادت بمقدار ١٢٠.٠٠٠ بالة ، أما مشتريات ألمانيا فقد بلغت ١٤٠.٠٠٠ بالة ، ومشتريات إيطاليا بقيت كما هى وتحسنت الصادرات القطنية الى كل من سويسرا وألمانيا واليابان والصين غير أن انصادرات الى أوروبا الشرقية والولايات المتحدة تراجعت عما كانت عليه .

التطورات التصديرية للقطن المصرى فى الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٨ :

لقد بدأ موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بتأثر أسواق القطن العالمية بوجود فائض كبير فى الدول المنتجة وكذلك للصعوبات التى واجهت صناعة الغزل والنسيج فى أوروبا الغربية . لذلك لم يزد مقدار استهلاك القطن فى أوروبا الغربية خلال موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ عما كان عليه فى موسم ١٩٥٣ - ٥٤ اذ وقف عند ٧٣ مليون بالة . وقد كانت أهم العوامل التى عاقت الاستهلاك القطنى فى ذلك الموسم هو اضطراب الثقليات السعرية الشديدة للقطن فى الأسواق العالمية وضعف الاسواق التصديرية للمنسوجات مما أدى الى نقص الطاقة الانتاجية لمصانع الغزل والنسيج نسبيا وذلك مما خفض الاستهلاك فى كل من إيطاليا وفرنسا وانجلترا . ولقد انخفض مستوى استهلاك القطن فى اليابان فى موسم ١٩٥٤ - ٥٥ فلم يتجاوز ٢١ مليون بالة مقابل ٢٤ مليون بالة فى موسم ١٩٥٣ - ٥٤ ونتيجة لذلك هبطت الصادرات القطنية من معظم الدول المنتجة للقطن فهبطت صادرات الولايات المتحدة من ٣٨ مليون بالة فى ١٩٥٣ - ٥٤ الى ٣٥ مليون بالة فى موسم ١٩٥٤ - ٥٥ وكانت نسبة الهبوط أشد فى الدول الأخرى فنقص مجموع صادرات البرازيل وتركيا والباكستان بحوالى ٤٠ ٪ عن الموسم السابق أى بما يقرب من مليون بالة ولو أن البعض يرى أن السبب الرئيسى فى هذا الانخفاض يرجع الى قلة الفائض فى هذه الدول للتصدير وكذلك هبطت مجموع صادرات مصر والسودان بما يزيد عن نصف مليون بالة أى حوالى ٣٠ ٪ عن الموسم السابق اذ بلغت الصادرات المصرية من القطن طول موسم ١٩٥٤ - ٥٥ بأجمعه حوالى ١١ مليون بالة مقابل ١٤ مليون بالة

فى موسم ١٩٥٣-٥٤ . ويرجع هذا النقص الشديد فى الصادرات القطنية المصرية الى نقص مشتريات كل من إنجلترا وإيهند وإيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية . أما فى موسم ١٩٥٥-٥٦ فقد انتعش الطلب على القطن من المغازل فى الدول المستوردة لأن المخزون لديها كان قد هبط الى أقل مستوى بلغه منذ عادت الحياة الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية . غير ان التنافس على أسواق التصدير كان عنيقا نتيجة لاستمرار مشكلة وجود الفائض نسبيا فى الولايات المتحدة اذ قدر المخزون العالمى فى البلاد المصدرة فى بداية موسم ١٩٥٥-٥٦ حوالى ١٩ر٨ مليون بالة (منها ١١ مليون بالة فى الولايات المتحدة الامريكية) وذلك يقابل ١٨ر٤ مليون بالة و ٥ر٥ مليون بالة فى الموسمين السابقين . وقد استهدفت السياسة التصديرية القطنية المصرية فى هذا الموسم توفير الحرية اللازمة للسوق بانغاء العمل بنظام حق الاستيراد بالنسبة للجنيه الاسترلينى والمارك الالمانى من أول سبتمبر ١٩٥٥ وبالنسبة للدولار الامريكى من ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ وذلك لأن التقلبات الواسعة فى علاوة حق الاستيراد أساءت كثيرا الى سوق القطن المصرى وكانت موضع شكوى التجار والمصدرين . ثم أصدرت الحكومة قرارا أيضا بتخفيض رسم الصادر على القطن من ١٥ الى ٨ ريالا للقنطار من الكرنك أو المنوفى ومن ١٠ ريالات الى ريالين للقنطار من الاشمونى أو جيزة/٣٠ وذلك بالإضافة الى صدور قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٥ الخاص بتعديل اللائحة العامة لبورصة عقود القطن بالاسكندرية وافتتاح هذه البورصة فى ١٩٥٥ .

وازاء كل هذا فقد زادت الصادرات المصرية من القطن كثيرا عما كانت عليه فى الموسم السابق مع تغيير كبير فى نظام توزيعها الجغرافى فارتفعت الصادرات القطنية الى بلاد أوروبا الشرقية ولا سيما تشيكوسلوفاكيا التى استوردت وحدها ١٨ ٪ من جملة الصادرات القطنية المصرية وتراجعت الهند الى المرتبة الثانية على الرغم من احتفاظها بنفس النسبة التى كانت عليها فى موسم ١٩٥٤-٥٥ . أما المملكة المتحدة فلم تزد وارداتها فى هذا الموسم عن ٣ ٪ من مجموع الصادرات القطنية المصرية أى أقل من واردات الولايات المتحدة الامريكية أو سويسرا .

أما موسم ١٩٥٦-٥٧ فقد بدأ بجو من التفاؤل فى الميدان الاقتصادى العالمى وظهرت عوامل واضحة فى انتعاش التجارة الخارجية . ولقد بدأ الموسم بداية طيبة بوفرة صادرات القطن المصرى وبأسعار مناسبة وذلك رغم تجميد الارصدة المصرية فى إنجلترا فى ٢٧ يولى ١٩٥٦ وفى فرنسا فى ٢٨ يولية ١٩٥٦ وفى الولايات المتحدة الامريكية فى ٣٠ يولية ١٩٥٦ ورغم رفض البنوك الانجليزية والفرنسية بمصر تمويل التجارة المصرية وذلك أثر تأميم قناة السويس فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ وكان ذلك نتيجة للجهود التى بذلتها الحكومة لتيسير

انتصدير مقابل الدفع بالعملات الصعبة اذ عمدت الحكومة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ الى وضع ترتيبات تقضى بدفع ٧٠ ٪ من قيمة صادرات القطن بالجنيه المصرى عن طريق حسابات النمسا المصرى أو الحسابات (ب) السويسرية والهولندية أو الحسابات البلجيكية على أن يدفع الباقي وهو ٣٠ ٪ بالدولار الأمريكى أو الفرنك السويسرى الحر أو الاسترلينى فى الحساب الخاص رقم (١) أو بالمارك الالمانى أو بالليرة الايطالية المتعددة الاطراف وفى هذه الحالة لا تمنح هذه العملات علاوات (١) . ولكن هذا النشاط التصديرى القطنى فتر بعد ذلك نتيجة للعدوان الغادر من انجلترا وفرنسا على مصر فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ . وبعد انتهاء هذا العدوان حدث تحسن ملموس فى الارتباطات القطنية الخارجية نتيجة لاتجاه أسعار القطن المصرى الى الانخفاض فى تلك الفترة . وكذلك نتيجة للسياسة القطنية التى اتبعتها الحكومة المصرية على أساس التوسع فى عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفع التى بلغت خلال الثلاث سنوات الاخيرة واحدا وعشرين اتفاقا ثنائيا على أساس السماح بالخصم على العملات الاجنبية ابتداء من ٢١ مايو ١٩٥٧ وهى :

١ - ٢٥ ٪ من الدولارات الأمريكية أو الكندية الناشئة عن تصدير القطن الى الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا .

٢ - ٢٠ ٪ من الدولارات الأمريكية والفرنكات السويسرية والعملات الأوروبية المقبول الدفع بها فى بلاد اتحاد الدفع الاوروبى .

٣ - ١٥ ٪ من الروبيات الهندية وكذلك من الميرات الايطالية التى تعترف فى حساب المدفوعات وفقا للاتفاق المصرى . وبالإضافة الى ذلك توسعت مصر فى عمليات المبادلة القطنية .

أما عن التوزيع الجغرافى للصادرات فقد اختلف عن الصورة المألوفة إذ ارتفعت مشتريات الكتلة الشيوعية الى ٥٥ ٪ من مجموع الصادرات القطنية المصرية وانخفضت مشتريات الدول التقليدية المستوردة من موسم ١٩٥٥-٥٦ الى موسم ١٩٥٦-٥٧ فنقصت مشتريات فرنسا من ١٣٦٠٠٠ بالة الى ٤٨٠٠٠ بالة وانخفضت مشتريات الهند من ٦٥٠٠٠ بالة الى ٤٩٠٠٠ بالة أما مشتريا إيطاليا فانخفضت من ٨٩٠٠٠ بالة الى ٥٩٠٠٠٠ بالة ومشتريات اليابان من ١٠٤٠٠٠ بالة الى ٨٥٠٠٠ بالة ومشتريات المملكة المتحدة من ٤١٠٠٠ بالة الى لا شئ .

أما فى موسم ١٩٥٧-٥٨ فقد وضعت السياسة القطنية المصرية على أساس منح العملات الاجنبية المتحصل عليها من الصادرات القطنية علاوات على أساس ١٠ ٪ للفرنك السويسرى والدولار الأمريكى كحد أقصى بالنسبة لما يشحن خلال

شهرى سبتمبر أو أكتوبر ١٩٥٧ ثم عدلت بعد ذلك هذه النسبة إلى ٥ ٪ حتى آخر ديسمبر ١٩٥٧ وذلك بالنسبة لجميع الدول المستوردة .

وقد بلغت صادرات مصر من القطن من أول الموسم حتى ١٢ فبراير ١٩٥٨ حوالى ٤١٤٤٥٥ بالة مقابل ٢٧٣٨٠٣ بالة خلال الفترة الماثلة من الموسم السابق ولا يزال الاتحاد السوفيتى يتصدر الدول المستوردة للقطن المصرى تليه تشيكوسلوفاكيا فالولايات المتحدة ثم اليابان ثم الصين وبولندا وألمانيا الشرقية وإيطاليا ويوغوسلافيا فالنمسا ومن ذلك يتبين ضعف استيراد الدول التقليدية المستوردة للقطن المصرى فى هذه الفترة .

ولكن هذا النظام وان ساعد على زيادة الصادرات وتوفير العملات الأجنبية فى الوقت الذى جمدت فيه أرصدتنا النقدية إلا أنه أدى إلى تباين مقدرة المصدرين على منح خصومات على سعر القطن للمستوردين الأجانب مما أدى إلى اختلاف أسعار القطن فى الأسواق المختلفة . وابتداء من أول يناير ١٩٥٨ أوقفت الحكومة المصرية العمل بهذا النظام حتى تبعث الاستقرار فى أسواق القطن المصرى فى الخارج ، لذلك قررت الحكومة توحيد المعاملة بين جميع الدول المستوردة من مصر على أساس التعامل بالجنيه المصرى فى تجارتنا الخارجية وهذا النظام علاوة على ما فيه من توحيد فى المعاملة فإنه يمتاز بالاحتفاظ بأسعار القطن المصرى فى مستوى أسعار الاقطن العالمية فى مختلف الأسواق القطنية الخارجية وذلك للمحافظة على هذه الأسواق وتحقيقا للتوازن فى تجارة مصر الخارجية على أساس أن تكون حسابات التصدير قابلة للتحويل بحرية بين بعضها البعض .

الخاتمة

تعتبر مصر من أكثر الدول التى يستند بنيتها الاقتصادية القومى وخاصة الزراعى منه على زرع واحد هو القطن . فهو المحصول النقدى الأول فى الدخل الزراعى القومى والفردى وهو أهم مورد للنقد الأجنبى الذى تشتري به مصر احتياجاتها من الواردات وهو من أكثر الزروع المصرية أرباحا وحتى الزروع التى تفوقه أرباحا لا تتمتع بما يتمتع به القطن من مزايا تصديرية فيما يختص بطاقة الأسواق الخارجية على استيعابه كما يستدل على ذلك من البيانات المتوافرة فضلا عن ذلك فهو من أهم الزروع التى تعتمد مصر عليها فى تشغيل زيادتها السكانية المتضخمة وبالإضافة إلى هذا فإن كثيرا من الصناعات العالمية كـ بعض الصناعات الحربية وصناعة السفن والطائرات والسيارات الضخمة الكبيرة وصناعة خيوط الحياة الميكانيكية وصناعة أشرطة الآلات الكاتبة وغيرها من الصناعات الأخرى لا تزال وستبقى ولو فى المدى القصير معتمدة اعتمادا كبيرا

على القطن المصرى وخاصة الاصناف الطويلة الثيلة منه . ويرى البعض أن لهذه الاصناف الطويلة الثيلة المصرية قوة احتكارية فى طاقة سوقية محدودة نسبيا .

وتعتمد مصر على الاسواق الخارجية فى انتاجها القطنى أكثر من غيرها من كبار الدول المنتجة للقطن . فمصر تستهلك داخليا ما لا يزيد عن ٢٠ ٪ من انتاجها الذى يبلغ حوالى ٦ ٪ من الانتاج القطنى العالمى بينما تستهلك الولايات المتحدة حوالى ٦٠ ٪ من انتاجها القطنى الذى يبلغ حوالى ٥٠ ٪ من الانتاج القطنى العالمى . لذلك كان للتجارة الدولية القطنية أهمية كبيرة وخاصة أن القطن المصرى يمثل الجزء الأكبر من قيمة الصادرات المصرية . وفى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٥ - ٣٩) كانت قيمة الصادرات القطنية السنوية تمثل ٧٣٫٧ ٪ من مجموع قيمة الصادرات المصرية السنوية . ولقد استمرت الصادرات القطنية تمثل هذه النسبة تقريبا سنويا خلال فترة هذه الحرب وما بعدها حتى ١٩٤٦ . أما فى الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٥٧ فإن هذه النسبة كانت تتراوح بين حوالى ٨٠ ٪ و ٨٨ ٪ من مجموع الصادرات المصرية .

ومن استعراض التحليل الاقتصادى للبيان القطنى المصرى نجد أن السياسات القطنية فى أهم الدول المنتجة فى العالم قد تركت ظاهرتين اقتصاديتين واضحتين فى أسواق القطن المصرى يمكن تلخيصهما فيما يلى :

١ - نقص الطلب النسبى على القطن المصرى فى السنوات الاربع الاخيرة ١٩٥٤ - ٥٨ نتيجة (أ) تحول بعض أسواق القطن المصرى التقليدية فى انجلترا والهند وبعض الدول الأوروبية الأخرى الى احلال بعض الاقطان العالمية الأخرى كالقطن السودانى محل القطن المصرى لارتباط السياسة القطنية السودانية بالكتلة الاسترلينية وللامتياز السعرى للقطن السودانى الناشئ عن كثرة التقلبات السعرية للقطن المصرى فى السنوات الاخيرة (ب) اتجاه السياسة القطنية للولايات المتحدة الأمريكية نحو طرح مخزونها فى لاسواق العالمية الذى بلغ فى أوائل موسم ١٩٥٦-٥٧ حوالى ١٤٥ مليون باءة (ج) اتجاه السياسات القطنية فى معظم دول العالم المنتجة للقطن نحو التوسع الانتاجى القطنى حتى تكفى استهلاكها منه كالهند وتركيا وروسيا وغيرها (د) كساد صناعة النسيج فى كثير من الدول التقليدية المستهلكة للقطن المصرى كانجلترا (هـ) منافسة الالياف الصناعية الجديدة للقطن المصرى فى بعض أسواقه كسويسرا وألمانيا الغربية .

٢ - لقد حدث تغيير واضح فى التوزيع الجغرافى لصادرات القطن المصرى فقد اختفت فرنسا وانجلترا من قائمة الدول المستوردة للقطن المصرى وظهر الاتحاد السوفيتى فى أول القائمة ثم تلتها الصين واليابان وتشيكوسلوفاكيا وذلك نتيجة لدخول مصر الى أسواق كتلة الدول الاشتراكية وفى موسم ١٩٥٦-٥٧ صدرت مصر الى هذه الكتلة ٥١٫٢ ٪ من صادراتها القطنية أى حوالى ٥٢٣٦٠٠

بالة من القطن المصرى أما الشرق الاقصى فقد صدرت اليه مصر ١٤٦٠ ٪ من الصادرات القطنية المصرية أى حوالى ١٥٢٠٠٠ بالة أما أوروبا الغربية فقد استوردت فقط ١٤٢٦٠٠ بالة بنسبة ١٣٩ ٪ ٠ والولايات المتحدة الامريكية استوردت ١٤٠٨٠٠ بالة بنسبة ١٢٦ ٪ أما أمريكا الجنوبية وأستراليا فقد استوردت ٤٧٢٠٠ بالة بنسبة ٤٦ ٪ وذلك نتيجة لتوسع مصر فى سياسة عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع التى بلغت حتى آخر يولية ١٩٥٧ حوالى ٣٣ اتفاقا للتجارة والدفع منها خمس اتفاقات طويلة الاجل مع كل من يوغوسلافيا وألمانيا الشرقية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والصين الشعبية ٠

ولا ريب أن هذه الظواهر الاقتصادية التسويقية ما هى الا انعكاسات لظواهر اقتصادية أخرى أبعد غورا فى ميدانى الانتاج والاستهلاك ٠ لذلك كان انتاج القطن يعتبر أحد المشاكل الرئيسية الهامة فى اقتصاد مصر القومى الامر الذى يحتاج الى دراسات قطنية اقتصادية علمية متعددة تتكاتف فيها الهيئات المشتغلة بالشئون القطنية سواء من الناحية التكنولوجية الزراعية أو الاقتصادية الزراعية أو من الناحية المالية أو من الناحية الصناعية تحقيقا لوضع سياسة قطنية مرسومة ومدروسة تهدف نحو تحسين مركز القطن المصرى فى الاسواق العالمية المختلفة تحسينا يحتفظ له بمكانته ويحقق له استقرارا فى استهلاكه وذلك بربط أسعاره بالاسعار القطنية العالمية واضعاف الآثار التنافسية لمعامل ذات التأثير العكسى على مستقبله ٠

ولا ريب أن وضع مثل هذه السياسة القطنية يحتاج الى توحيد الهيئات التى تشتغل بالشئون القطنية الانتاجية والتصديرية والاستهلاكية والسعرية توحيدا يحقق التكامل المنشود فى هذه السياسة وكذلك انشاء معهد للبحوث الاقتصادية القطنية يقوم بجميع الدراسات العلمية الاقتصادية التى ترتبط بوضع هذه السياسة القطنية المنشودة على أن يقوم هذا المعهد بارسال بعثات دراسية استقصائية لدراسة الاسواق الاجنبية دراسة اقتصادية تحليلية كاملة وكذلك يقوم بوضع وتتبع الأساليب الواجب اتباعها فى الدعاية للقطن المصرى فى مختلف أسواقه العالمية ٠

ملحق (١)

أسعار القطن المصري الأمريكي والسوداني والبيروى ببورصة ليفربول
فى المدة من أغسطس ١٩٥٢ - يولية ١٩٥٥

التاريخ	أسعار الاشموني F.G.	أسعار الكرنك F.G.	أسعار تكساس بيدلنج ١٦/١٥	أسعار الساكل السودانى G 4 S	أسعار القطن البيما البيروى ١ /
أغسطس ١٩٥٢	٤٥ر٦٣	٥٩ر٠٦	٣٧ر٤٣	٥٣ر٠٠	٤٧ر٦٣
سبتمبر ١٩٥٢	٤٣ر٧٥	٥٦ر٣٣	٣٩ر١٥	٥٠ر٧٥	٤٧ر٠٠
أكتوبر ١٩٥٢	٣٩ر٨٠	٤٨ر١٥	٣٥ر٠٦	٤٦ر٧٠	٤٢ر٢٠
نوفمبر	٣٦ر٧٥	٤٥ر٤٥	٣٣ر١٩	٣٨ر٩١	٣٩ر٢٥
ديسمبر	٣٦ر٧٥	٤٥ر٠٣	٣١ر٥٢	٣٨ر٩٣	٤٠ر٠٠
يناير ١٩٥٣	٦٣ر٣٥	٤٤ر١٦	٣٠ر٧٧	٣٧ر٩٥	٣٨ر٠٠
فبراير	٣٥ر٢٠	٤٤ر٢٢	٣٠ر٦٤	٣٧ر٢٩	٣٧ر٧٥
مارس	٣٥ر١٤	٤٤ر٩٢	٣٠ر٨٤	٣٨ر١٠	٣٥ر٢٧
أبريل	٣٥ر٠٥	٤٤ر٨٠	٣٠ر٨٠	٣٧ر٧٤	٣٦ر٢٠
مايو	٣٥ر٧٤	٤٥ر١٥	٣١ر١٥	٣٨ر٢٩	٣٦ر٤٤
يونية	٣٦ر٢٠	٤٥ر٥٤	٣١ر١١	٣٧ر٩٩	٣٧ر٥٠
يولية	٦٣ر٦٠	٤٦ر٠٠	٣١ر٤٢	٣٧ر٩٢	٤١ر٥٠
أغسطس	٣٦ر١٩	٤٥ر٥٣	٣١ر٣٣	٣٧ر٤٠	٣٩ر٥٦
سبتمبر	٣٧ر٦٥	٤٤ر٩١	٣١ر٢٦	-	٣٧ر٥٠
أكتوبر	٣٩ر٧٥	٤٤ر٩٥	٣٠ر٩٣	-	٣٨ر٩٥
نوفمبر	٣٩ر٨٦	٤٣ر٩٤	٣٠ر٩٠	-	٤١ر٢٥
ديسمبر	٣٨ر٨١	٤٤ر٥٦	٣٠ر٩١	٣٩ر٥٩	٤٠ر٥٥
يناير ١٩٥٤	٣٩ر٦١	٤٤ر٩٤	٣١ر٧٥	٤٠ر١٠	٣٩ر٣٤
فبراير	٤٢ر٦٤	٤٩ر٠١	٣٢ر٥٩	٥٢ر٠٠	٤١ر٨٧
مارس	٤٣ر٥٧	٥١ر٠٩	٣٢ر٣٠	٥٢ر٣١	٤٦ر٣٧
أبريل	٤٣ر١١	٥٠ر٣٥	٣٢ر٣٣	٥٢ر٠٢	-
مايو	٤٣ر٣٢	٥٠ر١٦	٣٢ر٦٢	٤٨ر٥٠	-
يونية	٤١ر٩٣	٤٩ر٢٣	٣٢ر٣٥	٤٧ر٠٠	٤١ر٧٥
يوليو	٤١ر١٣	٤٨ر٢٥	٣١ر٦٩	٤٥ر٨٥	٤٠ر٦٤
أغسطس	٤١ر٦٤	٤٩ر١٣	٣٢ر١٥	٤٨ر٠٠	٤٢ر٢٥
سبتمبر	٤٢ر٥٩	٥١ر٣٩	٣٢ر٦٣	٤٨ر١٠	٤٣ر٥٦
أكتوبر	٤٢ر٩٠	٥٣ر١٩	٣٢ر٣٩	٤٧ر٦٣	٤٤ر٧٠
نوفمبر	٤١ر٥٠	٥٢ر٩٩	٣١ر٩٥	٤٧ر٣٧	٤٥ر٥٠
ديسمبر	٤١ر٥٣	٥٣ر٨٥	٣٢ر٣١	٤٧ر٠٠	٤٦ر٠٠
يناير ١٩٥٥	٤٠ر٧٥	٥٤ر٥٦	٣٢ر٤٦	-	٤٦ر٧٥
فبراير	٣٩ر٧٤	٥٣ر٨٢	٣٢ر٤٦	٤٨ر٠٠	٤٧ر٥٠
مارس	٣٨ر٠٨	٥٠ر٩٤	٣١ر٦٧	٤٦ر٣٠	٤٥ر٠٠
أبريل	٣٧ر٩١	٥٠ر٠٠	٣١ر٥٤	٤٣ر٩٨	٤١ر٦٩
مايو	٣٧ر٨٢	٤٨ر٨٥	٣٢ر١٢	٤٢ر٦١	٣٩ر٦٩
يونية	٣٨ر٢٠	٤٨ر٦٨	٣٢ر٢٠	٤٢ر٥٠	٤٠ر٦٠
يولية	٣٨ر٥٠	٤٩ر٢١	٣٣ر٠٩	٤٢ر٢٨	٤١ر٢٥

اعتبارات اقتصادية لتحديد أفضلية البدء باستصلاح نوع معين من الاراضى

بقلم
دكتور عمر وهبى
كلية الزراعة - جامعة القاهرة

مقدمة :

قبل أن نناقش الاعتبارات التى قد تساهم فى تكوين القرارات الخاصة بالبدء باستصلاح نوع معين من الاراضى دون الآخر علينا أن نتفق على مدخل معين الى نطاق التفكير فى هذا الموضوع .

إذا ما تصورنا العيوب الموجودة فى الأراضى القابلة للاستصلاح كمتغيرات لها قيم سالبة محدودة فى كل نوع من أنواع الاراضى ، وإذا ما تصورنا نوع وكمية الانتاج المنتظر من الاراضى بعد الاستصلاح كمتغيرات لها قيم موجبة محددة فى كل نوع من أنواع الاراضى ، وإذا ما تعرفنا على قيم الفرد والمجتمع بالنسبة للعيوب وبالنسبة للانتاج مما يؤدى الى تحديد أوزان لمتغيرات العيوب والانتاج ، إذن لأمكن - نظريا على الأقل - ترتيب الاراضى القابلة للاستصلاح ترتيبا تنازليا يتفق مع تفضيل الفرد أو المجتمع لأولوية استثمار موارده الأخرى .

وبعبارة أخرى إذا ما اتفقنا على الاهداف - وهذه خطوة أساسية فى الطريقة العلمية للبحث - وإذا ما أوضحنا الفروض المثلة فى القيم التى نرى ربطها بتفاصيل عقبات الاستصلاح وكذلك القيم التى نرى ربطها بما ينتظر أن تخلقه لنا عملية الاستصلاح من منافع اقتصادية وإجتماعية وسياسية ، إذن لما اختلف اثنان على تقرير مساحات وأنواع ومواقع الاراضى التى يبدأ فى استصلاحها وكذا طريقة الاستصلاح ومدته مع جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالمشكلة .

هذا ، وإذا نظرنا الى استصلاح الاراضى كمشكلة قومية تنظمها الدولة فيجب قبل كل شئ أن نبدأ ببعض الثوابت ، أى الامور التى ترى الدولة تحديدها بالنسبة لهذا النوع من النشاط .والتي تعتبر من أمور المدى القصير المرتبط بالسياسة الحالية لاستعمالات الموارد . أما فى المدى الطويل فقد تتغير تلك الثوابت إذا ما تطور بنياننا الاقتصادى بحيث يستدعى الامر تغييرا فى النقاط الرئيسية لسياسة استعمال الموارد .

أما اذا نظرنا الى استصلاح الاراضى كمشكلة فردية فتؤخذ الحوافز الشخصية بأنواعها فى الاعتبار • ويتحدد نصيب الدولة فى تلك الحوافز بالتسهيلات أو العقبات التى تصيب الفرد من الدولة وتؤثر فى قراراته الاستصلاحية • وبذلك تنعكس السياسة العامة للدولة تجاه استصلاح الاراضى على تصرفات الفرد ••

استصلاح الاراضى كمشروع انتاجى :

لا تخرج عملية استصلاح الاراضى بكافة أنواعها عن كونها عملية انتاجية تخضع لكثير من الاعتبارات الاقتصادية التى تتحكم فيها نظرية المؤسسة الانتاجية Theory of the Firm • تؤدى تلك العملية الى انتاج ما يمكن اعتباره سلعا رأسمالية لا تختلف كثيرا فى هذا المعنى عن انتاج معدات المصانع والجرارات ومواد البناء وغيرها • يتميز هذا النوع من الانتاج وهو الارض الزراعية عن السلع الرأسمالية الاخرى بتضمينه لاعتبارات اجتماعية وسياسية ، وربما كان ذلك راجعا الى الثبات المطلق لتلك السلعة وتبادل التأثير بينها وبين مستعملها •

ورغم ذلك فان انتاج تلك السلعة - وتعود كلمة انتاج على جميع درجات الاستصلاح حيث أن تلك الدرجات تخلق ثم تزيد منفعة الارض كسلعة رأسمالية - أقول انتاج تلك السلعة يتم بربط عناصر الانتاج المختلفة وهى الادارة والعمل ورأس المال وادماجها فى الارض الخام منتجين أرضا مستصلحة •

هذا وتتحدد نسبة العناصر الانتاجية بعضها لبعض بالاستعانة بنوعين من البيانات :

أولا - العلاقات التكنولوجية مثل درجة احلال وحدة رأس المال محل وحدة العمل مثل عدد ساعات عمل آلة حفر المصارف أو تبطين المراوى التى يمكن أن تحل محل عدد معين من العمال يشتغلون عددا معينا من الساعات •
ثانيا - العلاقات الاقتصادية مثل تكاليف ساعة العمل منسوبة الى تكاليف ساعة الآلة التى يمكن أن تحل محل عنصر العمل •

يدخل فى عناصر تكاليف كل جميع الاعتبارات التى تؤدى الى تساوى الظروف بين كفاءة عنصرى العمل ورأس المال بحيث يكون الاختلاف الوحيد فى عدد الوحدات اللازمة من كل • فالتأكد من صيانة الآلة وكفاءتها المستمرة واصلاحها فى الوقت المناسب وكذلك ايجاد العمال وايوائهم وتحديد ساعات العمل بحيث يمكن قياسها مع تجانس نوع الانتاج فى حالتى الحصول عليه بواسطة الآلة وبواسطة العمال - كل هذا يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى

حساب تكاليف العناصر التى يمكن احلالها محل بعضها . يلعب عنصر الزمن مثلاً فى الفائدة على رأس المال دوراً هاماً هنا لما يكتنف طول مدة العملية الانتاجية من عوامل المخاطرة بأنواعها (Risk and Uncertainty) .

يتحدد حجم العملية الانتاجية هنا كما هو الحال فى العمليات الانتاجية الاخرى بتكاليف الانتاج من جهة والطلب المنتظر على الارض المستصلحة والمستمد من الطلب على المحاصيل الزراعية المنتظر زراعتها وكذلك من معدل الزيادة فى السكان الزراعيين من جهة اخرى .

ويمكن النظر الى بعض عناصر التكاليف كعكس لدرجة صعوبة الحصول على مورد معين . فمياه الري اللازمة لاستصلاح الارض الرملية مثلاً يمكن الحصول على كل ما يمكن الحصول عليه منها بدرجة كبيرة من السهولة اذا سمحنا للتكاليف بالانطلاق دون رابط . وكذلك يحد ارتفاع التكاليف المثلة فى صرف وتجفيف منطقة البحيرات بشمال الدلتا من المساحة التى يمكن استصلاحها اقتصادياً .

تنافس المشاريع على الموارد :

اذا أتاحت لاي مستثمر مجموعة معينة من الموارد وكان هدفه اقتصادياً بحتاً (وهو دائماً هدف المستثمر اذا أن الاستثمار فى حد ذاته معنى من معانى الاقتصاد Economic Concept) سعى هذا المستثمر الى توجيه موارده بحيث يحصل على أكبر عائد ممكن لتلك الموارد . فالمشاريع المختلفة تختلف فى مقدرتها الانتاجية واستمرار تلك المقدرة فى مدى أفق معين وذلك راجع لاختلاف طبيعة المشروع وبنائه عن المشروع الآخر بالنسبة لاحتياجاته وفترة انتاجه واستقرار أسعار عناصر انتاجه وأسعار مبيعاته وبالاختصار صعوبته أو سهولته وبالتالي مركزه فى السوق الانتاجية اذا كان أقرب للاحتكار أم للتنافس .

واذا انتقى المستثمر مشروعاً قدرته الانتاجية مرتفعة وظل يدفع اليه موارده سرعان ما يقل معدل العائد لتلك الموارد مما يجعل المستثمر يوقف دفع موارده ويوجهها الى مشروع آخر يلى المشروع الاول فى القدرة حيث يدفع موارده الى أن تعمل القوى الاقتصادية على خفض معدل العائد وهكذا ينتقل دفع الموارد من مشروع الى آخر طالما كان العائد أعلى من حد أدنى يختلف فى المدى القصير عنه فى المدى الطويل .

يمكن النظر الى أنواع الاراضى القابلة للاستصلاح - وأقصد بتلك القابلية معقولة استصلاحها اقتصادياً وليس امكان استصلاحها هندسياً - يمكن النظر اليها كمشاريع متعطشة للموارد وتنافس عليها . تحدد طبيعة تلك المشاريع

وبنيانها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية . ولنستعرض بعض تفاصيل تلك العوامل .

بالنسبة لمجموعة معينة من الموارد تم حصرها كما ونوعا فى نطاق فترة زمنية تحددها مدة استخدامنا لتلك الموارد هناك اعتبارات متعددة يمكن مقابلتها لتلك الموارد لتحديد مواقع وطبائع ومساحات الارض المستصلحة . هذه صورة عامة تضم كثيرا من التفاصيل التى تملئها الظروف الادارية والتكنولوجية لعملية الاستصلاح .

فى بلد تتحدد فيه مساحة الاراضى الزراعية بصفة عامة بكمية مياه النهر التى يمكن الاستفادة منها مثل الاقليم المصرى ، يؤخذ فى الاعتبار مورد مياه النهر المتاحة كعامل محدد . هذا وإتاحة هذا المورد ينطوى على عملية انتاجية أولية ترتبط فيها عناصر الانتاج المختلفة وتختلف نسبها باختلاف ظروف طرق الاستفادة من المياه . تحدد تكاليف عناصر الانتاج المستخدمة فى تلك المرحلة التكاليف الاجمالية لعملية إتاحة المياه التى تنخفض الى تكاليف صافية اذا ما استفيد من مشروع المياه فى اقامة مشاريع أخرى مكمله Supplementary Projects مثل الاستفادة من انشاء وتعليه إ الخزانات فى توليد وزيادة اتقوى الكهربائية .

هذا ولا يمكن بسهولة تحديد الكمية المتاحة من هذا المورد اللهم الا - كما سبق القول - اذا أطلقنا العنان لعنصرى رأس المال والخبرة الفنية وعندئذ يمكننا الحصول على الحد الاقصى للكميات السنوية من المياه الواردة للاقليم . ولا بأس من معرفة هذا الحد الاقصى الذى يتحدد نتيجة لحسابات هندسية والذى ينظر له الاقتصادى كما ينظر لمدى الزيادة فى الوزن لحيوان المزرعة ذى السلالة المعينة التى يمكن أن يكتسبها بالتغذية بغض النظر عن التكاليف أو سعر الوحدة من الانتاج . فلا بد اذن للتحديد لإقتصادى لكمية المياه التى يمكن الاستفادة منها أن نأخذ فى الاعتبار - بعد ضمان الحصول على عناصر الانتاج المحلية والمستوردة - تكاليف المشروع وكذا القيمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأراضى المستصلحة المضافة .

يؤدى بنا ذلك الى طريقة معينة فى النظر الى المشكلة وهى اعتبار جميع العوامل الرئيسية التى تؤثر فى قراراتنا واختبار تلك العوامل بطريقة آنية Simultaneous كى لا نحدد كمية معينة ولتكن المياه قبل أن نأخذ فى الاعتبار كميات أخرى تتأثر وتؤثر فى الوقت نفسه على كمية المياه مثل مساحات وأنواع الأراضى القابلة للاستصلاح . ولذلك فاننا بعد ما نقوم بالحصر الهندسى والتكنولوجى ، وهذا يمكن البت فيه بدرجة كبيرة نسبيا من الدقة والسهولة ، لا يمكن فصل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتناول كل منها أو كل مكون من مكوناتها على حدة بل يجب النظر إليها جميعا فى وقت واحد

مع تحديد الدولة لاهداف معينة (تؤثر على تصرفات الفرد كما سبق ذكره) تنعكس فى صورة قيم أو درجات من الاهمية تعطى لكل اعتبار من الاعتبارات السابقة وكذا مكونات تلك الاعتبارات . ربما أمكن بذلك اجراء عملية تصحيح مستمر . Iteration Process لخطه الاستصلاح تقربنا من الوضع المثالى تحت ظروف معينة كلما استمر التصحيح وذلك عن طريق وضع حدود لكل اعتبار فى ضوء الاعتبارات الأخرى وتعديل تلك الحدود بالزيادة أو النقصان كلما أطلقنا العوامل المقيمة بأوزان حددها المجتمع .

وإذا ما استعرضنا أنواع الاراضى القابلة للاستصلاح فى مصر بصورة عامة نوجدنا أن نوع الارض مرتبط الى حد ما بالموقع الجغرافى . فمن المعروف أن معظم الاراضى الملحقة تقع فى شمال الدلتا ومعظم الاراضى الرملية تقع على حواف الوادى . يؤدى هذا الارتباط العام الى ارتباط فى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بأنواع الاراضى من جهة مع نظائرها المتعلقة بمواقع تلك الاراضى من جهة أخرى .

يؤثر مثلا الموقع الجغرافى للارض فى سهولة أو صعوبة ضمان موارد الرى والصرف وبالتالي يؤثر على التكاليف . كما يؤثر على حجم وتكاليف شبكة الطرق وتكاليف بناء القرى لاختلاف احتياجاتها من المواد الخام وسهولة الحصول عليها من مكان الى آخر . كما وأن موقع منطقة الاستصلاح بالنسبة للقرى وتوزيعها ودرجة كثافة السكان فيها والاضاع الحيازية السائدة بها الى غير ذلك من العوامل التى تحدد علاقة السكان بالارض - يؤثر هذا الموقع تأثيرا معنويا على سهولة جذب اليد العاملة فى مرحلتى الاستصلاح والتعمير . هذا الى أن تسويق الانتاج المنتظر وبالتالي نوع المحاصيل يتحددان الى درجة كبيرة بموقع المنطقة مع حالة شبكة الطرق وربطها بأماكن الاستهلاك أو التصدير . كما أن تعمير منطقة معينة وبالتالي استصلاح ارض ذات طبيعة معينة قد يكون له فى بعض الاحيان أهمية استراتيجية عظمى من الوجهة الحربية وقد يقتضى انشاء ونمو صناعة كبيرة فى منطقة نائية عن العمران تحويل بعض الاراضى الى اراض زراعية لتسهيل عملية تعمير تلك المنطقة واستقرار المجتمع بها .

بعض تلك الاعتبارات المستمدة من الموقع الجغرافى وغيرها قد تتعارض فى المدى القصير مع الهدف الاقتصادى لاختيار نوع معين من الاراضى لاستصلاحه ، ولكن اذا ما اختلفت الاهداف التى يحددها المجتمع فلا مجال للنقاش الا على أسس الاهداف المستحدثة .

اعتبارات اقتصادية :

والآن وقد استعرضت الاعتبارات العامة التى تتحول الى اعتبارات اقتصادية فى المدى الطويل يجدر بنا أن نتناول العوامل الاقتصادية المباشرة أو المؤثرات التى اعتاد السامع التعرف عليها كمؤثرات اقتصادية .

إذا ما تساوت الظروف الخاصة بمعدل دفع الموارد الى الاراضى الخام المراد استصلاحها وبنوع الانتاج المنتظر بما فى ذلك إلمنافع الاجتماعية والسياسية أصبح طول الفترة اللازمة لتوصيل الارض الى المستوى الحدى « تساوى الايراد الكلى مع التكاليف الكلية للانتاج الزراعى » وما يتضمنه عامل الزمن من اعتبارات كسعر الفائدة والتفضيل الزمنى وهكذا ، أصبح طول تلك الفترة عاملا محمدا للبدء باستصلاح نوع معين من الاراضى دون الآخر . وإذا ما تباينت الظروف الخاصة بنوع انتاج السلع الزراعية قد يفاضل الشخص بين تلك الظروف من جهة وبعض الاعتبارات الاجتماعية من جهة أخرى مثل الرغبة فى سرعة القيام بعمل جزئى لمشكلة ازدحام السكان فى الريف نظرا لخطورة المشكلة وعدم قابليتها للانتظار فترة طويلة . وقد تكون خطورة تلك المشكلة ناشئة عن تحويل مفاجئ لبعض الاراضى من استعمال زراعى الى استعمالات أخرى مثل انشاء الطرق أو المصانع أو المساكن أو المطارات أو غيرها . فنوع الاراضى الذى يستجيب بسرعة مناسبة لعمليات الاستصلاح بصرف النظر عن تفضيل نوع من الانتاج الزراعى عن الآخر قد يحظى بالاختيار الاول فى تلك الحالة .

وإذا ما تساوت الظروف الخاصة بالتكاليف اللازمة للاستصلاح الحدى للاراضى بما فى ذلك عامل الزمن بمتضمناتها كعنصر من عناصر التكلفة ، فهناك بعض النقاط التى يجب أن تدرس لتحديد قراراتنا .

أولا - تكاليف ومعدل سرعة تثبيت العناصر الغذائية للاراضى سنة بعد أخرى - أى اتجاه نتائج عملية تحسين الاراضى على مر الزمن بعد فترة الاستصلاح الحدى .

ثانيا - نوع الاراضى المستصلحة وسهولة أو صعوبة المحافظة على خصب التربة مع تساوى ظروف المنتفعين . اذ قد يؤدى نقص رأس المال لدى المنتفع وضعف الجهاز التسليفى الى استهلاك التربة وعدم القدرة على صيانة منشآت الارض .

ثالثا - نوع المحاصيل المراد انتاجها لتتنسق مع السياسة الانتاجية الاستهلاكية للدولة - هل هناك نقص يراود استكماله فى نوع أو أكثر من المحاصيل الغذائية ؟ أم يراود انتاج (محاصيل زراعية تحويلية لازمة لنهضتنا الصناعية) يتحدد نوع الانتاج الزراعى بنوع التربة المستصلحة مما يؤثر فى قراراتنا .

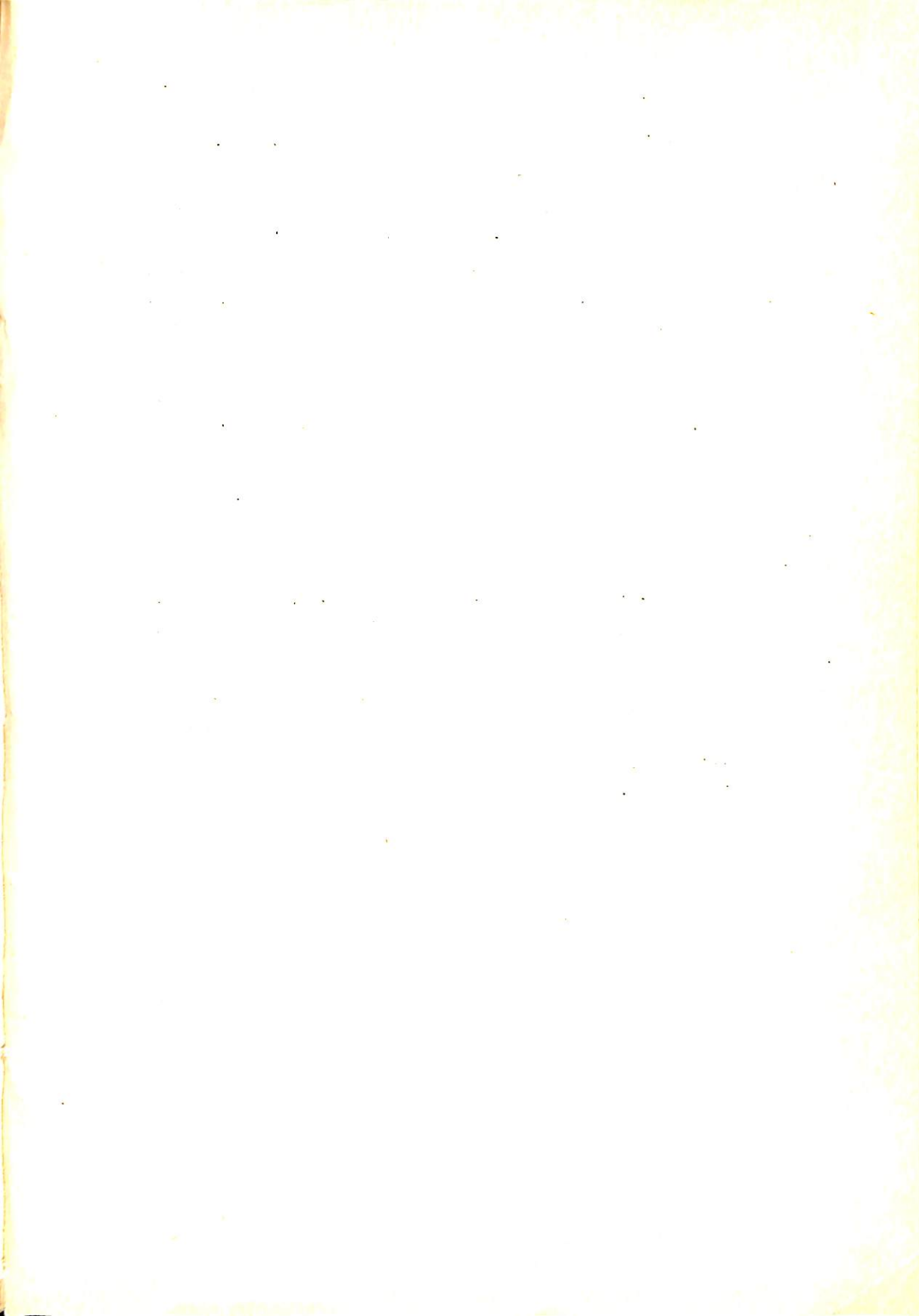
رابعا - قد يقتضى الامر تعديلا فى السياسة الاستصلاحية بعد البدء فعلا فى التنفيذ - يؤثر ذلك فى حكمنا مما يجعلنا نفضل استصلاح الاراضى التى لها ظروف تميزها عن غيرها بالمرونة فى امتصاصها لكميات مختلفة من الموارد

بحيث يمكن تحويل الموارد - التى تعتبر فى هذا المعنى كتكاليف متغيرة - الى اراضى أو مشاريع أخرى متى تقرر ذلك دون تكبد خسائر كبيرة تنتج عن ضخامة المنشآت الثابتة وعدم مقدرتها على التحول . قد يكفل لنا أسلوب استصلاح الاراضى تلك المرونة الى حد ما اذا جزئت المساحة المراد استصلاحها الى أجزاء تتناسب مساحة كل منها مع حجم المنشآت الثابتة الذى يضمن لنا مستوى معيناً من المرونة يتحدد بمدى ما نتوقعه من تعديل فى سياسة توجيه الموارد المستعملة . غير أنه من المهم أن نوفق بين المرونة التى نشدها وكفاية عملية الاستصلاح التى ترتفع على حساب مقدرة الموارد على التحول اذ أن المعروف بصفة عامة أن المرونة فى الانتاج تتعارض مع الكفاية الانتاجية للموارد . يجب اذن أن نوازن بين درجة احتمال وتاريخ وأهمية حدوث ما نتوقعه من تعديل فى سياسة توجيه الموارد المستعملة وبين الكفاية الانتاجية الضائعة نتيجة تمسكنا بمستوى معين من المرونة .

وعلى العموم فاذا ما أدت السياسة التخطيطية الاقتصادية العامة للدولة الى تخصيص كمية محددة من موارد معينة لعمليات استصلاح الاراضى فلا بد من اختيار تلك الاراضى الذى يتمشى ما ينتظر أن تقدمه من منافع مختلفة مع أهداف الدولة من خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية على أن يبدأ بالارض التى تستنزف كمية أقل من الموارد اذا ما تساوت المنافع المنتظرة أو التى تفوق منافعها المنتظرة غيرها من الاراضى اذا ما تساوت فى استنزاف الموارد .

دكتور عمر وهبى

كلية الزراعة - جامعة القاهرة



تمويل صناعة التعدين في الاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة

بقلم
فاروق البقرى

سكرتير عام غرفة المناجم والمحاجر والبترو
ومدير الشؤون الاقتصادية والقانونية العامة
بانحد الصناعات المصرية

ما زالت الثروة المعدنية كنزا خفيا مجهول القيمة • ونظرة واحدة الى ما بلغته صناعة التعدين فى كثير من بلدان العالم تثبت أن هذه الصناعة فى مصر ما زالت فى حاجة الى الكثير من الجهود لتتبوأ مكانتها الملائمة كمصدر هام من مصادر الدخل القومى وكأساس لبناء النهضة الصناعية يوفر لها ما تحتاجه من خامات •

ويعزى ببطء التطور فى صناعة التعدين قبل عام ١٩٥٢ الى كثير من العوامل السياسية والاقتصادية التى كانت تسود البلاد - وهى عوامل تبلورت من الناحية الظاهرية فى شكل صعوبات ذات طابع تشريعى أو ادارى أو مالى أو جغرافى وقفت جميعها سدا منيعا يعوق هذا التطور • فلما جاءت الثورة وضعت فى قمة أهداف سياستها الداخلية زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة ، ومن ثم بدأ الاهتمام بتصنيع البلاد بوجه عام والاهتمام بصناعة التعدين بوجه خاص •

وقد أخذ الاهتمام فى بدايته شكل الدراسة ، دراسة الظروف التى كانت تحد من أعمال الكشف والبحث عن الثروة المعدنية واستغلالها • فقام المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى أعوام ١٩٥٣ و٥٤ و١٩٥٥ ومن بعده وزارة الصناعة منذ منتصف عام ١٩٥٦ حتى الآن بدراسة شاملة لهذه الظروف انتهت الى توصيات عديدة نفذ منها البعض وما زال البعض الآخر ينتظر دوره فى الوقت المناسب •

وقد كان تمويل مشروعات الثروة المعدنية بوجه عام من المسائل التى شغلت وما زالت تشغل اهتمام المسؤولين باعتبار أن هذا التمويل من أهم العوامل التى وقفت حائلا دون التوسع فى أعمال البحث والاستغلال حتى نهاية عام ١٩٥٦ •

وقبل أن نتطرق الى بحث هذا الموضوع تفصيلا نرى من اللازم أن نلقى نظرة على بعض الأرقام الخاصة بتطور رأس المال المستثمر فى صناعة التعدين حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

جدول رقم ١ رأس المال المستثمر فى صناعة التعدين

(بما فى ذلك الملح وعدا خامات الوقود) من ١٩٣٨ - ١٩٥٧

٣١ ديسمبر	المصدر	المدفوع	عدد العمال
١٩٣٨	٧٦٢ر٠٠٠	٧٢٥ر٩٨٠	٢٨٠٠
١٩٤٧	٨٣٠ر١٢٥	٨٠٠ر١٢٥	٤٠٠٠
١٩٥٢	٢ر١٧٧ر٧٨٠	١ر٦٥٥ر٢٨٠	٦٨٠٠
١٩٥٣	٢ر٢٧٧ر٧٨٠	١ر٧٥٥ر٢٨٠	٦٩٥٤
١٩٥٧	٤ر٥١٥ر٥٠٠	٣ر٣٥٧ر٧٠٠	٧٩٥٣

جدول رقم ٢

تقسيم عدد المنشآت التعدينية « عدا الملاحات » الى فئات (أ)
بحسب رؤوس أموال المصدرة فى ٣١/١٢/١٩٥٧

(أ) أقل من ١٠ آلاف جنيه	٥	٢٠ر٠٠٠
(ب) من ١٠ آلاف جنيه الى ٢٠ ألف جنيه	٣	٤٥ر٠٠٠
(ج) أكثر من ٢٠ ألف الى ٥٠ ألف جنيه	٦	٢٥٥ر٠٠٠
(د) أكثر من ٥٠ ألف الى ١٠٠ ألف جنيه	٦	٥١٨ر٠٠٠
(هـ) أكثر من ١٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف جنيه	٥	١ر٤٤٥ر٠٠٠
(و) أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه	٣	١ر٩٥٠ر٠٠٠
مجموع (هـ و)	٨	٣ر٣٩٥ر٠٠٠

ومن تحليل البيانات التى يتضمنها الجدول رقم ١ نخرج بالحقائق الآتية :

- ١ - انه رغم زيادة عدد منشآت التعدين فى الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٥٢ زاد رأس المال المستثمر فى صناعة التعدين وكله مال خاص الى ٣٠٠ ٪ تقريبا . وذلك بسبب ارتفاع أرباح الشركات المحولة الى رأس مال . مما يدل على ما يصحب استثمار الاموال فى صناعة التعدين من نجاح .

(١) يتضمن البيان الافراد وشركات الاشخاص وعدد المنشآت التعدينية المملوكة لهم . يبلغ مجموع رأسمالها جميعا حوالى ١٥٠ر٠٠٠ من الجنيهات .

٢ - ان الزيادة فى رأس المال المستثمر فى صناعة التعدين فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ والتي بلغت ٢٢٣٧٧٢٠ جنيها تمثل رؤوس أموال المشروعات التعدينية الجديدة التى قامت خلال الفترة المشار اليها ويبلغ نصيب الدولة منها ١٦٠٠٠٠٠ جنيها ، أى حوالى ٦٠ ٪ تقريبا وذلك بالاضافة الى قيامها بشراء بعض المنشآت التعدينية الاجنبية التى كانت تحت الحراسة . والباقي يمثل رأس مال خاص وطنى واتجه الى هذه الصناعة لثقتة فى الجهود المبذولة لخلق بيئة استثمارية ملائمة خصوصا بعد انشاء وزارة جديدة للصناعة .

ومن الجدول رقم ٢ يتضح :

١ - ان الجزء الاكبر من رأس مال صناعة التعدين ، أى حوالى ٨٠ ٪ منه مستثمر فى المنشآت التى يزيد رأس مالها على ١٠٠ ألف جنيه والتي لا يجاوز عددها الثمانية أى حوالى ثلث عدد المنشآت التعدينية .

٢ - ان ثلث عدد المنشآت التعدينية لا يزيد رأس مال أى منها عن ٢٠ ألف جنيه والثلث الآخر من عدد المنشآت لا يزيد رأس مال أى منها على ١٠٠ ألف جنيه .

٣ - أن ثلثى عدد المنشآت التعدينية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولا تملك أكثر من ٢٠ ٪ من رأس المال المستثمر .

من كل ما تقدم يخلص :

١ - ان صناعة التعدين صناعة مربحة بدليل أن الزيادة فى رأس المال فى الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢ أتت بطريق التمويل الذاتى للمنشآت القائمة .

٢ - ان رأس المال الخاص الوطنى أقبل على هذه الصناعة اقبالا ظاهرا بعد قيام الثورة وهو على ثقة فى المحاولات التى بذلها مجلس الانتاج والتي بذلتها وما زالت تبذلها أيضا وزارة الصناعة لخلق بيئة استثمارية ملائمة .

٣ - ان دخول الدولة ميدان التعدين خصوصا بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية فى سنة ١٩٥٧ كان يقصد تحقيق غرضين أولهما شراء المنشآت التعدينية التى كانت موضوعة تحت الحراسة ، والثانى القيام بالعمليات التعدينية الواسعة النطاق التى عجز رأس المال الخاص أو أحجم عن القيام بها رغم أهميتها للاقتصاد القومى وذلك مثل المشروعات التعدينية الخاصة بصناعة الحديد والصلب والالمانيت مثلا .

٤ - ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة التى تمثل ثلثى عدد المنشآت التعدينية لا تملك جميعا أكثر من ٢٠ ٪ من رأس المال المستثمر فى صناعة

التعدين • وأن المنشآت المملوكة لافراد أو لشركات أشخاص لا تملك أكثر من ٣٥ ٪ تقريبا من هذا المال •

ورب سائل يسأل بما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه المنشآت التعدينية الصغيرة والمتوسطة فى مستقبل صناعة التعدين بالبلاد ؟ وهل هناك احتمالات لزيادة النسبة التى تملكها هذه المنشآت لمجموع رأس المال المستثمر فى الصناعة ؟ وهل من المصلحة أن تشجع الدولة هذا النوع من المنشآت بتوفير ما تحتاج اليه من مساعدات وأهمها المال اللازم لها سواء فى شكل المساهمة المباشرة أو فى شكل القروض بأنواعها • أم من الأفضل للدولة أن تجنب نفسها مخاطر هذا التمويل وتشجع على قيام شركات كبيرة برؤوس أموال ضخمة ولو اقتضى ذلك أن تكتتب فيها بكامل أو بأغلبية رأس المال ؟ •

والاجابة على الاسئلة المتقدمة لا بد من الوقوف عند الظروف المحيطة بصناعة التعدين فى مصر بوجه عام وبالمنشآت الصغيرة أو المتوسطة بوجه خاص •

أ) أثبتت كل الدراسات التى أجرتها وزارة الصناعة أخيرا أن ثمة عوامل اقتصادية وجغرافية وعلمية حالت دون أن تتخذ صناعة التعدين الشكل الذى تطورت اليه فى كثير من الدول الأخرى ويمكن تلخيص هذه العوامل بما يأتى :

١ - عدم توافر الخرائط الطبوغرافية بالنسبة الى مناطق كثير لها أهميتها من الوجهة التعدينية • وعدم توافر الخرائط والتقارير الجيولوجية المفصلة عن الصحارى المصرية - وعن قصور الأبحاث التعدينية عن تبيان أماكن الخامات وعن تقدير كمياتها وأنواعها ومدى امتدادها تحت سطح الأرض لتقرير صلاحيتها للاستخراج وأصلح الطرق لاستغلالها واستخلاصها وعدم توافر المعامل والأجهزة وقلة الفنيين •

٢ - قسوة ظروف الطبيعة فى المناطق المشار إليها وعدم توافر المياه والطرق ووسائل المواصلات الصالحة •

وكان من الطبيعى لاي منشأة تعمل فى هذه الظروف أن يكون لديها بADE الذى بدء الامكانيات المالية والفنية التى تمكنها من القيام بجميع العمليات اللازمة للبحث من جهة ثم لاقامة مشروع استغلالى مستقر بما يحتاج اليه من معدات ومنشآت ومرافق من جهة ثانية • ونتيجة الاستغلال بعد ذلك تدعو للتفاوض طالما أن عمليات البحث قد أسفرت عن العثور على الخام بكمية تسمح بالاستغلال المربح •

ونظرا للموقف السلبي الذى كانت تقفه الحكومات قبل الثورة فى هذا الميدان لم يكن من المستطاع على أية منشأة أن تقوم بالأعباء المتقدمة بالقدرة

الانلازم لنشاطها • الا اذا توافرت لديها الامكانيات المالية والفنية والحافز الخاص للمغامرة بالمال ولم يتوافر ذلك الا للشركات الاجنبية وحدها ، بل وكانت السياسة المعمول بها فى ذلك الوقت تهدف الى جعل هذا الميدان وقفا عليها وصرف المستثمرين المصريين الى الزراعة أو غيرها من أوجه الاستثمار - وكانت هذه الشركات الاجنبية تجد ما تحتاج اليه من المال فى أى وقت تطلبه • وأمامها الامتيازات تذلل لها العقبات التشريعية والادارية ، وأمامها الاسواق الخارجية لتصريف الخامات المستخرجة من البلاد بأقل تكلفة ممكنة فى ضوء سياسة تجارية مرسومة •

أما القلة من المصريين الذين ساعدتهم ثقافتهم أو ظروف وظائفهم أو معيشتهم على ادراك أهمية الكنوز المدفونة فى باطن الارض وحملتهم على التفكير فى الاقدام على الكشف عنها واستغلالها فقد كان من الصعب عليها أن تواجه هذه الاعباء المالية التى يحتاج اليها أى مشروع تعدينى مستقر وعلى نطاق واسع ولم يكن أمام هذه القلة الا سبيلين - أولهما الاكتفاء بالمشروعات التعدينية الصغيرة التى تدر ربحا عاجلا أو فى مدى قصير بأبسط وسائل الانتاج وبأقل التكاليف ومثل هذه المشروعات لا تحتاج الى رأس مال كبير وتحتاج لزمن محدود يرتبط بكميات الخام التى يتسنى إستخراجها والتى قد تكون جاهزة فوق سطح الارض داخل مساحة عقد الاستغلال أو ترخيص البحث • والسبيل الثانى كان السعى الى مشاركة الغير سواء بتكوين شركات أشخاص أو شركات أموال ذات رؤوس أموال كبيرة نسبيا تكفى لتزويد المشروع بحاجته من المال الثابت والوسائل سواء قدم هذه الاموال مصريون أم أجانب ولم يكن هذا بالامر اليسير فى كثير من الاحيان بسبب انصراف أصحاب الاموال من المصريين الى استغلالها فى الزراعة أو البناء وحرص الاجنبى فى الغالب على الاستئثار بالجزء الاكبر من رأس المال أو الادارة أو الانفراد بهما •

ب) لذلك كان من الطبيعى فى عهد حكومة الثورة أن تضع الجهات المسؤولة وعلى الاخص وزارة الصناعة بعد انشائها - نصب أعينها ضرورة أن تقوم الدولة نفسها باعداد الخرائط والابحاث المختلفة ووضعها تحت تصرف الباحثين وأن تقوم أيضا بتوفير الخدمات والمرافق التى تعتبر عبئا على الباحث والمستغل تقتطع جانبا هاما من موارده المحدودة •

وكان على الدولة أيضا أن تتجه لتوفير وسائل التمويل المناسبة لمن يحتاج اليها من الباحثين والمستخدمين • كما أن عليها أو تزيل جميع العقبات التى من شأنها الجد من نشاطهم وهو الطريق الذى سارت فيه فعلا وزارة الصناعة منذ انشائها •

ج) واذا كانت الدولة قد رأت أن من المناسب قيامها مباشرة بالمشروعات التعدينية التى تحتاج إلى رأس مال كبير والتى يعجز أو يحجم عن القيام بها

رأس المال الخاص فإن هناك الكثير من المناطق والكثير من الخامات التي لا تحتاج الى اضطلاع الدولة بالبحث عنها واستغلالها لصالح كمياتها أو عدم حاجتها لمشروع كبير ولا تسمح المسافات الشاسعة التي تفصل بين بعضها البعض بقيام مشروع واحد لها . هذا فضلا عن عدم وجود الموارد اللازمة لدى الدولة للاضطلاع بجميع أوجه النشاط التعدينى فى البلاد .

د) ثم ان المشروعات التعدينية الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تتحول الى كبيرة اذا وجدت مصادر التمويل اللازمة لتجديد معداتها وتوسيع أوجه نشاطها فى شكل قروض متوسطة أو طويلة الاجل طالما تأكدت صلاحية المشروع الذى تقوم به أى منها من الناحيتين الاقتصادية والادارية .

هـ) وثمة اعتبار له أهميته الحيوية هو أن النهضة الثقافية الملحوظة بالبلاد ينتظر أن تؤدي الى تخرج عدد ضخم من خريجي المعاهد الصناعية والهندسية والفنية فى السنوات القليلة المقبلة . وهؤلاء هم فئة رجال الغد فى الصناعة - الغد الذى تستطيع أن تملأ فيه الدولة الفراغ فى التمويل وتوفر فيه للأفراد إلجو الملائم للمخاطرة بمواردهم المحدودة والاستفادة بسواعدهم وعلمهم فى هذا الميدان فى ظل أنظمة تعاونية تشجع على قيامها - من هؤلاء الخريجين ستكون نواة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبجهودهم تتحول هذه الى مشروعات كبيرة وفيها أيضا مجال التكوين والتأهيل للمستقبل بالنسبة لهم وللأجيال القادمة .

و) أما المشروعات الكبيرة فأمرها سهل ميسور فإن ثبات مركزها الاقتصادى والمالى وحسن تنظيمها يكفل لها الحصول على ما تحتاج اليه من الاموال خصوصا اذا كانت الدولة تساهم فيها أو تقوم بضمائها .

التسليف فى صناعة التعدين

عرضنا فيما تقدم للظروف التى أحاطت بتمويل صناعة التعدين قبل الثورة وبعدها - ولن نقف طويلا عند التمويل عن طريق المساهمة مباشرة فى هذه الصناعة سواء تمت المساهمة بمعرفة الدولة نفسها أو بمعرفة أفراد بناء على ما يتوافر لديهم من وعى تعدينى يحفزهم لدفع مدخراتهم فى مشروعات هذه الصناعة ومما تقدمه الدولة لها - أى المشروعات - من مزايا تقوى مركزها المالى أو الادبى .

أما ما نقف عنده فهو تمويل المشروعات التعدينية عن طريق القروض . وهذه المشروعات اذا احتاجت الى الاقتراض فانما يكون ذلك فى مرحلة الاستغلال وهى المرحلة التى تعقب انتهاء عمليات الكشف والبحث وإثبات وجود خام المعدن بكميات تسمح باستغلاله تجاريا .

وعلى ذلك يفترض ابتداء قيام المعدن بالكشف والبحث على نفقته ، أى أن يبدأ نشاطه التعدينى بمبلغ من المال يفى على الأقل بذلك ولا يتصور أن يلجأ الى الدولة الا للحصول على الخرائط أو المعلومات التى تمكنه من البدء فى الكشف أو البحث . وإن كان من المتصور أن تعتمد الدولة فى سبيل تشجيع الكشف أو البحث عن المعادن أو عن بعض الخامات التى يكون لها أهمية معينة من الناحيتين الاقتصادية أو الاستراتيجية الى استخدام بعض التدابير المالية والفنية المناسبة كما تفعل بعض الدول .

أما فى مرحلة الاستغلال فالمشروع التعدينى قد يحتاج الى القروض ذات الفائدة المخفضة للقيام بالعمليات الآتية :

١ - قروض طويلة الاجل (من ١٥ الى ٢٠ سنة أو عمر المنجم أيهما أقل) لتجهيز منجم جديد بما يلزمه من موجودات ثابتة مثل معدات الاستخراج والتحليل والفصل والتركيز وتوليد الكهرباء .

٢ - قروض متوسطة الاجل (من ٥ الى ١٠ سنوات) لمشروعات قائمة تمكنها من تجديد معداتها أو للتوسع فى الانتاج أو للقيام ببعض المرافق اللازمة له .

٣ - قروض قصيرة لإجل (من سنة الى سنتين) لسد احتياجات التشغيل لفترة من الزمن يفتقر خلالها المشروع لأموال سائلة .

ويمكن القول بأن صناعة التعدين لم تفد حتى الآن من المجهودات الكبير التى بذلتها حكومة الثورة لدعم الائتمان الصناعى عن طريق تقوية البنك الصناعى .

وقد قام اتجاه لدى المجلس الدائم لتنمية الانتاج الإقليمى فى الربع الاخير من عام ١٩٥٥ وأوصت فعلا لجنة التعدين والبتروى بالمجلس بالعمل على ايجاد نظام خاص لاقرض المنشآت التعدينية ، وقام البنك الصناعى تمشيا مع ذلك الاتجاه بدراسة امكانياته الخاصة بذلك . وانتهى الى قيام بعض صعوبات فى هذا الشأن يمكن تلخيصها فى الآتى :

١ - ان نظام البنك يستلزم تقديم ضمان عيني للقرض الممنوح بالنسبة للمقروض المتوسطة وطويلة الاجل - وأن الآلات ووسائل النقل وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم لا تصلح ضمانا للقرض اذ تقضى أحكام تشريع المناجم للعمول به بعدم جواز الحجز على هذه المعدات ما دام هذا التخصيص قائما .

٢ - ان سعر الفائدة التى يتقاضاها البنك على القروض التى يمنحها مرتفعة نسبيا اذ تتراوح بين ٥٥ ٪ و ٦٥ ٪ وهى تصل فعلا الى أكثر من ذلك باضافة المصروفات والاعباء الاخرى المتعلقة بعقد القرض ولا يستطيع البنسك تخفيض

الحد الأدنى من الربح المضمون لمساهميته بواقع ٣٥ ٪ من رأس المال - كما أنه يؤدي عن رأس ماله المقترض بضمان الدولة فوائد تتراوح بين ٣ ٪ بالنسبة لقروضه من البنك المركزي و ٣ ٪ بالنسبة لقروضه من صناديق التأمين والادخار الحكومية - وكذلك الضرائب والإحتياطيات والمخصصات القانونية والمصروفات العمومية والادارية .

وقد اقترح البنك الصناعى فى الدراسات التى قام بها :

أولا - للتغلب على المشكلة الخاصة بصلاحية الآلات والمعدات كضمان :

اتباع نظام البيع بالتقسيط فيقوم البنك بشراء الآلات والادوات اللازمة ثم يبيعها للمستغل بالتقسيط مع الاحتفاظ بملكيتها لحين تمام سداد الاقساط . وبذلك تفقد هذه الآلات شرطا أساسيا من شروط اعتبارها عقارات بالتخصيص - (و هو الشرط الخاص بدخولها فى ملكية مالك العقار وبقاؤها كذلك طوال فترة الاستغلال) - وتزول عنها طوال فترة سداد الاقساط الحصانة المقررة بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر .

ثانيا - للتغلب على سعر الفائدة المرتفع نسبيا :

تخصيص رصيد معين تقدمه الدولة لاقرض الصناعات التعدينية بفائدة زهيدة .

ونحن مع تسليمنا بسلامة الاقتراحين المتقدمين من الناحيتين النظرية والقانونية ومع تقديرنا لكفاية الجهاز الحالى للبنك الصناعى نرى أن تتولى عملية اقرض المشروعات التعدينية مؤسسة تنشأ خصيصا لذلك للأسباب الآتية :

أولا - ان قيام البنك الصناعى بدور البائع فى عملية البيع بالتقسيط سيلقى عليه التزامات من نوع خاص أهمها الالتزام بالضمان - ضمان صلاحية المعدات والآلات وسلامتها من العيوب والرجوع على بائعها له أو منتجها . وهذا يقتضيه خصوصا مع اتساع العملية الاستعانة بعدد من المهندسين والخبراء المتخصصين فى آلات ومعدات التعدين وتقدير أسعارها وتتبع ما يطرأ على صناعاتها من أساليب التحسين والكفاية والإشراف على تركيبها وتجربتها وتدريب من يلزم من الفنيين على ادارتها أو استعمالها .

ولا نعتقد أن البنك لديه لإستعداد للاضطلاع بهذا العبء من أجل صناعة واحدة حتى مع التسليم بأهميتها للاقتصاد القومى .

ثانيا - ان استكمال المشروع التعدينى لعناصر النجاح من أهم شروط الاقراض - وذلك يستلزم تثبيت المؤسسة مانحة هذا القرض من جدية المشروع

وثبوت توافر الخام بكميات تسمح بالاستغلال على وجه مربح ووجود برنامج مدروس للانتاج والتسويق لدى المرخص له بالاستغلال - وكل هذه الامور. تتطلب مراجعة خبراء فنيين فى الاعمال التعدينية والجيولوجية وفى الاهمية السوقية للخام للبيانات التى يقدمها المعدن .

ولا يتوقع أن يتم ذلك بالدرجة المطلوبة من الكفاية الا اذا تم الاقراض بمعرفة هيئة متخصصة مزودة بمثل هؤلاء الخبراء يشعرون بحكم عملهم بها وتبعيتهم لها بالمسئولية الكاملة عن جميع الاعمال التى يؤدونها .

ثالثا - ان منح القروض قصيرة الاجل بضمان الخامات المستخرجة والمعدة للتشوين مثلا قد يترتب عليه وضع البنك - لو قام بمنح هذه القروض على نطاق واسع - أمام مشاكل تسويقها فى الخارج . وهذه قد تكون أقدر منه عليها مؤسسة متخصصة .

الشكل المقترح للمؤسسة التى تقوم باقراض المشروعات التعدينية :

اذا انتهينا الى ضرورة قيام مؤسسة متخصصة فى هذا الاقراض فما هو الشكل الذى تتخذه مثل هذه المؤسسة ؟

١ - لا نعتقد أن شكل الشركة المساهمة يصلح لمثل هذا المشروع لان التزام الشركة بتوزيع ارباح على مساهميها وبدفع الضرائب وتخصيص الاحتياطات وتغطية المصروفات الادارية يضعها أمام نفس الصعوبة التى تعترض البنك الصناعى الذى يتخذ شكل شركة مساهمة تملك الحكومة ٥١ ٪ من أسهمها .

٢ - نعتقد أن شكل المؤسسة العامة يصلح للمشروع ويمكن أن يطلق عليها : مؤسسة لإقراض التعدين أو « صندوق الاقراض التعدينى » تشترك فى تمويلها الدولة (بمبلغ من الميزانية العامة مباشرة) وعن طريق المؤسسة الاقتصادية والبنوك التى تملكها أو تساهم فيها - والهيئة العامة للدعم . ولن يكون من المتيسر مساهمة الشركات فيها لانعدام الفائدة المادية التى تعود عليها من المساهمة فى المشروع .

٣ - تكوين جمعية تعاونية عامة للاقراض التعدينى - على أن تستثنى من أحكام قانون التعاون فيما يتعلق بحظر دخول الشركات فى عضويتها - تساهم فى رأس مالها المؤسسة لإقتصادية والهيئة العامة لدعم الصناعة - وشركات التعدين والافراد - والنقابات المهنية والعمالية الخاصة بقطاع التعدين .

وعنصر المصلحة واضح بالنسبة للدولة والهيئات العامة وشركات التعدين والافراد . أما النقابات المهنية والعمالية فلها مصلحة مباشرة فى ازدهار

صناعة التعدين وتقوية المنشآت التعدينية إلتى تعتبر مورد رزق لأعضائها من جهة كما أن من المحتم أن أية جمعية تعاونية تكونها هذه النقابات من أعضائها فى المستقبل للقيام بعمليات البحث والاستغلال لضمان مورد رزق لأعضائها المتعطلين - سوف تفيد من قيام الجمعية التعاونية العامة للاقراض التعدينى •

فاروق البقرى

سكرتير عام غرفة المناجم والحاجر والبترول
مدير الشؤون الاقتصادية والقانونية العامة
بائحاد الصناعات المصرية

نقد الكتب

العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية : محاضرات ألقاها الدكتور محمد نبيب شقير ، على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمعهد الدراسات العربية العالمية التابع لجامعة الدول العربية فى العام الدراسى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .

« لكى يمكن فهم العلاقات الاقتصادية بين أى مجموعة من البلاد ، يجب تحديد الخصائص الرئيسية الداخلية لاقتصاد كل بلد منها . فالواقع أن العلاقات الاقتصادية الدولية ليست سوى نتيجة طبيعية للخصائص الاقتصادية الداخلية للبلاد الدخلة فى هذه العلاقات . فالعلاقات الاقتصادية الدولية انعكاس لنهياكل الاقتصادية الداخلية للبلاد التى تقوم بينها هذه العلاقات » . على هذا النحو يستهل المؤلف القسم الاول من دراسته ، وهو القسم الذى يفرد له لدراسة الوضع القائم حاليا للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية . والمؤلف يحدد هذه الخصائص الرئيسية بثلاث أولاها : هى تخصص البلاد العربية فى انتاج المواد الاولية ، والثانية : هى تخلف الصناعة وضعفها بصفة عامة ، والثالثة : ضالة الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى . ويرتب المؤلف على هذه الخصائص العامة خصائص أخرى فى نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية هى ضعف نصيب البلاد العربية فى التجارة الدولية الكلية وتميز اقتصاديات البلاد العربية بأنها من اقتصاديات المحصول الواحد ، وكونها اقتصاديات تابعة من الناحية النقدية والناحية المصرفية وناحية الاستثمارات الاجنبية ثم كونها ، ولعل هذه هى أهم النتائج التى ينتهى إليها ، اقتصاديات متماثلة متنافسة « تتشابه فى هيكل تجارتها الخارجية من ناحية ، وفى اتجاه تلك التجارة من ناحية أخرى . فصادراتها كلها تتكون من مواد أولية صناعية غذائية ، أو كلاهما ، و وارداتها تتكون من المنتجات الصناعية الاستهلاكية ومن السلع الرأسمالية ومن المنتجات الغذائية التى قد لا ينتجها كل اقتصاد منها أو لا ينتجها بكميات كافية لاستهلاكه الداخلى . ومن حيث اتجاه التجارة ، تذهب النسبة الكبرى من صادرات البلاد العربية الى البلاد الرأسمالية النامية ، كما تأتى من تلك البلاد النسبة الكبرى من واردات البلاد العربية » .

والمؤلف . فى حرصه على ابراز الخطوط العريضة التى تلتقى عليها اقتصاديات البلاد العربية وتوحد بين قسماتها لا يغفل مع ذلك الفوارق التفصيلية التى تفرق بينها ، فاشتراكها جميعا فى التخصص فى انتاج المواد الاولية مثلا لا ينسبه أن منها ما يغلب على هيكله الانتاج الزراعى ، ومنها ما تمثل الزراعة جانبا هاما من نشاطه الاقتصادى الكلى ، ولكن يحتل البترول مكانا رئيسيا فى انتاجه القومى

الى جوار الزراعة ثم منها ما يمثل استخراج البترول أكبر قسط من نشاطه الانتاجي ، وخضوع هذه البلاد فى مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها الحديث للتبعية الاجنبية من الناحية النقدية لا ينفى أن هذه التبعية قد اتخذت صورا مختلفة تدرجت فى مدى شدتها وتولى الكاتب ايضاها فى سلسلة ويسر لا يتهيان الا لمن سيطر على تفاصيل هذا الموضوع سيطرة تامة تمكنه من اخضاع فوضى الواقع لمقتضيات العرض المنطقى .

والواقع أن من أهم ما يتميز به الكتاب الجالى ويجعل منه - لمدة طويلة - مرجعا لا غنى عنه فى موضوعه هو ذلك الحشد الحافل من المعلومات العسيرة المنال، التى تمكن المؤلف مع ذلك من جمعها بين دفتيه * ويتجلى ذلك بوجه خاص فى معالجة المؤلف للعلاقات الاقتصادية الحالية بين البلاد العربية وللسياسة التجارية التى تتبعها هذه البلاد وبصفة خاصة فى نطاق العلاقات الاقتصادية العربية ، فالمؤلف يدرس من واقع الاحصائيات ومن واقع خبرته بظروف المنطقة الاقتصادية على حد سواء تجارة كل بلد عربى على انفراد مع بقية البلاد العربية دراسة تؤكد ما سبق أن قرره من غلبة التماثل والتنافس بين اقتصاديات البلاد العربية ، اللذين يهيطان بالمبادلات التى تتم بينها الى حد ضئيل تزيد من ضآلته سياسة الحماية الجمركية التى تتبعها بعض هذه البلاد * على أن تقدير تنافس أو تكامل اقتصاديات مجموعة من البلاد يمكن بحق ، كما يقول المؤلف ، أن يقوم على مستويات متلاحقة من التعميم والتخصيص ، بحيث قد يعتبر اقتصادان متنافسين من وجهة نظر عامة جدا بحكم تخصصهما فى المواد الاولى ، ولكنهما يعتبران أقل تنافسا اذا نظرنا لأنواع السلع التى ينتجها كل منهما أو خصائص هذه السلع ومميزاتها ، وعلى هذا المستوى الجديد يلاحظ المؤلف مثلا أن الصفة التنافسية بين الاقتصاد السعودى وبقية الاقتصاديات العربية تكاد تكون منعدمة وأن أهم السلع التى يقوم عليها التصدير العراقى ليست من النوع الذى يضطلم بمنافسة فى أغلب البلاد العربية وبالعكس من النوع الذى تحتاجه هذه البلاد .

ويمهد المؤلف لدراسة السياسة التجارية فى نطاق العلاقات الاقتصادية العربية باستعراض أسس السياسة التجارية التى اتبعتها هذه البلاد بوجه عام فيبين أولا أن الاتجاه العام فى البلاد العربية منذ سنة ١٩٣٠ هو نحو الحماية والتدخل الحكومى ، ويستعرض ثانيا أدوات الحماية والتدخل فى بلد بعد الآخر ، ثم يقرر أن الاصل هو خضوع التجارة لقواعد الحماية والتدخل التى تتبعها كل بلد لكى ينتهى من ذلك إلى دراسة الاتفاقات الثنائية والجماعية التى حاولت البلاد العربية أن تحرر عن طريقها المبادلات التى تتم بينها، وهو لا يكتفى فى هذه الدراسة بالتسجيل التاريخى - وذلك وحده جهد لا يستهان به من الناحية العلمية - ولكنه يتناول هذه الاتفاقات بالتحليل مبينا مدى قصورها عن المساهمة فى تقوية الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية ومهدا بذلك

الطريق للقسم الثانى من كتابه ، وهو القسم « الإيصائى » الذى يخصه المؤلف لدراسة الأهداف التى يجب أن تستهدفها البلاد العربية من التعاون الاقتصادى والوسائل التى ينبغى عليها أن تتبعها لكى تتمكن من تحقيق هذه الأهداف .

ويحدد المؤلف أهداف التعاون الاقتصادى العربى برفع مستوى المعيشة لسكان البلاد العربية ، ومقاومة الانعكاسات الخارجية التى تضر بالاقتصادات العربية ، ومحاولة الاستفادة الى أقصى الحدود الممكنة فى نطاق المبادلات الدولية من القوة التى يخلقها تكتل هذه الاقتصاديات ومن الوضع الخاص التى تتميز به فى هيكل الاقتصاد العالمى ، والوقوف فى وجه إسرائيل ومقاومة خطرهما السياسى والاقتصادى الذى يهدد استقلال العرب وسيادتهم . ولم يأت تحديد هذه الأهداف اعتباطا وإنما يربطها المؤلف ربطا وثيقا بالتحليل الاقتصادى النظرى من جهة وبالتطور الاقتصادى الدولى من جهة أخرى . ولا يتسع المجال هنا لتتبع المؤلف فى جولاته الموفقة فى هذين الميدانين ، وإن كانت تجدر الإشارة مع ذلك الى البراهين التى يقدمها بين يدي الهدف الاول من أهدافه ، فهو يقرر « أن من غير الممكن لكل عربى أن ينمى اقتصادياته التنمىة الملائمة التى تؤدى لاجداث رفع معقول فى المستوى المعيشى لسكانه اذا لم يتعاون مع بقية البلاد العربية الاخرى فى تحقيق تنمية مشتركة تجمع كل تلك البلاد وفقا لخطة معينة » وذلك نظرا لضيق السوق الذى يحول دون الانتفاع فى كل بلد بمزايا الانتاج الكبير وعدم كفاية بعض عناصر الانتاج ، أو بمعنى أدق عدم توزيعها بين البلاد العربية التوزيع الذى يكفل الافادة منها على أكمل وجه وينتهى من ذلك الى أنه للتغلب على عقبة ضيق السوق ينبغى أن تتفق البلاد العربية على الاخذ بقدر من التخصص المرسوم فيما بينها ، وأنه للتغلب على عقبة ندرة بعض عناصر الانتاج فى هذا البلد أو ذاك ينبغى أن يعتمد البلد الذى يحتاج الى عنصر ما على البلد الذى يتوافر فيه ذلك العنصر .

وليس يكفى فى رأى المؤلف لقيام هذا التخصص على الوجه السليم أن تخفض أو تهدم الحواجز الجمركية التى تحول دون حرية التجارة بين البلاد العربية ، وإنما يجب أن يرتبط ذلك التحرير بسياسة تخطيطية تقوم أساسا على فرض تعريف جمركية موحدة فى مواجهة العالم غير العربى ، والاهتمام بتنمية الزراعة والصناعة معا ، وتوزيع الفروع والمشروعات الانتاجية المختلفة فى خطط التنمية على نحو يكفل جعل اقتصاديات البلاد العربية اقتصاديات متكاملة ويزيد من تدامجها ، وتنفيذ بعض المشروعات تنفيذًا مشتركًا تسهم فيه كل البلاد العربية ، وتخطيط انتقال عناصر الانتاج على النحو الذى تتحقق به الأهداف السابقة . وهو يتقدم بمقترحات عملية محددة منها انشاء « لجنة تخطيط التنمية العربية المشتركة » وهيئة عربية لتهجير العمال ، والاستعانة « بالمؤسسة المالية للانماء العربى » لا على النحو الذى ورد فى مشروع الامانة العامة لجامعة الدول

العربية ، ولكن بعد تعديلها على وجه يكفل ربطها بخطة التنمية المشتركة للبلاد العربية ويهيئ لها من الموارد المالية ما يتناسب مع احتياجات وظروف المنطقة العربية في مجموعها . ويختتم المؤلف دراسته بموضوع النقد العربى ، فيقترح فى شأنه أن يتم التعاون النقدى العربى فى المرحلة الحالية عن طريق تنسيق السياسة النقدية والائتمانية للدول العربية وتقرير حرية التحويل بين العملات العربية المحلية .

وليس من شك فى أن كتابا على هذا النحو كفيل بأن يسد فراغا يحس به المستغلون من الناحية العملية بتوجيه سياسة التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية وتطبيقها اذ يستطيع كل منهم قبل أن يذهب الى قاعة المؤتمر أو مائدة المفاوضات ، أن يستغثيه عما يشغله من مسائل فيلم بتاريخها ويضعها فى موضعها الصحيح من المسائل الاخرى المرتبطة بها ثم يدلى غير هياب ولا وجل بالرأى الصائب فى شأنها ، وتلك خدمة كبرى يشكر عليها المؤلف ، وان كان يلاحظ من جهة أخرى أن حرص المؤلف على أن يكون قريبا الى أذهان المستغلين بنواحي التعاون الاقتصادى العربى ، سريعا الى مد يد العون لهم فيما يواجهون من مشاكل قد دعاه الى التفرق بهم فى كيفية العرض وفى طرق التحليل على حد سواء . وقد أتى ذلك فى بعض الاحوال على حساب الدقة المنطقية ، فالمؤلف مثلا فى تحديده للخصائص العامة لاقتصاديات البلاد العربية أو فى تعداد أهداف التعاون العربى يسوى بين أشياء تقف على مراتب متفاوتة من التجريد النظرى حتى ان البعض منها لتربطه ببعض الآخر علاقة السبب بالنتيجة ، ولعل رغبة المؤلف فى أن يبقى قريبا من التفاصيل ذات الاهمية العملية الكبرى بالنسبة للمستقبل القريب هى التى صرفته عن التركيز على الخطوط العريضة التى يجرى عليها تطور الاقتصاد العربى الحديث ، والتى تبدأ بسوق موحد على مستوى متأخر من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى ظل الحكم العثمانى ، تتولى اقتسامه وتجزئته القوى الاستعمارية المختلفة ، ثم تنمو أجزاءه المختلفة نموا غير متكافئ وتحاول أن تتحد من جديد ، رغم هذا النمو غير المتكافئ أو ربما بسببه ، على مستوى أرقى من المستوى القديم .

ف . م .

